

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب المناسك

قال أبو حنيفة ٣: وإذا أردت أن تحرم بالحج إن شاء الله ٢ فاعتسل

(١) التسمية في الأصل بعد العنوان ، ولم تذكر في ف ، ض ، و الصواب تقديمها كما لا يخفى ، وهي مقدمة في الشرح .

(٢) لا يخفى على القراء الكرام أن الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه ألف كتابا منفردة كتابا أولاً : كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب الصوم مثلاً ، ثم جمعت فسمى المجموع « مبسوطاً » و « كتاب الأصل » كما ذكرت ذلك في مقدمة الكتاب عن فهرست ابن النديم ، و من جملتها كتاب المناسك أيضاً ، واختصر تلك الكتب كلها أبو الفضل محمد بن محمد الحاكم المروزي وبماها « المختصر الكافي » ، و لما اردنا أن ننشر كتاب الأصل قتشنا نسخته في مكاتب الأستانة و مصر و مكتبة حرم مكة المكرمة فلم نجد في نسخة منها كتاب المناسك مع انه موجود في المختصر الكافي ، فالأسف كل الأسف اين ضاع و من اضاعه و لم ضيع ! فالى الله المشتكى من ضياع العلم بغفلة علمائنا حيث لم يحفظوه و لم يبالوا به حتى اصبحنا محرومين منه ، و بضياعه ضاع العلم الكثير ، فبأى شيء نسد الآن هذه الكوة القاضية ! فرجعنا إلى كتاب الحاكم لناخذ منه كتاب المناسك و نضعه في مكان الأصل لئلا يخلو الكتاب من فروع المناسك و ينجبر به لأنه مختصر الأصل ، و ما لا يدرك كله لا يترك فله ففتشنا من نسخ المختصر فوجدنا المجلد الأول منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتوب قابي بالأستانة - حرسها الله من المفسدين - رقم ٩٤٠ و وجدنا المجلد الأول منه أيضا في مكتبة شيخ الإسلام فيض الله افندي رحمه الله بالأستانة رقم ٩٢٦ ، و بها نسخة كاملة أيضا تصويرها الشمسي موجود في « لجنة إحياء المعارف النعمانية » فطلبنا تصوير المناسك من نسختي توب قابي و شيخ الإسلام فيض الله =

= بواسطة بعض اصحابنا من اهل العلم ، فنسخناه من نسخة السلطان احمد الثانى وجعلناه اصلا للطبع و قابلناه بنسختى شيخ الإسلام فيض الله . و رمز الناقصة منها «ف» و رمز الكاملة «ض» . و المختصر ايضا نسخة كاملة عتيقة فى المكتبة الآصفية بحيدرآباد نسخت فى القرن الخامس و لكن لم تقدر على المقابلة بها لامتناع إخراجها من المكتبة ، و كفت النسخ الثلاثة ونسخة الشارح ابى بكر السرخسى للتصحيح فهو هذا مقدمه للناظرين الكرام فيه محلى بتوضيحات شارحه شمس الأئمة السرخسى - رحمه الله .

اقول : و المناسك جمع « المنسك » و المنسك اسم لكل ما يتقرب به الى الله عز وجل ، و منه سمي العابد « المناسك » و لكنه فى اسان الشرع عبارة عن اركان الحج ، قال الله تعالى " فاذا قضيت مناسككم " الآية ؛ و « الحج » فى اللغة القصد ، و فى الشريعة عبارة عن زيارة البيت على وجه التعظيم لأداء ركن من اركان الدين عظيم ، و لا يتوصل الى ذلك الا بقصد و عزيمة و قطع مسافة بعيدة ، فالاسم شرعى فيه معنى اللغة ؛ و فرضية الحج ثابتة بالكتاب و السنة ، اما الكتاب فقوله تعالى " و لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا " و أكد ما يكون من الفاظ الإلزام كلمة «على» ؛ و اما السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وجد زادا و راحلة يبلغانه بيت الله و لم يحج حتى مات فليمت ان شاء يهوديا و ان شاء نصرانيا - و فى رواية : فليمت على اى ملة شاء سوى ملة الإسلام ، و تلا قواه تعالى " و من كفر فان الله غنى عن العالمين " و سبب وجوب الحج ما اشار الله اليه فى قوله " حج البيت " فالواجبات تضاف الى اسبابها ، و لهذا لا يجب فى العمر الامررة واحدة لأن سببه و هو « البيت » غير متكرر ، و الأصل فيه حديث الأقرع بن حابس رضى الله عنه حيث قال : يا رسول الله ! أ لله الحج فى كل عام ام مرة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : بل مرة فما زاد فتطوع ؛ و الوقت فيه شرط الأداء و ليس بسبب ، و لهذا لا يتكرر بتكرار الوقت ، الا ان اركان هذه العبادة متفرقة على الأمكنة و الأزمنة فلا يجوز الإبراعة الترتيب =

أو توضأ، والغسل أفضل، ثم لبس ثوبين إزاراً ورداء، جديدين أو غسيلين،
 وادهن بأى دهن شئت، وصل ركعتين، وقل: اللهم! إني أريد
 = فيها، ولهذا لا يتأدى طواف الزيارة قبل الوقوف كما لا يتأدى السجود في
 فعل الصلاة قبل الركوع؛ والمال شرط يتوصل به إلى الأداء، ولهذا لا يتحقق
 الأداء من فقير لا مال له فرضاً، وأركان هذه العبادة الأفعال والمال ليس
 بسبب فيه ولكنه معتبر ليتيسر به الوصول إلى مواضع أداء أركانه - كذا قاله
 السرخسي في شرح المختصر ج ٤ ص ١. (٣) اسم الإمام بعد «قال» لم يذكر
 في الأصل، إنما زدناه من ف، ض؛ وفيها «وقال» زيادة الواو. (٤) قال
 السرخسي: اقتدى بكتاب الله تعالى في ذكر الاستثناء في قوله «لتدخلن المسجد
 الحرام إن شاء الله» وقيل: إن أبا حنيفة خاطب أبا يوسف، والواحد يشك في
 حاله أنه يحج أو لا يحج، فقيّد بالاستثناء، وتقرئ فيه أنه يحج فما أخطأت
 فراسته - اه ج ٤ ص ٢.

(١) هكذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله فاغتسل، رواه
 خارجة بن زيد بن ثابت رضى الله عنه، وهذا الاغتسال ليس بواجب لما روى
 أن أبا بكر رضى الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أسماء نفست،
 قال: مرها فلتغتسل ولتحرم بالحج؛ ومعلوم أن الاغتسال الواجب مع النفاس
 والحيض لا يتأدى، فعرفنا أن هذا الاغتسال بمعنى النظافة، وما كان لهذا المقصود
 فالوضوء يقوم مقامه كما في العيدين والجمعة، ولكن الغسل أفضل لأن معنى
 النظافة فيه اكمل - اه.

(٢) كذا في ف إلا أن فيها «أو»، مكان «و»، وفي الأصل «إزار و رداء».
 (٣) قال: هكذا ذكر جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ائترز
 وارتدى عند أحرامه، ولأن المحرم ممنوع من لبس الخيط ولا بد له من ستر
 العورة فتعين للستر الارتداء والائترز، والجديد والغسيل في هذا المقصود =

الحج فيسره لي و تقبله مني ؛ ثم لبّ في دبر صلاتك ؛ تلك و إن ٣ شئت بعد ما يستوى بك بعيرك . قال ؛ : و التلية أن تقول ؛ ليك اللهم ليك ؛

= سواء غير ان الجديد افضل لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضى الله عنه :
 ترين لعبادة ربك - اه . (٤) قال : وهو الظاهر من المذهب عندنا انه لا بأس به
 بأن يتطيب و يدهن قبل احرامه بما شاء ؛ و روى عن محمد قال : كنت لا ارى
 بذلك بأسا حتى رأيت اقواما يحضرون طيبا كثيرا و يصنعون شيئا شنيعا فكرهت
 ذلك ، و هو قول مالك ، و قد نقل عن عمر و عثمان رضى الله عنهما كراهة
 ذلك - الخ ص ٢ .

(١) لحديث عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اتانى آت
 من ربي و انا بالعقيق فقال « صل في هذا الوادى المبارك ركعتين و قل : ليك
 بحجة و عمرة معا » ؛ و فيما ذكر جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 بذى الحليفة ركعتين عند احرامه ؛ (و قل : اللهم ! انى اريد الحج فيسره لي و تقبله
 مني) لأنه محتاج في اداء اركانه الى تحمل المشقة و يبقى في ذلك اياما فيطلب التيسير
 من الله تعالى اذ لا يجسر للعبد الا ما يسره الله تعالى و يسأل القبول كما فعله الخليل
 و اسمعيل صلوات الله عليهما في قولهما " ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم " و لم يأمر بمثل هذا الدعاء لمن يريد افتتاح الصلاة لأن اداءها يسير عادة ، و لا تطول
 في اداؤها المدة ؛ فأما اركان الحج متفرقة على الأمكنة و الأزمنة ، و لا يؤمن
 فيها اعتراض الموانع عادة فلهذا امر بتقديم سؤال التيسير - اه ما في الشرح ج ٤
 ص ٤ . قلت : و علم منه ان التلفظ بالنية في العبادة ليست ببدعة .

(٢) و في ض « كل صلاتك » و في نسخة الشرح « في دبر صلواتك » .

(٣) و في ض « قال و ان » .

(٤) كذا في الأصل ، و لم يذكر لفظ « قال » في ف ، ض .

(٥) كذا في ف ، ض ؛ و في الأصل « ليك ليك » مكرر .

لا شريك لك ليك، إن الحمد و النعمة لك والملك لا شريك لك؛ فاذا لييت

(١) وفي ج ٢ ص ١٦٥ من المغرب: التلبية مصدر، لبي اذا قال: لبيك، والتلبية للتكرير، وانتصابه بفعل مضمر، ومعناه: البابا لك بعد الباب، اى لزوما لطاعتك بعد لزوم، من الب بالمكان اذا اقام. وقال السرخسى فى شرحها ف قيل: هو مشتق من قولهم: الب الرجل - اذا اقام فى مكان؛ فعنى قول القائل « لبيك » انا مقيم على طاعتك، وقيل: هو مشتق من قولهم: دارى تلب دارك - اى تواجهها؛ فعنى قوله « لبيك » اتجاهى لك يارب! وقيل: هو مشتق من قولهم: امرأة لبة - اى حبة لزوجها؛ فعناه: محبى لك يارب! والمختار عندنا ان يلبي من دبر صلواته، والتلبية جواب الدعاء؛ والكلام فى ان الداعى من هو؟ فقيل الداعى هو الله تعالى كما قال تعالى "فاطر السموات والارض يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم" وقيل: الداعى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال صلوات الله عليه «ان سيدا بنى دارا واتخذ فيها مأدبة وبعث داعيا» وأراد بالداعى نفسه، والأظهر ان الداعى هو الخليل صلوات الله عليه على ما روى انه لما فرغ من بناء البيت امر بأن يدعو الناس الى الحج فصعد بأبى قيس وقال «ألا! ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بنى، ألا! فحجوه» فبلغ الله صوته الناس فى اصلاب آبائهم وارحام امهاتهم فمنهم اجاب مرة ومنهم اجاب مرتين واكثر من ذلك وعلى حسب جوابهم يحجون؛ وبيان هذا فى قوله تعالى "واذن فى الناس بالحج" الآية؛ فالتلبية اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه وسلامه؛ ثم صفة التلبية ان يقول «ليك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» هكذا رواه ابن عمر وابن مسعود رضى الله عنهم فى صفة تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن اهل اللغة من اختار نصب الألف فى قوله «ان الحمد ومعناه لأن الحمد او بأن الحمد، فأما المختار عندنا الكسر وهو المروى عن محمد ووافقه القراء لأن بكسر الألف يكون ابتداء الثناء، وينصب الألف =

فقد أحرمت^١ فاتق ما نهى الله عنه^٢ من قتل الصيد والرفث والفسوق والجدال^٣

= يكون وصفا لما تقدم ، و ابتداء الثناء اولى ؛ ولا بأس عندنا في الزيادة على هذه التلبية ، و بين العلماء اختلاف يأتي في موضعه ان شاء الله ؛ فظاهر المذهب عندنا ان غير هذا اللفظ من الثناء والتسبيح يقوم مقامه في حق من يحسن التلبية او لا يحسن ، وكذلك لو اتى به بالفارسية فهو والعربية سواء ، اما على قول ابي حنيفة فظاهر لأننا قد بينا مذهبه في التكبير عند افتتاح الصلوات ان المعتبر ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم وان لفظ الفارسية والعربية فيه سواء فكذلك هنا ، ومجد هناك يقول : يتأدى بالفارسية ممن يحسن العربية ، وهنا يتأدى لأن غير الذكر هنا يقوم مقام الذكر وهو تقليد الهدي فكذلك غير العربية يقوم مقام العربية بخلاف الصلوات ، وبهذا يفرق ابو حنيفة و ابو يوسف بين التلبية والتكبير عند افتتاح الصلوات ؛ وقد روى الحسن عن ابي يوسف ان غير التلبية من الأذكار لا يقوم مقام التلبية هنا كما في الصلوات على قوله ، ولا يصير محرما بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها خلافا للشافعي و بيانه يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى - اه من شرح السرخسي ملخصا ص ٥ .

(١) يعنى اذا نويت وليت ، الا انه لم يذكر النية لتقدم الإشارة اليها في قوله : اللهم انى اريد الحج - اه من الشرح .

(٢-٢) وفي ف « نهى عنه » .

(٣) قال السرخسي : اما قتل الصيد فالمحرم منهى عنه في قوله تعالى " لا تقتلوا

الصيد وانتم حرم " و الصيد محرم عليه ما دام محرما لقوله تعالى " وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما " و اما الرفث والفسوق والجدال فالنهى عنها في قوله تعالى " فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج " فهو نهى بصيغة النهي ، وهذا أكد ما يكون من النهي ؛ وفي تفسير الرفث قولان : احدهما الجماع ، و بيانه في قوله تعالى " احل لكم ليلة الصيام الرفث " والثاني الكلام الفاحش ، الا ان =

ولا تشر' إلى صيد ولا تدل عليه' ، ولا تغط رأسك ولا وجهك ،
ولا تلبس قباء ولا قميصا ولا سراويل^٢ ولا قلنسوة ولا ثوبا
مصبوغا بالعصفر' ولا بالزعفران ولا بالورس' ، فإن كان قد غسل
حتى لا ينفض فلا بأس بأن تلبسه' ؛ ولا تمس طيبا بعد إحرامك

= ابن عباس رضى الله عنهما كان يقول : إنما يكون الكلام الفاحش رفقا بحضرة
النساء ؛ (إلى أن قال) ذكر في كفاية المتحفظ : أما الفسوق فهو اسم للأعاصي
وذلك منهى عنه في الإحرام وغير الإحرام ، إلا أن الخطر في الإحرام أشد
لحرمة العبادة ؛ وفي تفسير الجلال قولان : أحدهما أن يجادل رفيقه في الطريق ،
والثاني أن المراد مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها ، وذلك
هو النسيء الذى قال الله تعالى " إنما النسيء زيادة في الكفر " الآية ؛ وذلك
منفى بعد الإسلام - اهـ .

(١) وفي ض « ولا تشير » .

(٢) قال السرخسى : (ولا يشير إلى صيد ولا يدل عليه) لحديث ابى قتادة
رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه وكانوا محرمين :
هل اشترتم ؟ هل اعنتم ؟ هل دلتهم ؟ فقالوا : لا ؛ فقال : اذن فكلوا ؛ ولأن
المحرّم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الأمن عنه وذلك يحصل بالدلالة
والإشارة وربما يتطرق به الى القتل ، وما يكون محرّم العين فهو محرّم
بدواعيه كالزنا - اهـ .

(٣) كذا في الأصل وكذا هو عند السرخسى ، وفي ف ، ض « سراويل »
وهو غير منصرف .

(٤) وفي ف ، ض « بعصفر » و « بورس » .

(هـ) قال السرخسى : قال (ولا تغط رأسك ولا وجهك) وعلى قول الشافعى =

= لا بأس للرجل بأن يغطي وجهه ولا يغطي رأسه، والمرأة تغطي رأسها لا وجهها، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم: إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها؛ ولنا حديث الأعرابي حين وقصت به ناقته في أخافيق جردان وهو محرم فقال صلى الله عليه وسلم لا تخمروا رأسه ووجهه؛ وفي هذا تنصيص على أن المحرم لا يغطي رأسه ووجهه، ورخص رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم لعثمان رضي الله عنه حين اشتكت عينه في حال الإحرام أن يغطي وجهه، فتخصيصه حالة الضرورة بالرخصة دليل على أن المحرم منهي عن تغطية الوجه؛ ولأن المرأة لا تغطي وجهها بالإجماع مع أنها عورة مستورة فإن كشف الوجه منها خوف الفتنة، فلأن لا يغطي الرجل وجهه لأجل الإحرام أولى؛ وتأويل الحديث بيان الفرق بين الرجل والمرأة في تغطية الرأس؛ قال (ولا تلبس قباء ولا قميصا ولا سراويل ولا قلنسوة) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل ولا القلنسوة ولا الخفين؛ إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين. ولا تنقب المرأة الحرام؛ قال (ولا تلبس ثوبا مصبوغا بالعصفر ولا بالزعفران ولا بالورس) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا يمس المحرم ثوبا مسه زعفران أو ورس، وإن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لما رأى على طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ثوبا مصبوغا بعد إحرامه علاه بالدرة، فقال: لا تعجل يا أمير المؤمنين فانما هو بمشقى، فقال: نعم ولكن من ينظر إليك من بعد لا يعرف ذلك فيرجع إلى قبيلته ويقول: رأيت على طلحة في إحرامه ثوبا مصبوغا، فيعيرك الناس بذلك؛ (فإن كان قد غسل حتى لا ينفض فلا بأس بلبسه) لأن المنهي نفس الطيب لا لونه وبعد الغسل بهذه الصفة لا يبقى من عین الطيب فيه شيء - اه ص ٧ من شرح المختصر، وشرح العصفر والورس مر قبل.

ولا تدهن ، وارفق بحك رأسك ' ولا تغسل رأسك ' ولا لحيتك بالخطمي ،
ولا تقص أظفارك ' . وأكثر من التلبية في دبر كل صلاة وكلما لقيت ركبا
وكلما علوت شرفا وكلما هبطت واديا وبالأشجار ومتى * تستيقظ من منامك ' .

(١) قال السرخسي : (ولا تمس طيبا بعد احرامك ولا تدهن) لقوله صلى الله
عليه وسلم : الحاج الشعث التفل ؛ واستعمال الدهن والطيب يزيل هذه الصفة
فيكون محرما بعد الإحرام ؛ قال (وإذا حككت رأسك فارفق بحكمة) حتى
لا يتناثر الشعر فان ازالة ما ينمو من البدن حرام على المحرم فان اوان قضاء
التفت عند التحال من الإحرام كما قال الله تعالى بعد ذبح الهدي " ثم ليقتضوا
تقنهم " - اه شرح المختصر ص ٨ .

(٢) وفي ض « رأسك بالخطمي » .

(٣) وزاد في الأصل بعد قوله « بالخطمي » « ولا تلبس خفين ولا تطلين بنورة .
ولا تأخذ من شاربك ولا لحيتك ولا من شعر رأسك » ولم يذكر هذا في
ف ، ض ، ولا في نسخة الشرح . قال السرخسي : قال (ولا تغسل رأسك
ولحيتك بالخطمي) لأن الخطمي يقتل هوام الرأس وتزيل الشعث الذي جعله
رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة الحاج ، وهو نوع قضاء التفت أيضا .
(٤) قال السرخسي : قال (ولا تقص أظفارك) لأنه ازالة ما ينمو من البدن
فكان من نوع قضاء التفت - اه ص ٨ .

(٥) وفي ف ، ض « وحين » .

(٦) وفي شرح المختصر : قال (وأكثر من التلبية في دبر كل صلاة وكلما
لقيت ركبا وكلما علوت شرفا وكلما هبطت واديا وبالأشجار) هكذا نقل ان
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الأحوال ؛
ثم تلبية المحرم في ادبار الصلوات كتكبير غير المحرم في أيام الحج في ادبار =

فاذا قدمت مكة فلا يضرك ليلا دخلتها أو نهارا، فادخل المسجد

= الصلوات ، فكما يؤتى بالتكبير بعد السلام فكذلك بالتلبية ، وكما ان المصل يكبر عند الانتقال من ركن إلى ركن فكذلك المحرم يلبي عند الانتقال من حال إلى حال ؛ وروى الأعمش عن خثعمة قال : كانوا يستحبون التلبية عند ست : في ادبار الصلوات ، وإذا استعطف الرجل براجلته ، وإذا صعد شرفا ، وإذا هبط واديا ، وإذا أتى بعضهم بعضا ، وبالأصحاح - ٨ ص ٨ .
(١) وفي ف « وإذا » .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « المسجد الحرام » . قال السرخسي في شرحه : قال (وإذا قدمت مكة فلا يضرك ليلا دخلتها أو نهارا) لأن هذا دخول بلدة فيستوى فيه الليل والنهار كسائر البلدان ؛ والرواة اختلفوا في وقت دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فروى جابر رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى العشاء بذي طوى ثم جمع هجعة ثم دخل مكة فطاف ليلا ، وروى ابن عمر رضى الله عنهما انه بات بذي طوى فلما أصبح دخل مكة نهارا ، والذي روى عن عمر رضى الله عنه انه كان نهى الناس عن دخول مكة ليلا كان ذلك للاشفاق مخافة السرقة ليرى الإنسان أين ينزل ويضع رحله ، وروى عن عمر رضى الله عنه انه حين قدم مكة معتمرا في رمضان وجد الناس يصلون التراويح فصلى معهم ، وعن عائشة والحسن والحسين رضوان الله عليهم انهم كانوا يدخلون مكة ليلا ؛ قال (فادخل المسجد) لأنه قصد زيارة البيت والبيت في المسجد ، وروى جابر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة دخل المسجد فلما وقع بصره على البيت قال : اللهم زد بيتك تشريفا وتعظيما وتكريما وبرامها ، ولم يذكر في الكتاب تعيين شيء من الأدعية في مشاهد الحج لما قال محمد : التوقيت في الدعاء يذهب رقة القلب فاستحبوا ان يدعو كل واحد بما يحضره ليكون اقرب الى الخشوع ، وان تبرك بما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حسن ؛ وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول اذا لقي =

ثم ابدأ بالحجر الأسود فاستلمه^١ إن استطعت من غير أن تؤذى مسلماً ،
فإن لم تستطع ذلك^٢ فاستقبله وكبر و هلل و احمدا لله و صل^٣ على النبي
صلى الله عليه وسلم^٤ ، ثم خذ على يمينك على^٥ باب الكعبة فطف سبعة

= البيت : بسم الله والله اكبر ؛ وعن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا لقي في البيت يقول : اعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق
الصدر وعذاب القبر - ٨١ ص ٨ - ٩ .

(١) وفي ف ، ض « فاستلم » .

(٢) كذا في ف ، و لفظ « ذلك » لم يذكر في الأصل ولا في ض .

(٣) وفي ف ، ض « ثم صل » .

(٤) قال السرخسي : (ثم ابدأ بالحجر الأسود فاستلمه) هكذا روى جابر رضى الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالحجر الأسود فاستلمه ، وعن عمر رضى الله
عنه انه استلم الحجر الأسود وقال : رأيت أبا القاسم بك حفياً ؛ وعن ابن عمر
رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر ووضع شفتيه عليه وبكى
طويلاً ثم نظر فاذا هو بعمر رضى الله عنه فقال : يا عمر ! هنا تسكب العبرات ؛
وان عمر رضى الله عنه في خلافته لما أتى الحجر الأسود وقف فقال : أما اني أعلم انك
حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك
ما استلمتك ؛ فبلغت مقالته علياً رضى الله عنه فقال : أما ان الحجر ينفع ، فقال له
عمر رضى الله عنه : وما منفعة يا ختن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الله تعالى لما أخذ الذرية من
ظهر آدم عليه السلام وقرره بقوله " الست بربكم قالوا بلى " اودع اقرارهم
الحجر فمن يستلم الحجر فهو يجدد العهد بذلك الإقرار والحجر يشهد له يوم
القيامة ؛ واستلام الحجر للطواف بمنزلة التكبير للصلاة فيبدأ به طوافه ؛ قال
(ان استطعت من غير ان تؤذى مسلماً) لا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم =

أشواط ترمل في الثلاثة ' الأول في كل شوط منها من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ، فان زحمت ' الناس في رملك ذلك قسم ٢ ، فاذا وجدت مسلكا فارمل ، وطف ' الأربعة الأشواط الآخر مشيا على هيتك ' ، وكلما مررت بالحجر الأسود في طوافك هذا ٦ فاستلمه إن استطعت ٧

= قال لعمر رضى الله عنه : انك رجل أيد تؤذى الضعيف فلا تراحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والاستقبله وكبر و هلى ؛ ولأن استلام الحجر سنة والتحرز عن اذى المسلم واجب فلا ينبغي له ان يؤذى مسلما لإقامة السنة ؛ ولكن ان استطاع تقبيله فعل وإلا مس الحجر بيده وقبل يده وان لم يستطع ذلك امس الحجر شيئا من عرجون او غيره ثم قبل ذلك الشيء ؛ جاء في الحديث ان النبى صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته واستلم الأركان بمحجنه ، (وان لم تستطع) شيئا من (ذلك استقبله وكبر و هلى و احمد الله و صل على النبى صلى الله عليه وسلم) وهذا استقبال مستحب غير واجب لأن استقبال البيت عند الطواف لو كان واجبا كان فى جميعه كاستقبال القبلة فى الصلوات ولكنه مستحب لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : ان الحجر يبعث يوم القيامة له عينان يبصر بهما و لسان ينطق به فيشهد بالحق لمن استلمه او استقبله - ١٥ ص ٩ - ١٠ . (٥) كذا فى ض ، وفى الأصل و ف « عن » .

(١) وفى ض « الثلاث » .

(٢) كذا فى ف ، ض ، م ؛ وفى الأصل « زاحمك » .

(٣) وفى نسخة بالهامش « فقف » .

(٤) وفى ف ، ض « تطوف » .

(٥) اى « عادتك » .

(٦) لفظ « هذا » لم يذكر فى ف ، ض .

(٧) كذا فى ض ، وقوله « إن استطعت » ساقط من الأصل وكذا من ف .

من غير أن تؤذى مسلماً ، فإن لم تستطع فاستقبله وكبر وهلل ، وإن اقتضحت به الطواف وختمت به أجزاءك ، وليكن طوافك في كل شوط من وراء الحطيم . ثم أتت المقام فصل^٢ عنده ركعتين أو حيث تيسر

(١) وفي ف « وإذا » وفي ض « فاذا » .

(٢) قال السرخسي : قال (ثم خذ عن يمينك على باب البيت فطف سبعة اشواط) هكذا رواه جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ على يمينه من باب الكعبة فطاف سبعة اشواط ؛ ومقادير العبادة تعرف بالتوقيف لا بالرأى (ترمز في الثلاثة الأول في كل شوط منها من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود) فالحاصل أن كل طواف بعده سعى فالرمل في الثلاثة الأول منها سنة ، وكل طواف ليس بعده سعى فلا رمل فيه ؛ والرمل هو الاضطباع وهز الكتفين وهو أن يدخل أحد جانبي رداءه تحت إبطه ويلقيه على المنكب الآخر ويهز الكتفين في مشيه كالبارز الذي يتبعثر بين الصفيين ، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول : لا رمل في الطواف وإنما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم إظهاراً للجلادة للمشركين ، على ما روى أن في عمرة القضاء لما أخلوا به البيت ثلاثة أيام وصعدوا الجبل طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه فسمع بعض المشركين يقول لبعض : أضناهم حمى يثرب ، فاضطبع رسول الله صلى الله عليه وسلم رداءه فرمل فقال لأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين : رحم الله امرأ أرى من نفسه قوة وجلدا ؛ فاذا كان ذلك لإظهار الجلادة يومئذ وقد انعدم ذلك المعنى الآن فلا معنى للرمل ؛ والمذهب عندنا أن الرمل سنة لحديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف يوم النحر في حجة الوداع فرمل في الثلاثة الأول ولم يبق المشركون بمكة عام حجة الوداع ؛ وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما أراد الرمل في طوافه فقال : علام اهزكتني وليس هنا أحد أرائيه ! ولكنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ما فعله أتباعه ؛ وأكثر ما فيه أن سببه =

= ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما ولكنه صار سنة بذلك السبب فيبقى بعد زواله، كرمى الجمار سببه رمى الخليل صلوات الله عليه الشيطان ثم بقي بعد زوال ذلك السبب؛ والرمل من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود عندنا، وقال سعيد بن جبير: لا رمل بين الركن اليماني والحجر وإنما الرمل من الحجر إلى الركن اليماني، وروى في بعض الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمي من الحجر الأسود إلى الركن اليماني لأن المشركين كانوا يطلعون عليه فإذا تحول إلى الجانب الآخر حال البيت بينه وبينهم فكان لا يرمي؛ وبهذا أخذ سعيد بن جبير وعطاء ولكننا فإخذنا بحديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم رمل في الثلاثة الأولى من الحجر إلى الحجر؛ قال (وإن زحمت الناس في رملك فقم فإذا وجدت مسلكا فارمل) لأنه تعذر عليه إقامة السنة في الطواف للزحام فليصبر حتى يتمكن من إقامة السنة، كالزحوم يوم الجمعة يصبر حتى يتمكن من السجود (و تطوف الأربعة الأشواط الآخر مشيا على هينتك) على هذا اتفق رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكلما مررت بالحجر الأسود في طوافك هذا فاستلمه إن استطعت من غير أن تؤذي مسلما، فإن لم تستطع فاستقبله وكبر و هلى) لأن أشواط الطواف كركعات الصلوات فكما تفتتح كل ركعة تقوم إليها بالتكبير فكذلك تفتتح كل شوط باستلام الحجر، (وإن افتتحت به الطواف و ختمت به أجزاءك) كما في الصلوات، فترك تكبيرات الانتقال لا يمنع الجواز، فكذلك لا بأس بترك استلام الحجر عند افتتاح كل شوط، فإذا كان افتتاحه للطواف باستلام الحجر و ختمه بذلك فضا بين ذلك يجعل كالاستلم حكما؛ قال (و ليكن طوافك في كل شوط وراء الحطيم) والحطيم اسم لموضع بينه وبين البيت فرجة يسمى ذلك الموضع حطيمًا و حجرا، فتسميته حجرا على معنى أنه حجر من البيت أى منع منه، و تسميته بالحطيم على معنى أنه محطوم من البيت أى مكسور منه، فعيل بمعنى مفعول كقنطيل بمعنى مقنول، وقيل: بل فعيل بمعنى فاعل أى حاطم، كالعليم بمعنى عالم؛ وبإياه =

عليك' من المسجد ، فاذا فرغت منها فعد إلى الحجر الأسود فاستلمه^٢ ،

= فيما جاء في الحديث : من دعا على من ظلمه فيه خطمه الله تعالى ، فيدبر من يطوف
ان لا يدخل في تلك الفرجة في طوافه ولكنه يطوف وراء الحطيم كما يطوف
وراء البيت لأن الحطيم من البيت ، وهكذا روى ان عائشة رضى الله عنها
نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل في البيت
ركعتين فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها وادخلها الحطيم وقال « صلى هنا
فان الحطيم من البيت إلا ان قومك نصرت بهم العفة فأخرجوه من البيت ، ولولا
حديثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة وظهرت قواعد الخليل صلوات
الله عليه وادخلت الحطيم في البيت وأصبقت العتبة بالأرض وجعلت لها بابين بابا
شرقيا وبابا غربيا ، ولئن عشت الى قابل لأعلن ذلك » فلم يعش صلى الله عليه وسلم
ولم يتفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم حتى كان زمن
عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما وكان سمع الحديث فيها (كذا ، ولعل الصواب :
منها) ففعل ذلك وظهر قواعد الخليل صلوات الله عليه وبنى البيت على قواعد
الخليل صلوات الله عليه بمحض من الناس وادخل الحطيم في البيت ، فلما قتل كره
الحجاج ان يكون بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على
ما كان عليه في الجاهلية ؛ فاذا ثبت ان الحطيم من البيت فالطواف بالبيت كما قال
الله تعالى ” وليطوفوا بالبيت العتيق “ ينبغي له ان يطوف من وراء الحطيم ،
ولا يقال : لو استقبل الحطيم في الصلاة لا تجوز صلاته ، ولو كان الحطيم من
البيت لجازت ، لأن كون الحطيم من البيت انما يثبت بخبر الواحد وفرضية
استقبال القبلة بالنص فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد ؛ والحاصل انه يحتاط في
الطواف والصلاة جميعا لأن خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب علم اليقين -
اه ج ٤ ص ١٠ - ١٢ . (٣) وفي ف « فيه » .

(١) وفي ف « لك » مكان « عليك » .

(٢) وفي ف « واستلمه » .

فان لم تستطع فاستقبله و كبر و هلل ؛ ثم اخرج إلى الصفا فابدا بها ،
وقم عليها مستقبل الكعبة^١ فتحمد الله و تثنى عليه و تهلل و تكبر و تلي^٢

(١) قال السرخسي في ج ٤ ص ١٢ من شرح المختصر : قال (ثم ائت المقام
فصل عنده ركعتين أو حيثما تيسر عليك من المسجد) هكذا روى جابر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه الى المقام صلى
ركعتين ، و روى عن عمر رضي الله عنه انه قال : يا رسول الله ! لو صليت
في مقام ابراهيم ؟ فأزل الله تعالى ” واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى “ فصلي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المقام ركعتين ، و هاتان الركعتان عند الفراغ
من الطواف واجب (كذا) لقول النبي صلى الله عليه وسلم : و ليصل الطائف
لكل اسبوع ركعتين ؛ و الأمر للوجوب ، ولأن عمر رضي الله عنه نسي
ركعتي الطواف حين خرج من مكة فلما كان بذي طوى صلاهما و قال :
ركعتان مكان ركعتين ؛ و قال (أو حيث تيسر عليك من المسجد) و مراده
ان الزحام يكثر عند المقام فلا ينبغي ان يتحمل المشقة لذلك ، ولكن المسجد
كله موضع الصلاة فيصلي حيث تيسر عليه ؛ قال (فاذا فرغت منها فعد إلى الحجر
فاستلمه ، فان لم تستطع فاستقبل و هلل و كبر) و الأصل ان كل طواف بعده
سمى يعود إلى استلام الحجر فيه بعد الفراغ من الصلاة ، و كل طواف ليس
بعده سمي لا يعود إلى استلام الحجر فيه بعد الصلاة لأن الطواف الذي ليس
بعده سعي عبادة قد تم فراغه منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى للعود إلى
ما به بدء الطواف الذي بعده سمي ، فكما يفتتح طوافه باستلام الحجر فكذلك
السمي يفتتح باستلام الحجر ، فلهذا يعود إلى الحجر فيستلمه - اهـ .

(٢) وفي ف ، ض : « القبلة » مكان « الكعبة » .

(٣) و لم يذكر قوله « و تلي » في ف ، ض .

و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم و تدعو الله بحاجتك ؛ ثم اهبط منها نحو المروة فامش على هيتك^١ مشياً حتى تأتى بطن الوادى فاسع فى بطن الوادى سعياً ؛ فإذا خرجت منه فامش على هيتك حتى تأتى المروة فتصعد عليها و تقوم مستقبل الكعبة فتحمد الله و تثنى عليه ؛ تهلل و تكبر و تلبى^٢ و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تدعو الله بحاجتك ، و طف^٣ بينهما هكذا^٤ سبعة أشواط تبدأ بالصفاء و تحتم بالمروة و تسعى فى بطن الوادى فى كل شوط^٥ . ثم تقیم بمكة^٦ حراماً

(١) وفى جمع بحار الأنوار « وفيه انه سار على هينته، أى على عادته فى السكون و الرفق ، من امش على هيتك ، أى على رسلك - اه ج ٣ ص ٤٩٧ .

(٢) ولم يذكر قوله « و تلبى » فى ف ، ض .

(٣) وفى ف ، ض « طفف » .

(٤) سقط قوله « هكذا » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض .

(٥) قال السرخسى فى شرحه : قال (ثم اخرج إلى الصفا) فمن أى باب شاء خرج إلا أن جابر رضى الله عنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من باب بنى مخزوم و ليس ذلك بسنة بل إنما فعله لأنه كان اقرب الأبواب إلى الصفا ، فهو الذى يسمى الآن باب الصفا ، (فإذا خرج بدأ بالصفاء) لما روى أن الصحابة قالوا : يا رسول الله ! بأيهما نبدأ ؟ قال : ابدؤا بما بدأ الله تعالى به ، يريد قوله تعالى " أن الصفا و المروة من شعائر الله " ؛ قال (و قم عليها مستقبل الكعبة فتحمد الله و تثنى عليه و تكبر و تهلل و تلبى و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم و تدعو الله بحاجتك) لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا حتى اذا نظر إلى البيت قام مستقبل البيت يدعو ، و روى جابر =

= رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صعد الصفا استقبل البيت وقال « لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، لا اله الا الله وحده ، انجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » ثم قرأ مقدار خمسة وعشرين آية من سورة البقرة ، ثم نزل وجعل يمشي نحو المروة فلما انتصبت قدماء في بطن الوادى سعى حتى التوى ازاره بساقيه وهو يقول « رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الأكرم » حتى اذا خرج من بطن الوادى مشى حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط ؛ ثم الصعود على الصفا ليصير البيت بمرأى العين منه ، فانما يصعد بقدر ما يحصل به المقصود وهذا المقصود كان ليستقبل البيت فينبغي ان يستقبله ، فيأتى بالتحميد والثناء والتكبير والتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأن قصده ان يسأل حاجته من الله تعالى فيجعل الثناء مقدمة دعائه وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما يفعله الداعى عند ختم القرآن وغير ذلك ، ثم ذكر الدعاء هنا ولم يذكره عند استلام الحجر لأن تلك الحالة حال ابتداء العبادة وهذا حال ختم العبادة ، فان ختم الطواف بالسمى يكون والدعاء عند الفراغ من العبادة لا عند ابتدائها كما في فصل الصلاة ؛ قل (ثم اهبط منها نحو المروة و امش على هينتك مشيا حتى تأتى بطن الوادى فاسع في بطن الوادى سعيا ، فاذا خرجت منه تمشى على هينتك مشيا حتى تأتى المروة فتصعد عليها و تقوم مستقبل الكعبة فتحمد الله تعالى و تثنى عليه و تهال و تكبر و تلمى و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تدعو الله تعالى بحاجتك) وللناس في اصل السعى في بطن الوادى كلام ، فقد قيل بأن اصله من فعل أم اسماعيل هاجر حين كانت في طلب الماء ، كلما صار الجبل حائلا بينها وبين النظر الى ولدها كانت تسعى حتى تنظر الى ولدها شفقة منها على الولد ، فصار ذلك سنة ؛ والأصح ان يقال : فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسكه و أمر أصحابه ان يفعلوا ذلك فنفعه اتباعا له ، ولا نشتغل بطلب المعنى فيه كما لا نشتغل =

لا يحل لك شيء حتى تطوف بالبيت كلما بدا لك ، وتصلي لكل أسبوع ركعتين حتى تروح مع الناس إلى منى يوم التروية فقيت بها

= بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعي سبعة اشواط ؛ قال (نظف بينها هكذا سبعة اشواط تبدأ بالصفاء وتتم بالروة وتسمى في بطن الوادي في كل شوط) و ظاهر ما قال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوط آخر وإليه أشار في قوله : تبدأ بالصفاء وتتم بالروة ؛ وذكر الطحاوي انه يطوف بينها سبعة اشواط من الصفا الى الصفا وهو لا يعتبر رجوعه ولا يجعل ذلك شوطا آخر ؛ والأصح ما ذكر في الكتاب لأن رواية نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا على انه طاف بينها سبعة اشواط ، وعلى ما قاله الطحاوي يصير أربعة عشر شوطا - اه ص ١٣-١٤ . قلت : وما اختاره الطحاوي رواه الحسن بن زياد عن الإمام فرجه هو ، وهو من النوادر . (٦) كذا في ض ، ولفظ « بمكة » ساقط من الأصل وكذا من ف . (١) وفي ف « لا تحل منك شيء وتطوف ، وفي ض « لا يحل شيء تطوف » وفي م « لا تحل منه بشيء » .

(٢) لفظ « ركعتين » ساقط من ض . قال السرخسي : قال (ثم تقيم بمكة حراما لا تحل منه بشيء) وهذا لأنه أحرم بالحج فلا يتحلل ما لم يأت بأفعال الحج ؛ قال (وتطوف بالبيت كلما بدا لك وتصلي لكل أسبوع ركعتين) فان الطواف بالبيت مشبه بالصلوات ، قال صلى الله عليه وسلم : الطواف بالبيت صلاة الا ان الله تعالى احل فيه المنطق ، فمن نطق فلا ينطق الا بخير ، والصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر ؛ وكذلك الطواف ولكنه لا يسمى عقيب سائر الأظوفة في هذه المدة لأن السعي الواحد من الواجبات للحج وقد أتى به ، فلو سمي بعد ذلك كان متفلا به ، والتفعل بالسعي غير مشروع - اه .

ليلة عرفة و تصلى بها الغداة^١ يوم عرفة . ثم تغدو إلى عرفات فتزول بها مع الناس^٢ ، فان صليت الظهر و العصر مع الإمام فحسن ، وإن صليتها في منزلك فصل كل واحدة منها لوقتها - في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : لا بأس بأن يصليها^٣ الحاج في منزله كما يصليها^٤ مع الإمام في وقت واحد لأن العصر إنما قدمت من أجل الوقت^٥ :

(١) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « غداة » .

(٢) قال السرخسي : قال (حتى تروح مع الناس إلى عرفة) هكذا روى جابر وابن عمر : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر يوم التروية بمكة ، فلما طلعت الشمس راح إلى منى فصلى بها الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الفجر يوم عرفة ، ثم راح إلى عرفات ؛ قال (ثم تغدو إلى عرفات) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان جبريل صلوات عليه أتى إبراهيم يوم التروية فأمره فراح إلى منى و بات بها ثم غدا به إلى عرفات ؛ قال (و تنزل بها مع الناس) لأنه من الناس فينزل حيث ينزلون ، و مراده انه لا ينزل على الطريق كيلا يضيق على المارة و لا يتأذى هو بهم - اء ص ١٤ . قلت : يوم التروية ثامن ذى الحجة ، سمي به لأنهم كانوا يردون أنهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة ، إذ لم يكن في عرفات ماء جار كزماننا - شرح الباب . (فائدة) في مناسك النووي : يوم التروية هو الثامن ، و اليوم التاسع عرفة ، و العاشر النحر ، و الحادي عشر القر - بفتح القاف و تشديد الراء - لأنهم كانوا يقرون فيه بمنى ، و الثاني عشر النفر . الثاني - اء رد المختار ج ٢ ص ٢٦٦ .

(٣) وفي ف ، ض « يصليها » .

(٤) وفي ف ، ض « الوقوف » مكان « الوقت » . قال السرخسي : قال (فان صليت الظهر و العصر مع الإمام فحسن) و الحاصل انه كما زالت الشمس يوم عرفة يصلى الإمام بالناس الظهر و العصر بعرفات ، هكذا روى جابر رضي الله عنه =

= في حديثه قال : لما زالت الشمس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس الظهر والعصر بأذان واقامتين ؛ وكتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج ان لا يخالف ابن عمر رضى الله عنهما في شيء من أمر المناسك ؛ فلما زالت الشمس أتى ابن عمر سراده فقال : اين هذا ؟ فخرج الحجاج فقال : ان أردت السنة فالساعة ، فقال : انتظرني حتى اغتسل ، فانتظره فاغتسل وراح الى المصلى ؛ والاعتسال في هذا الوقت بعرفات سنة ، فان اكتفى بالوضوء اجزاه ، وان اغتسل فهو افضل ، كما عند الإحرام وكما في العيدين والجمعة ؛ ثم يخطب قبل الصلاة خطبتين بينهما جلسة كما في الجمعة والعيدين ، هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا لأن المقصود تعليم الناس المناسك والجمع بين الصلاتين من المناسك فيقدم الخطبة عليه ، ولأنهم بعد الفراغ من الصلاة يفرقون في الموقف ولا يجتمعون لاستماع الخطبة ؛ وفي ظاهر المذهب : اذا صعد الإمام المنبر بغلس أذن المؤذن كما في الجمعة ؛ وعن أبي يوسف انه يؤذن قبل خروج الإمام لأن هذا الأذان لأداء الظهر كما في سائر الأيام ، وهذا قوله الأول ؛ فاذا فرغ من الخطبة أقام المؤذن وصلى الإمام بالناس الظهر ركعتين اذا كان مسافرا ثم يقوم المؤذن فيقيم ثانية فيصلى بهم العصر من غير ان يتنفل بين الصلاتين ؛ هكذا رواه جابر رضى الله عنه في صفة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا لأن تقديم العصر على وقته ليتوصل الى الوقوف المقصود ، ولثلاث ينقطع وقوفه فلأن لا يشتغل بالنافلة بين الصلاتين ليحصل هذا المقصود اولى ، وانما يعود الإقامة للعصر لأنه معجل على وقته المعهود فيعيد الإقامة له إعلاما للناس ، وان اشتغل بالتطوع بين الصلاتين اعاد الأذان للعصر ، الا في رواية ابن سماعة عن محمد انه قال : ما دام في وقت الظهر لا يعيد الأذان للعصر ؛ فأما في ظاهر الرواية فاشتغاله بالنفل أو بعمل آخر يقطع فور الأذان الأول فيعيد الأذان للعصر ؛ قال (وان لم يدرك الجمع مع الإمام و اراد ان يصلى وحده صلى كل صلاة لوقتها في قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف و محمد) والشافعي =

= (يجمع بينهما كما يفعل مع الإمام) قال في الكتاب (بلغنا ذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم) وعلل فقال (لأن العصر إنما قدمت لأجل الوقت) ومعنى هذا الكلام ان الجمع بين الصلاة إنما جاز لحاجته الى امتداد الوقوف فان الموقف هبوط وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منها والاجتماع للصلاة العصر فينقطع وقوفهم ، وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب للحاجة الى ذلك جوز له الجمع بين الصلاتين ، وفي هذا المنفرد والذي يصلى مع الإمام سواء ، وقاس هذا (كذا) الجمع بالجمع الثاني بالمزدلفة فان الإمام فيه ليس بشرط بالاتفاق ، وهذا النسك معتبر بسائر المناسك في انه لا يشترط فيه الإمام ، وأبو حنيفة استدلل بقوله تعالى " ان الصلوة كانت على المؤمنين كتبنا موقوتنا " بالمحافظة على الوقت في الصلاة فرض يبين فلا يجوز تركه الا بيقين ، وهو الموضوع الذي ورد النص به ، وانما ورد النص بجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين والخلفاء من بعده فلا يجوز الجمع الا بتلك الصفة ، وكان المعنى فيه ان هذا الجمع مختص بمكان وزمان ومثله لا يجوز الا بإمام ، كاقامة الخطبة مقام ركعتين في الجمعة لما كان مختصا بمكان وزمان كان الإمام شرطاً فيه ، بخلاف الجمع الثاني فانه اداء المغرب في وقت العشاء وذلك غير مختص بمكان وزمان ، فأما هذا تعجيل العصر على وقته وذلك لا يجوز الا في هذا المكان وهذا الزمان ، ثم يسلم ان هذا الجمع لأجل الوقوف ولكن الحاجة الى الجمع للجماعة لا للمنفرد لأن المنفرد يمكنه ان يصلى العصر في وقته في موضع وقوفه فان المصلي واقف فلا ينقطع وقوفه بالاستئغال بالصلاة ، وانما يحتاجون الى الخروج لتسوية الصفوف اذا ادوها بالجماعة ، ولأنه يشق عليهم الاجتماع فانهم بعد الفراغ من الصلاة يتفرقون في الموقف فيختار كل واحد منهم موضعاً خالياً يتأجى فيه ربه عز وجل ، وهذا المعنى ينعدم في حق المنفرد لأنه يمكنه اداء العصر في وقته في موضع خلوته ؛ وحديث عائشة وابن عمر رضي الله عنهم محمول على الإمام الأجل وهو =

بلغنا ذلك عن عائشة و ابن عمر رضى الله عنهم . فاذا صلى العصر راح

= الخليفة ، انه ليس بشرط ، ثم يعارضه قول ابن مسعود رضى الله عنه : يصلى المنفرد كل صلاة لوقتها ؛ قال (ولو فاته الظهر مع الإمام و ادرك العصر معه عند أبي حنيفة لم يجمع بينهما أيضا) وعند زفر يجمع بينهما لأن التغيير انما وقع في العصر فانها معجلة على وقتها ، واشترط الإمام لوقوع التغيير فيقتصر على ما وقع فيه التغيير ؛ وجه قول أبي حنيفة ان العصر في هذا اليوم كالتيب للظهر لأنها صلاتان ادبتا في وقت واحد ، و الثانية منهما مرتبة على الأولى فكان بمنزلة العشاء مع الوتر ، فكا ان الوتر تبع للعشاء فكذلك العصر تبع للظهر هنا ، ولما جعل الإمام شرطاً في التبع كان شرطاً في الأصل بطريق الأولى ، و دليل التبعة انه لا يجوز العصر في هذا اليوم الا بعد صحة اداء الظهر حتى لو تبين في يوم الغيم انهم صلوا الظهر قبل الزوال و العصر بعده لزمهم اعادة الصلاتين ، و كذلك لو جدد الوضوء بين الصلاتين ثم تبين انه صلى الظهر بغير وضوء لزمه اعادة الصلاتين بخلاف سائر الأيام ، و على هذا الإحرام بالحج شرط لأداء هاتين الصلاتين حتى ان الحلال اذا صلى الظهر مع الإمام ثم احرم بالحج فصلى العصر و المحرم بالعمرة صلى الظهر مع الإمام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه العصر الا في وقتها ، و عند زفر يجزه ، و في احدى الروايتين يشترط لهذا الجمع ان يكون محرماً بالحج قبل زوال الشمس لأن بزوال الشمس يدخل وقت الجمع و يختص بهذا الجمع المحرم بالحج فيشترط تقديم الإحرام بالحج على الزوال ، و في الرواية الأخرى : و ان احرم بالحج بعد الزوال فله ان يجمع بين الصلاتين لأن اشتراط الإحرام بالحج لأجل الصلاة لا لأجل الوقت - اه ص ١٥ - ١٦ .

(١) قال العلامة الملقى حفظه الله في تخريج بلاغات كتاب الآثار في حق بلاغ الصديقة رضى الله عنها : لم اقف عليه ؛ و قال في حق بلاغ ابن عمر رضى الله عنهما : قال البخارى في صحيحه : و كان ابن عمر اذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع =

إلى الموقف فوقف به فحمد الله تعالى وهلل وكبر ولبي وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الله تعالى بحاجته ، فاذا غربت

= بينها - اه . قال الحافظ في ج ٣ ص ٤١٠ من الفتح : وصله ابراهيم الحارثي في المناسك له قال : حدثنا الحوضي عن همام ان نافعاً حدثه ان ابن عمر اذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله ، واخرج الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع مثله ، واخرجه ابن المنذر من هذا الوجه ، وهو في ج ٥ ص ١١٤ من السنن الكبرى للبيهقي فقال : وروينا عن نافع ان ابن عمر كان يجمع بينهما اذا فاتته مع الإمام يوم عرفة - اه . (١) وفي ف « وحمد الله » وفي م « وحمد الله » .

(٢) وفي ف ، ض « لحاجته » . قال السرخسي : (فاذا صلى العصر راح الى الموقف فوقف به وحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته) والحاصل فيه انه يقف في اى موضع شاء من الموقف ، (والأفضل ان يقف بالقرب من الإمام) لأن الإمام يعلم الناس ما يحتاجون ويدعو فمن كان اقرب اليه كان اقرب الى الاستماع والتأمين على دعائه فيكون افضل ؛ قال (وبنبغي ان يقف مستقبل القبلة ان شاء راکباً ، وان شاء على قدميه) وقد ذكر جابر رضى الله عنه في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف على راحته وجعل نحرها الى بطن المحراب فوقف عليها مستقبل القبلة يدعو ، وفي الحديث « خير المواقف ما استقبلت به القبلة » (وان اختار لوقوفه موضعاً آخر بالبعد من الإمام جاز) لحديث عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « العرفة كلها موقف ، وبفاج مكة كلها منحرج » وفي حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « العرفة كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن عرفة ، والمزدلفة كلها موقف ، وارتفعوا عن وادى محسر وفي وقوفه يدعو » هكذا رواه =

= على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «افضل دعائى ودعاه الأنبياء قبل بعثات : لا اله الا الله وحده لا شريك له - الى آخره ، اللهم اجعل لى فى قلبى نورا وفى سمعى نورا وفى بصرى نورا ، اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى امرى » حديث فيه طول ، وقد بينا انه يختار من الدعاء ما يشاء ، واجتهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدعاء فى هذا الموقف لأتمته فاستجيب له الا فى الدماء والمظالم ؛ قال (ويلبى فى هذا الموقف) عندنا ، وقال مالك : الحاج يقطع التلبية كما يعرف بعرفة لأن اجابته باللسان الى أن يحضر وقد تم حضوره ، قال : معظم اركان الحج الوقوف بعرفة ، قال صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة » ولكننا نستدل بحديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه لى عشية عرفة فقال له رجل : يا شيخ ! ليس هذا موضع التلبية ، فقال ابن مسعود : أجهل الناس ام طال بهم العهد ؟ لبيك عدد التراب ابيك ! حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يلبي حتى رمى بحجرة العقبة ؛ ولأن التلبية فى هذه العبادة كالتكبير فى الصلوات وكما يأتى بالتكبير الى آخر الصلاة فكذلك يأتى بالتلبية الى وقت الخروج من الإحرام وذلك عند الرمى يكون ؛ قال (وإذا غربت الشمس دفع على هيئته) على هذا اتفق رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وقف بعرفة حتى اذا غربت الشمس دفع منها ، وروى انه خطب عشية عرفة فقال « ايها الناس ! ان اهل الباطنية والأوثان يدفعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا تعملت بها رؤس الجبال كعبائم الرجال فى وجوههم وان هدينا ليس كهديهم فادفعوا بعد غروب الشمس » فقد باشر ذلك وأمر به اظهارا لمخالفة المشركين فليس لأحد ان يخالف ذلك الا انه ان خاف الزحام فتعجل قبل الإمام فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس ، وكذلك ان مكث قليلا بعد غروب الشمس وذهب الإمام مع الناس لخوف الزحام فلا بأس به بعد ان لا يطوله ، لحديث عائشة رضى الله عنها انها بعد افاضة الإمام دعت بشراب فانطرت ثم افاضت ؛ قال (ويمشى على هيئته) فى الطريق ، =

== هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ايها الناس ! ليس البر في إيجاف الخليل ولا في إيضاع الإبل ، عليكم بالسكينة والوقار » وروى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشى على راحلته في الطريق على هينته حتى اذا كان في بطن الوادي اوضع راحلته وجعل يقول :

إليك تعدو قلقا وضيئها مفارقا دين النصارى دينها

معترضا في بطنها جنينها

فزعم بعض الناس ان الإيضاع في هذا الموضع سنة ، ولنا نقول به ، وتأويله ان راحلته كلت في هذا الموضع فبعثها فانبعثت كما هو عادة الدواب ، لا ان يكون قصده الإيضاع ؛ قال (ولا يصلح المغرب في الطريق حتى يأتي المزدلفة) لما روى ابن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كانت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق من المزدلفة فقال : الصلاة يا رسول الله ! فقال عليه الصلاة والسلام : الصلاة أمامك ؛ ومراده من هذا اللفظ اما الوقت او المكان ولم يصل حتى انتهى الى المزدلفة ، فكان ذلك دليلا ظاهرا على انه لا يشتغل بالصلاة قبل الإتيان الى المزدلفة ؛ (فاذا أتى المزدلفة نزل بها مع الناس) وإنما ينزل عن يمين الطريق او عن يساره ، ويتحوز عن النزول على الطريق كيلا يضيق على المارة ولا يتأذى هو بهم (فيصلح المغرب والعشاء بأذان واقامة واحدة) وقال زفر : بأذان واقامتين ؛ هكذا رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما جابر رضي الله عنه يروى انه جمع بينهما بأذان واقامة واحدة ، والمراد بحديث ابن عمر هذا ايضا الا انه سمى الأذان اقامة ، وكل واحد منهما يسمى باسم صاحبه ، قال صلى الله عليه وسلم « بين كل اذنين صلاة لمن شاء » يريد بين الأذان والإقامة ؛ ثم العشاء هنا مؤداة في وقتها المعهود فلا تقع الحاجة الى افراد الإقامة لها ، بخلاف العصر بعرفات فانها معجلة على وقتها ، وان صح ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد الإقامة فتأويله انه اشتغل بين الصلاتين بنفل او شغل آخر ، وعندنا في مثل هذا الموضع تفرد الإقامة للعشاء ، =

الشمس دفع على هيبته حتى يأتي المزدلفة فيصلي بها المغرب والعشاء
الآخرة بأذان واحد وأقامة واحدة ثم يبيت بها فإذا انشق الفجر صلى
الفجر ووقف مع الناس فحمد الله وأثنى عليه وهلل وكبر ولبي
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الله بحاجته . فإذا أسفر دفع
قبل أن تطلع الشمس حتى يأتي منى، فيأتي جرة العقبة فيرميها من
بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الحذف، ويكبر مع كل حصاة،
ويقطع التلبية عند أول حصاة يرمي بها جرة العقبة؛ ولا يرمى يومئذ

= وقد ذكر في بعض روايات ابن عمر رضي الله عنهما أنه تعشى بعد المغرب
ثم أفرد الإقامة للعشاء؛ قال (ثم يبيت بها فإذا انشق الفجر صلى الفجر بغلس)
هكذا رواه جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى العشاء بالمزدلفة
بسط له شيء فبات عليه فلما طلع الفجر صلى الفجر، وقال ابن مسعود رضي الله
عنه: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قبل ميقاتها إلا صلاة
الفجر صبيحة الجمع فإنه صلاها يومئذ بغلس؛ ولأن الإسفار بالفجر وإن كان
أفضل في سائر المواضع ففي هذا الموضع التغليس أفضل لحاجته إلى الوقوف
بعده، وفي الإسفار بعض التأخير في الوقوف فإذا كان يجوز تعجيل العصر
على وقتها للحاجة إلى الوقوف بعدها فلا يجوز التغليس بالفجر أولى - اهـ
ص ١٧ - ١٨ .

(١) وفي ف، ض « انشق له الفجر » .

(٢) وفي ف « وحمد الله » .

(٣) وفي ف، ض « لحاجته » .

(٤) لفظ « يومئذ » ساقط من الأصل؛ وزيد من ف، ض، م .

من الجمار شيئا غيرها^١ ، ولا يقوم عندها^٢ حتى يأتي منزله فيحلق أو يقصر^٣ والحلق أفضل . ثم قد حل له كل شيء إلا النساء^٤ .

(١) وفي ف ، ض « غير هذا » .

(٢) لفظ « عندها » سقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٣) وفي ف ، ض « أو يقصر شعره » .

(٤) قال السرخسي في شرح الكتاب ج ٤ ص ١٩ : قال (يقف بالمشعر الحرام مع الناس يحمد الله ويثني عليه ويهلل ويكبر ويلبي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بمحاجته) وهذا الوقوف منصوص عليه في القرآن ، والوقوف بعرفات مشار إليه في قوله تعالى ” فاذا افضم من عرفات (فاذكروا الله عند المشعر الحرام “) الآية ، وقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع يدعو ، حتى قال ابن عباس رضي الله عنهما : رأيت يديه عند نحره بالمشعر الحرام وهو يدعو كالمستطعم المسكين ، وإنما مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموقف فانه دعا لأمة فاستجيب له في الدماء والمظالم ايضا ، والناس في الجاهلية كانوا متفقين على هذا الموقف مختلفين في الوقوف بعرفة فان الحمس كانوا لا يقفون بعرفة ويقولون : لا يعظم غير الحرم ، حتى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفة جعل الناس يتعجبون ويقولون فيما بينهم : هذا من الحمس فما باله خرج من الحرم ! فعرفنا انه ينبغي ان لا يترك الوقوف بالمشعر الحرام ؛ (حتى اذا اسفر جدا دفع قبل ان تطلع الشمس) هكذا رواه جابر بن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بالمشعر الحرام حتى اذا كادت الشمس ان تطلع دفع الى منى ، وان اهل الجاهلية كانوا لا يدفعون من هذا الموقف حتى تطلع الشمس فاذا طلعت وصارت كالعمائم على رؤس الجبال دفعوا ، وكانوا يقولون « اشرق نبيير كما تغير » فالفهم =

= رسول الله صلى الله وسلم ودفع قبل طلوع الشمس ، فيجب الأخذ بفعنه لما فيه من اظهار مخالفة المشركين كما في الدفع من عرفات ؛ (فاذا اتى منى بأى جمرة العقبة ويرميها من بطن الوادى بسبع حصيات مثل حصى الخذف) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى منى يوم النحر لم يعرج على شىء حتى رمى جمرة العقبة وقال « اول نسكنا هنا بمنى ان نرمى ثم نذبح ثم نحلق » ، ويرميها من بطن الوادى لما روى ان ابن مسعود رضى الله عنه وقف في بطن الوادى فرمى بسبع حصيات فقبل له : ان ناسا يرمونه من فوقها ! فقال : أجهل الناس ام نسوا ؟ هذا والله الذى لا اله غيره مقام الذى اوتيت عليه سورة البقرة ؛ وهكذا نقل عن ابن عمر رضى الله عنهما انه رمى جمرة العقبة من بطن الوادى وقال : هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وانما يرمى مثل حصى الخذف لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابن عباس رضى الله عنهما ان يتاوله سبع حصيات فأخذهن بيده وجعل يقول للناس : « بمثل هذا فارموا » وفي رواية : « عليكم بحصى الخذف لا يؤذى بعضكم بعضا » ؛ والمقصود اتباع سنة الخليل عليه السلام وبهذا القدر يحصل المقصود ، فلو رمى بأكبر من حصى الخذف ربما يصيب انسانا فيؤذيه ؛ (ويكبر مع كل حصاة ، ويقطع التلبية عند اول حصاة يرمى بها جمرة العقبة) اما قطع التلبية فقد رواه ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهكذا رواه جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية بأول حصاة رمى بها جمرة العقبة ؛ واما التكبير عند كل حصاة فقد رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وعن سالم بن عبد الله انه لما اراد الرمي وقف في بطن الوادى وجعل يقول عند رمي كل حصاة « بسم الله والله اكبر ، اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وسعيّاً مشكوراً » ثم قال : هكذا حدثني ابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند كل حصاة مثل ما قلت ؛ قال : وابتداء وقت الرمي عندنا من وقت طلوع الفجر من يوم النحر ، وعلى قول سفيان الثوري من وقت طلوع الشمس ، واستدل =

== بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعة أهله من المزدلفة وجعل يلطخ الخاذهم ويقول « اغسلوا عبد المطلب ! لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » ؛ وحجتنا في ذلك ما روى أنه لما قدم ضعة أهله من المزدلفة قال « أى بني ! لا ترموا جمره العقبة إلا مصرين » فنعمل بالحديثين جميعا فنقول : بعد الصبح يجوز ، وتأخيره إلى ما بعد طلوع الشمس أولى ؛ قال (ولا يرى يومئذ من الجمار غيرها) لحديث جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرم في اليوم الأول إلا جمره العقبة ؛ قال (ولا يقوم عندها) لأنه قد بقي عليه أعمال يحتاج إلى ادائها في هذا اليوم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرم عند جمره العقبة ؛ (ولكنه يأتي منزله فيحلق أو يقصر والحلق أفضل) لأنه جاء أن التحلل عن الإحرام ، والتحلل بالحلق أو التقصير - إلى أن قال : ولم يذكر الذبح هنا لأنه من الحكم المفرد بالحج ، وليس عليه هدى وهو مسافر أيضا لا تشره التضحية ولكنه لو تطوع بذبح الهدى فهو حسن يذبحه بعد الرمي قبل الحلق ، لما روينا « أن أول نسكنا أن نرمي ثم نذبح ثم نحلق » ؛ والحلق أفضل من التقصير لأن الله تعالى بدأ به في كتابه في قوله « محلقين رؤسكم ومقصرين » قال « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله » فهذا بيان أنه ينبغي أن يتحلل بالحلق ؛ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله المحلقين : فقيل : والمقصرين ؟ نقال : رحم الله المحلقين ! حتى قال في الرابعة : والمقصرين ؛ فقد ظاهر في هذا الدعاء ثلاث مرات للمحلقين فدل أنه أفضل ؛ قال (ثم قد حل له كل شيء إلا النساء) فالحاصل أن في الحج إحلالين ، أحدهما بالحلق والثاني بالطواف ، فالحلق يحل له كل شيء كان حراما على المحرم إلا النساء ؛ وقال مالك : إلا النساء والطيب ؛ وقال الليث : إلا النساء وقتل الصيد لأنها محرمان بنص القرآن فلا ترتفع حرمتها إلا بهتمام الإحلال ؛ ولكننا نقول : قتل الصيد ليس نظير الجماع الا يرى أن الإحرام يفسد بالجماع ، وقتل الصيد لا يفسده ، فكان هو نظير سائر المحظورات يرتفع بالحلق ؛ ==

ثم يزور البيت من يومه ذلك إن استطاع أو من الغد أو من بعد الغد ، ولا يؤخره ^١ إلى بعد ^٢ ذلك ، فيطوف به أسبوعاً ^٣ ويصلي ركعتين ، ثم قد حل له النساء ^٤ . ثم يرجع إلى منى ؛ فإذا كان الغد من يوم النحر رمى = ومالك رحمه الله يقول : استعمال الطيب من دواعي الجماع فلا يحل إلا بالطواف كنفس الجماع ؛ وحجتنا حديث عائشة رضي الله عنها : كنت أطيع رسول الله لأحرامه قبل أن يحرم ، ولعله مبني أن يطوف بالبيت ؛ واستعمال الطيب لا يفسد الإحرام بحال ، بخلاف النساء ، فكان قياس سائر المحظورات - الصغ ص ٢٢ .

(١) لفظ « من » ساقط من الأصل وكذا من ف ، وزيد من ض .

(٢-٢) كذا في الأصول ، وفي م « إلى ما بعد » .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكان في الأصل « سبوعاً » وكذا في هامش نسخة ف .

(٤) قال السرخسي : قال (ثم يزور من يومه ذلك البيت إن استطاع أو من الغد أو من بعد الغد ، ولا يؤخره إلى ما بعد ذلك ، فيطوف به أسبوعاً ويصلي ركعتين) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حلق أفاض إلى مكة فطاف بالبيت ثم عاد إلى منى وصلى الظهر بمنى ، وطواف الزيارة ركن الحج ، وهو الحج الأكبر في تأويل قوله تعالى " وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر " ووقته أيام النحر فلا ينبغي أن يؤخره عن أيام النحر ، والأفضل إذاؤه في أول (يوم من) أيام النحر كالتضحية ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها » ثم لم يذكر السمي عقيب هذا الطواف لأنه قد سمي عقيب طواف التحية وليس عليه في الحج إلا سمي واحد ؛ فإن قيل : السمي واجب أو ركن وطواف التحية سنة فكيف يترتب ما هو واجب على ما هو سنة ؟ قلنا : نعم ، =

الحجار الثلاث حين تزول الشمس ، يبدأ بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع^١ حصيات يكبر مع كل حصاة ؛ ثم يأتى المقام الذى يقوم فيه الناس فيقوم فيه فيحمد الله^٢ ، ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته^٣ ؛ ثم يأتى الجرة الوسطى فيرميها بسبع^٤ حصيات

= لكن الشرع جوز له اداء هذا الواجب عقيب طواف هو سنة للتيسير ، فان الطواف الذى هو ركن لا يجوز قبل يوم النحر ، وفي يوم النحر على الحاج اعمال كثيرة ، ولو وجب عليه اداء السعى في هذا اليوم لحقته المشقة ، فلتيسير جوز له اداء السعى عقيب طواف التحية فلا يعيده يوم النحر ؛ وكذلك لا يرمل في طوافه يوم النحر لأن الرمل سنة اول طواف يأتى به في الحج فقد أتى به في طواف التحية فلا يعيده في طواف الزيارة ، ولكنه يصلى ركعتين عقيب الطواف لأن ختم كل طواف يكون بركعتين واجبا كان الطواف أو نفلا ؛ (ثم قد حل له النساء) لأنه تم احلاله ، (ثم يرجع إلى منى فاذا كان الغد من يوم النحر رمى الجمار الثلاث بعد زوال الشمس يبدأ بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم يأتى المقام الذى يقوم فيه الناس فيقوم فيحمد الله جلت قدرته ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته ، ثم يأتى الجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك ، ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع في قيامه كما صنع في الأول ، ثم يأتى جمره العقبة فيرميها من بطن الوادى بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقيم عندها) اهـ ص ٢٢ .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « سبع » .

(٢) وفي ف ، ض « ويحمد الله » .

(٣) وفي ف ، ض « لحاجته » .

كذلك ، ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع في قيامه كما صنع ' في الأول ' ؛ ثم يأتي جرة العقبة فيرميها في بطن الوادي بسبع ٣ حصيات ' ويكبر مع كل حصاة ' ، ولا يقيم عندها ؛ فإذا كان من الغد رمى

(١) وفي ف ، ض « يصنع » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « الأولى » .

(٣) كذا في الأصل و كذا في م ؛ وفي ف ، ض « سبع » .

(٤-٤) قوله « ويكبر مع كل حصاة » ساقط من ف ، ض .

(٥) هكذا رواه جابر رضي الله عنه مفسرا فيما نقل من نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحديث المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن : عند افتتاح الصلاة ، وعند القنوت في الوتر ، وفي العيدين ، وعند استلام الحجر ، وعلى الصفا والمروة ، وبعرفات وبجمع ، وعند المقامين عند الجمرتين « وهذا دليل على أنه إنما يقيم عند الجمرتين الأولى والوسطى ولا يقيم عند جرة العقبة ، والمراد من رفع اليدين الرفع للدعاء دل على أن الدعاء عند المقامين ؛ ويذنب للحاج أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات في دعائه في هذا الموقف ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « اللهم اغفر للحاج وللمن استغفر له الحاج » ؛ والحاصل أن كل رمى بعده رمى فبالفراغ منه حال وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه ، وكل رمى ليس بعده رمى فبالفراغ منه قد فرغ من العبادة فلا يقيم بعده للدعاء ؛ ولم يذكر في الكتاب أن الرمي ماشيا أفضل أم راكبا ، وحكى عن إبراهيم بن الجراح قال : دخلت على أبي يوسف رحمه الله في مرضه الذي مات فيه ففتح عينيه وقال : الرمي راكبا أفضل أم ماشيا ؟ فقلت : ماشيا ؛ فقال : أخطأت ، فقلت : راكبا ، فقال : أخطأت ؛ ثم قال : =

الجمار الثلاث حين ' تزول الشمس كذلك . ثم ينفر إن أحب من يومه ،
و إن أقام إلى الغد فعل كما فعل بالأمس ثم ينفر ، وقد كان يكره له .
إذا نفر أن يقدم ٣ ثقله . ثم يأتي الأبطح فينزل به ساعة . و يطوف
= كل رمى كان بعده ووقوف فالرمي فيه ماشيا افضل ، وما ليس بعده ووقوف
فالرمي راكبا افضل ؛ فقامت من عنده فما انتهيت إلى باب الدار حتى سمعت
الصراخ لموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل تلك الحالة ؛ و الذي رواه
جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار كلها راكبا ، انما فعله
ليكون أشهر للناس حتى يقتدوا به فيما يشاهدون منه ؛ ألا ترى انه قال « خذوا
عني مناسككم فلا أدري لعل لا أحج بعد هذا العام » ؛ (فإذا كان من الغد رمى
الجمار الثلاث حين تزول الشمس كذلك ، ثم ينفر إن أحب من يومه ، فإن
أقام إلى الغد وهو آخر أيام التشريق فعل كما فعل بالأمس) لقوله تعالى
" فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه " قال (وقد كان
يكره له ان يقدم ثقله قبل ان ينفر) لما روى عن عمر رضى الله عنه انه كان
يمنع الناس منه و يؤذبه عليه ، ولأنه شغل قلبه بهم إذا قدمهم قبله وربما يمنعه
شغل القلب من اتمام سنة الرمي ولا يأمن ان يضيع شيء من امتعتهم فلهذا
كره له ان يقدم ثقله - اهـ من الشرح ص ٢٣ .

(١) وفي ض « حتى » مكان « حين » .

(٢) وفي ض « به » مكان « له » وهو ساقط من ف .

(٣) وفي ف « تقدم » وليس بشيء ، اللهم إلا أن يكون بعده « ثقلك » .

(٤) وفي الشرح : قال (ثم يأتي الأبطح فينزل به ساعة) وهذا اسم موضع

نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف من منى إلى مكة يسمى

« المحصب » و « الأبطح » و كان ابن عباس رضى الله عنهما يقول : ليس =

طواف الصدر، و يصلى ركعتين^١؛ ثم يرجع إلى أهله^٢. فان كان الذى أتى مكة لطواف الزيارة بات بها أو أقام بها فنام متعمدا أو فى الطريق فقد أسأ. وليس عليه شيء^٣.

= النزول فيه سنة ولكنه موضع نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاقا، والأصح عندنا أنه سنة وإنما نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا على ما روى أنه قال لأصحابه بمنى « انا نازلون غدا بالحيف خيف بن كنانة حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم » يريد به الإشارة إلى عهد المشركين فى ذلك الموضع على هجران بنى هاشم، وعرفنا أنه نزول إراءة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به، فيكون النزول فيه سنة - اه ص ٢٤ .

(١) قال السرخسى: قال (ثم يطوف طواف الصدر و يصا ركعتين) لقوله صلى الله عليه وسلم « من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف » و رخص للنساء الحيض، و يسمى هذا الطواف « طواف الوداع » و « طواف الصدر » لأنه يودع به البيت و يصدر به عن البيت - اه ص ٢٤ .

(٢) قال السرخسى: قال (ثم يرجع إلى أهله) وقد قال شيخنا الإمام رحمه الله [أى شمس الأئمة عبد العزيز الحلوانى] : يستحب له ان يأتى الباب و يقبل العتبة، و يأتى الملتزم فليدغمه ساعة يبكى، و يتشبث بأستار الكعبة و يلصق حسده بالحداد ان تمكن، ثم يأتى زمزم فيشرب من مائه ثم يصب منه على بدنه ثم ينصرف و هو يمشى وراءه و وجهه إلى البيت متباكيا متحسرا على فوات البيت حتى يخرج من المسجد؛ فهذا بيان تمام الحج الذى أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » و قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » - اه ص ٢٤ .

(٣) قال السرخسى فى شرح هذا القول: و ليس عليه شيء إلا الإساءة، =

باب القرآن

من^٢ أراد القرآن^٣ فعل مثل ذلك^٣ ، غير أنه يقول : اللهم إني

= لما روى أن عمر رضى الله عنه كان يؤدب الناس على ترك المقام بمنى في ليالى الرمي ، ولكن ليس عليه شيء عندنا ، وقال الشافعي : إن ترك البيتوة ليلة فعله مد ، وإن ترك ليلتين فعله مدان ، وإن ترك ثلاث ليال فعله دم ؛ وقاس ترك البيتوة في وجوب الجزاء به بترك الرمي ، ولكننا نستدل بحديث العباس رضى الله عنه أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيتوة بمكة في ليالى الرمي لأجل السقاية فأذن له في ذلك ، ولو كان ذلك واجبا ما رخص له في تركه لأجل السقاية ؛ ولأن هذه البيتوة غير مقصودة بل هي تبع للرمي في هذه الأيام فتركها لا يوجب إلا الإساءة ، كالبيتوة بمزدلفة ليلة يوم النحر - اه ص ٢٥ .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وعنوان الباب ساقط من ف ، ض و هو بسهو الناسخ . قل السرخسي : القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة بأن يحرم بهما أو يحرم بالحج بعد إحرام العمرة قبل أداء الأعمال ، من قولهم : قرن الشيء إلى الشيء - إذا جمع بينهما ؛ والتمتع هو الترفق بأداء النسكين في سفر واحد من غير أن يلم بينهما بأهل المأما صحيحا ، والإفراد بالحج إن يحج أولا ثم يعتمر بعد الفراغ من الحج ، أو يؤدي كل نسك في سفر على حدة ، أو يكون أداء العمرة في غير أشهر الحج ؛ والأفضل عندنا القرآن ثم التمتع ، وعلى رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة الأفراد أفضل من التمتع ؛ وعن محمد قال : حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندى من القرآن ؛ وعلى قول الشافعي الأفراد أفضل من القرآن ؛ وعلى قول مالك : التمتع أفضل من القرآن - اه ملخصا من شرح السرخسي ج ٤ ص ٢٥ . فان شئت ان تمتع بدلائل كل هؤلاء الأئمة واحتجاج بعضهم على بعض مفصلة فعليك بشرحه . (٢) كذا في الأصل =

أريد العمرة والحج ، ويلبى بهما يقول « لبيك بعمرة وحجة معا » ،
وإن شاء اكتفى بالنية^١ . و يبدأ إذا دخل مكة^٢ بطواف العمرة^٣ بالبيت
وسعيها بين الصفا والمروة نحو ما وصفناه في الحج ، ثم يطوف للحج
بالبيت ويسعى^٤ له بين الصفا والمروة^٥ . وإذا رمى جمرة العقبة
يوم النحر ذبح هدى القرآن ، وتجزئه الشاة ، والبقرة أفضل من الشاة ،
والجزور أفضل من البقرة ؛ ولو كان ساق هديه معه كان أفضل من ذلك كله^٦ ،

= وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « ومن » (٣ - ٣) وفي ض « فعل ذلك » .
(١) قال السرخسي في شرحه (من أراد القرآن فتأمله للإحرام كتابه المفرد)
على ما بينا (إلا أنه) في دعائه بعد الفراغ من الركعتين (يقول : اللهم إني أريد
العمرة والحج ، و) كذلك (يلبي بهما ويقول : لبيك بعمرة وحجة معا) وإنما
يقدم ذكر العمرة لأن الله تعالى قدمها في قوله " فمن تمتع بالعمرة إلى الحج " ولأنه
في أداء الأفعال يبدأ بالعمرة فكذلك في الإحرام يبدأ في التلبية بذكر العمرة ،
(وإن اكتفى بالنية) ولم يذكرهما في التلبية (أجزاء) على قياس الصلاة إذا
نوى بقلبه الصلاة وكبر - ٨١ ص ٢٧ .

(٢) لفظ « مكة » ساقط من ض :

(٣) وفي ف « بالطواف » مكان « بطواف العمرة » .

(٤) وفي ف ، ض « ثم يطوف الحج بالبيت وسعى » والصواب ما في الأصل وم .
(٥) قال السرخسي في ج ٤ ص ٢٦ من شرحه : وعلمنا استدلوأ بحديث على
وابن مسعود وعمران بن الحصين رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم
قرن بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى سبعين - الخ .

(٦) قال السرخسي في شرح قوله " وتجزئه الشاة " لقوله تعالى " فما استيسر =

ثم يخلق أو يقصر .

وإذا طاف الرجل بعد طواف الزيارة طوافاً ينوى به التطوع أو طواف الصدر و ذلك بعد ما حل النفر فهو طواف الصدر ؛

= من الهدى " قال ابن عباس رضى الله عنهما : ما استيسر من الهدى شاة ، وفى حديث جابر رضى الله عنه قال : اشتركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البقرة سبعة وفى الشاة واحد ، (والبقرة أفضل من الشاة والجزور أفضل من البقرة) اقوله تعالى " ومن يعظم شعائر الله " ، فما كان أقرب فى التعظيم فذلك أفضل ، وقد نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فى حجة الوداع ، (ولو كان ساق هدايا مع نفسه كان أفضل من ذلك كله) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساق الهدايا مع نفسه وقلدها هكذا ، قالت عائشة رضى الله عنها : كنت أقتل ثلاث هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلدها بيده ، و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما انى فلدت هدى ولدت رأسى فلا أحل حتى أحل منها - وفى رواية : فلا أحل حتى انحر ، وهذه الرواية قال الشافعى : تحلل القارن بالذبح لا بالخلق ؛ ولكننا نقول : التحلل يحصل بالخلق كما فى حق المفرد ، وتأويل الحديث " حتى انحر ثم احلق بعد " على ما روينا انه حلق رأسه بعد ذبح الهدايا ، ولأن التحلل من العبادة بما لا يحل فى اثنائها كالسلام فى الصلاة ، و ذلك بالخلق أو التقصير دون الذبح - اهـ ص ٢٩ .

(١) كذا فى ف ، ض وهو الصواب ، وكان فى الأصل « يقصروا » بالجمع تصحيف من الناسخ . قلت : وقوله « ثم يخلق أو يقصر » للمتن وشرحه سقط من شرح المختصر .

(٢) قال : (وإذا طاف الرجل بعد طواف الزيارة طوافاً ينوى به التطوع أو طواف الصدر و ذلك بعد ما حل النفر فهو طواف الصدر) لأنه أتى به فى وقته فيكون عنه ، وإن نوى غيره كن نوى بطواف الزيارة يوم النحر =

ولا بأس بأن يقيم بعد ذلك ما شاء ثم يخرج ، و لكن أفضل ذلك أن يكون طوافه حين يخرج .

وأما العمرة المفردة فانه يتأهب لها مثل ما وصفناه في الحج .

= التطوع يكون للزيارة بل أولى لأن ذلك ركن وهذا واجب - اه ما في شرح السرخسي ص ٢٩ .

(١ - ١) كذا في الأصل و كذا في ف ، وفي ض « الأفضل من ذلك » وفي م « لكن الأفضل » .

(٢) وعن أبي يوسف والحسن قالا : إذا اشتغل بعمل بمكة بعد طواف الصدر بعيد طواف الصدر لأنه كاسمه يكون للصدر فانما يختص به إذا اداه حين يصدر ، و ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « وليكن آخر عهده الطواف بالبيت » يشهد لهذا ، و لكننا نقول : ما قدم مكة إلا لأداء النسك فعند ما تم فراغه منها جاء اوان الصدر فطوافه بعد ذلك يكون للصدر ؛ و تأويل الحديث ان آخر نسكه طواف الصدر لا آخر عمله بمكة - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه .

(٣) إذا اراد الإحرام بها من الميقات و كذلك ان كان بمكة و اراد ان يعتمر خرج من الحرم إلى الحل من اى جانب شاء ، و اقرب الجوانب التمتع و عنده مسجد عائشة رضى الله عنها ، و سبب ذلك انها قالت : يا رسول الله ! أو كل نسائك ينصرفن بنسكين و انا بنسك واحد ؟ فأمر اخاها عبد الرحمن ان يعمرها من التمتع مكان عمرتها ، يعنى مكان العمرة التى رفضتها - على ما نبينه ان شاء الله تعالى - فن ذلك الوقت عرف الناس موضع احرام العمرة فيخرجون إليه إذا ارادوا الإحرام بالعمرة ، و هو من جملة ما قيل : ما نزل بعائشة امر تركه إلا كان للساكنين فيه فرج - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه .

و يتقى فيها ما يتقيه فيه^١ حين يقدم مكة . و يدخل المسجد فيبدأ^٢
 بالحجر الأسود فيستله و يطوف بالبيت ، و يسمى بين الصفا و المروة
 كذلك ، ثم يحلق أو يقصر^٣ ، ثم قد فرغ من عمرته و حل^٤ له كل
 شيء . و يقطع التلبية في العمرة حين يستلم الحجر الأسود عند أول
 شوط^٥ من الطواف بالبيت .

و كذلك إن أراد التمتع و لم يسق هدياً و يقيم بمكة بعد الفراغ
 من العمرة حلالاً^٦ ، فإذا كان يوم التروية و أراد الرواح إلى منى لبس
 الإزار و الرداء و لبى بالحج إن شاء من المسجد أو من الأبطح أو من
 أى الحرم شاء ، و إن شاء أحرم بالحج^٧ قبل يوم التروية^٨ ، و ما تقدم
 ١٠ باحرامه بالحج فهو أفضل ، و يروح مع الناس إلى منى فيبيت بها ليلة

(١) وفى ف ، ض « منه » مكان « فيه » .

(٢) وفى ض « و يبدأ » .

(٣) كذا فى الأصل و كذا فى م ، و قوله « أو يقصر » ساقط من ف . ض .

(٤) قول « و حل » كذا فى الأصول ، وفى ض « حل » سقط الواو منها و لا بد
 منه ، إنما سقط بسبب التماسخ .

(٥) كذا فى الأصل و كذا فى ض ، م ؛ وفى ف « الشوط » .

(٦) من غير أن يعلم بأهله بين النسكين المأما صحيحاً - اه ما قانه فى الشرح
 ص ٣٠ .

(٧-٧) كذا فى ف ، ض ، م ؛ وفى الأصل « قبل التروية » .

عرفة ثم يغدو إلى عرفات و 'يعمل على ما وصفناه' في الحج المفرد غير أنه إذا طاف ٣ للعمرة في أشهر الحج فعليه هدى المتعة يذبحه يوم النحر بعد رمي الجمرة و يخلق أو يقصر ، ثم يزور البيت فيطوف به أسبوعاً^١ يرمل في الثلاثة^٢ الأول ويمشي في الأربعة^٣ الآخر على هيئته ، ويصلي ركعتين ، ويسعى^٤ بين الصفا والمروة على ما سبق الوصف به . ثم ينصرف إلى منى . فان ساق هديا لمتعته فعل في العمرة مثل ما وصفناه ، قلده هديه إذا أحرم فان من السنة أن يقلد الرجل هديه^٥ . بعد ما يحرم . وإذا طاف للعمرة وسعى أقام حراماً ،

(١-١) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « يعمل ما وصفناه » .

(٢) أى في الحج في حق المفرد - كما في الشرح .

(٣-٣) في ف « إذا كان طاف » .

(٤) وفي ف ، ض « العمرة » .

(٥) وفي ف ، ض « الجمار » وزاد في ض « بمكة » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكان في الأصل « سبوعاً » .

(٧) وفي ف ، ض « الثلاث » .

(٨) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي ض « الأربع » .

(٩) وفي ف ، ض « ثم يسمى » .

(١٠) وفي ض « فاذا » .

(١١) تقليد الهدى ان يعلق بعنق البعير قطعة نعل او مزادة ليعلم انه هدى - اهـ

ج ٢ ص ١٣١ من المغرب . وفي شرح المختصر للسرخسي : (وان) كان =

ولم يقصر^١ ، فاذا كانت عشية التروية أحرم بالحج ، وإن أحب أن يقدم الإحرام ويطوف بالبيت وبالصفا والمروة لحجته فعل ، وإن أحب أن يؤخر ذلك إلى يوم النحر فعل^٢ ؛ وكذلك المتمتع الذي لم يسق الهدى معه ، فإن طاف وسعى قبل أن يروح إلى منى لم يرمل هـ في طواف الزيارة يوم النحر ولم يطف بين الصفا والمروة^٣ ،

= حين اعتمر في أشهر الحج (ساق هديا للتمتع فينبغي له أن يقلد هديه)
أقوله تعالى " لا تحلوا شعائر الله " إلى قوله " ولا القلائد " ولكن السنة أن يقلد الهدى بعد ما يحرم بالعمرة لأنه لو قد الهدى قبل الإحرام وساقه بنية الإحرام صار محرما ، هكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وفي سياق الآية ما يدل عليه لأنه بعد ذكر القلائد قال " وإذا حللتم فاصطادوا " فدل أنه بالتقليد يصير محرما والأولى أن يحرم بالتلبية فلهذا كان الأفضل أن يلبي أولا ثم يقلد هديه - اهـ ج ٤ ص ٣٢ .

(١) لأن سوق الهدى هدى التمتع يمنع من التحلل بين النسكين ، على ما قال صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وتحللت منها » وقال في حديث آخر : « أما إنى قلدت هدي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أنحر » - اهـ من الشرح ص ٣٢ .

(٢) وفي ف ، ض « فله ذلك » مكان « فعل » .

(٣) قال (وإن شاء أحرم بالحج قبل يوم التروية ، وما قدم إحرامه بالحج فهو أفضل) لأن فيه اظهار المسارعة والرغبة في العباداة ولأنه اشق على البدن ؛ وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « إنما أجرك على قدر نصيبك » ولما سئل من أفضل الأعمال قال : أحرمها - اهـ من الشرح . قال (فاذا كانت عشية التروية أحرم بالحج ، وإن أحب أن يقدم الإحرام ويطوف بالبيت =

وإن لم يكن فعله قبل أن يروح إلى منى رمل يوم النحر في طوافه وطاف بين الصفا والمروة . ولا يدع الحلق في جميع ذلك ملبداً كان أو مضفراً أو عاقصاً .

والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما وصفناه^٢ غير أنها تلبس ما بدا لها من الدرع والقميص والخمار والحلف والقفازين^٣ ، وتغطي رأسها^٥ = والصفاء والمروة لحجته فعل (كما بينا في المتمتع الذي لم يسق الهدى إلا أنه ان لم يطف بعد الإحرام الحج رمل في طواف يوم النحر ولم يطف بين الصفا والمروة - اه ص ٣٣ .

(١-١) من قوله « وان لم يكن فعله ... » - اقط من ض .
(٢) قال (ولا يدع الحلق في جميع ذلك ملبداً أو مضفراً أو عاقصاً ، والتلبيد ان يجمع شعر رأسه على هامته ويشده بصمغ وغيره حتى يصير كاللبد ، والتصفير ان يجعل شعره ضفائر ، والعقص هو الإحكام وهو ان يشد شعره حول رأسه ؛ وقد بينا ان الحلق افضل ، ولا يدع ما هو الأفضل بشيء من هذه الأسباب ، وقد لبى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه كما روينا من قبل من قوله « ولبدت رأسي » ومع ذلك حلق - اه من الشرح ص ٣٣ . قلت : وفي ض « ان كان ملبداً أو » وفي ف « أو مقصراً » وهو تصحيف « مضفراً » وكان في الأصل « أو مظفراً » وهو أيضاً تصحيف .

(٣) كذا في م ، وفي بقية الأصول « وصفنا » بلا ضمير .
(٤) وفي الشرح : (غير أنها تلبس ما بدا لها من الدروع والقمصان والخمار والحلف والقفازين) لأنها عورة ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « للمرأة عورة مستورة » وفي لبس الإزار والرداء ينكشف بعض البدن =

ولا تغطي وجهها ، ولا تلبس المصبوغ بورس أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون قد غسل . ولا حلق عليها ، إنما عليها التقصير ، ولا رمل عليها في الطواف بالبيت ولا سعى عليها بين الصفا والمروة ولكنها تمشي مشياً ، وتستتر كل شيء منها إن أحببت إلا الوجه ،

= عادة وهي مأمورة بأداء العبادة على استر الوجوه كما بينا في الصلاة فلهذا تلبس المخيط والخفين - اه ص ٣٣ .

(١) قال السرخسي : (وتغطي رأسها ولا تغطي وجهها) لأن الرأس منها عورة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « احرام الرجل في رأسه و احرام المرأة في وجهها » فعرفنا انها لا تغطي وجهها (إلا ان لها ان تسدل على وجهها إذا أرادت ذلك على وجه تجافى عن وجهها) هكذا روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنا في الإحرام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكشف وجوهنا فإذا استقبلنا قوم أسدنا من غير أن نصيب وجوهنا - اه ص ٣٣ .

(٢) قال السرخسي : (ولا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر إلا أن يكون قد غسل) لأن ما حل في حقها من اللبس كان للضرورة ولا ضرورة في لبس المصبوغ ، وهي في ذلك بمنزلة الرجل ، ولأن هذا ترين وهي من دواعي الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الإحرام كالرجل - اه ص ٣٣ .

قلت : أما شرح بورس والعصفر فقد مر في الزكاة والصوم .

(٣) لأن الحلق في حقها مثله والمثلة حرام ، وشعر الرأس زينة لها كاللحية للرجل ، فكما لا يحلق الرجل لحيته عند الخروج من الإحرام لا تحلق هي رأسها - اه من الشرح .

(٤) لأن الرمل لإظهار التجلد والقوة ، والمرأة ليست من أهل القتال =

و تسدل على وجهها إن أرادت ذلك و تحافى عن وجهها ' .

باب الطواف

ذكر حديث صبي بن معبد ' أنه قرن فطاف طوافين و سعى سبعين

فذكر ٣ ذلك لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : هديت لسنة نبيك .

= لتظهر الجلادة من نفسها ، و لا يؤمن ان يبدو شيء من عورتها في رملها و سعيها أو تسقط لضعف بنيتها فلهذا تمتع من ذلك و تؤمر بأن تمشى مشياً -
اه ص ٣٣ - ٣٤ .

(١) قال السرخسى في شرحه : فهذا القدر ذكره في الكتاب في الفرق ، و قد قال مشايخنا : انها لا ترفع صوتها بالتلبية ايضاً لما في رفع صوتها من الفتنة ، وكذلك لا تستلم الحجر إذا كان هناك جمع لأنها ممنوعة عن تماس الرجال و الزحمة معهم ، فلا تستلم الحجر الا إذا وجدت ذلك الموضع خالياً عن الرجال - اه ص ٣٤ .

* (٢) صبي بن معبد بضم الصاد مصغراً ، قال مسلمة بن قاسم : تابعى ثقة ، رأى عمر بن الخطاب و عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عنه أبو وائل و مسروق و أبو إسحاق السبيعي و زر بن حبيش و الشعبي و إبراهيم النخعي ، و روى عنه مجاهد ، و قال البخاري : و مجاهد عن شقيق عن صبي اصح ؛ ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في تهذيب التهذيب . قلت : روى له أبو داود و الفسائي و ابن ماجه .

(٣) و في ف ، ض « و ذكر » . حديث صبي أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٩٨ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : خرج زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة و الصبي بن معبد التغلبي يريدون الحج في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأهل زيد و سلمان بالحج وحده و أهل =

= الصبي بالعمرة والحج ، فقالا له : ويحك تمتع وقد نهى عمر رضى الله عنه عن المتعة ؟ والله لأنت اضل من بعيرك ! فقال الصبي : تقدم على عمر وتقدمون ! فلما قدم الصبي مكة طاف بالبيت لعمرته وبين الصفا والمروة ثم عاد وهو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لحجته ثم أقام حراما لم يحل منه شيء حتى أتى عرقات ففرغ من حجته فلما كان يوم النحر أهرق دما لمتعته فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال زيد ابن صوحان : يا أمير المؤمنين إنك قد نهيت عن المتعة وإن الصبي قد تمتع ! فقال : أصنعت يا صبي ما ذا ؟ قال : أهلت يا أمير المؤمنين بالعمرة والحج فلما قدمت مكة طفت بالبيت والصفا والمروة لعمرتي ثم عدت فطفت بالبيت وبالصفا والمروة لحجتي ثم أقت حراما حتى كان يوم النحر فأهرقت دما لمتعتي ثم أحللت ؛ قال : فضرب عمر ظهره قال : هديت لسنة نبيك - اه . وأخرجه الحارثي في مسنده ق ٨١ من طرق الأئمة زفر وأبي يوسف وابن زياد : حدثنا حمدان بن ذى النون البلخي ثنا إبراهيم بن سليمان الزيات ثنا زفر عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الصبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بنصرانية فأسلمت فقدمت الكوفة أريد الحج فوجدت سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان يريدان الحج في زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأهل سلمان وزيد ابن صوحان بالحج وحده وأهل الصبي بالحج والعمرة فقالا : ويحك تمتع وقد نهى عمر عن المتعة ! والله لأنت اضل من بعيرك ! قال : تقدم على عمر وتقدمون ! فلما قدم الصبي مكة طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لعمرته ثم عاد وهو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لحجته ثم أقام حراما لم يحل منه شيء حتى أتى عرقات وفرغ من حجه فلما كان يوم النحر حل فأهرق دما لمتعته فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال له زيد بن صوحان : يا أمير المؤمنين إنك نهيت عن المتعة وإن الصبي ابن معبد قد تمتع ! قال : صنعت ما ذا يا صبي ؟ قال : أهلت يا أمير المؤمنين =

= بالحج والعمرة فلما قدمت مكة طفت بالبيت وسعيت بين الصفا والمروة لعمرتي ثم رجعت حراما لم احلل من شيء ثم طفت بالبيت وبين الصفا والمروة لحجتي ثم اقامت حراما حتى كان يوم النحر هزقت دما لمتعتي ثم احللت ؛ قال : فضرب عمر على ظهره وقال : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ؛ حدثنا محمد بن الحسن البزار ثنا بشر بن الوليد انبا ابو يوسف عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الصبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بنصرانية فأسلمت - وذكر الحديث بطوله ؛ حدثنا ابو نصر محمد بن محمد بن سلام البخاري ثنا موسى ابن نصر ثنا الحسن بن زياد ثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الصبي قال : خرج هو وسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان يريدون الحج ، قال : فأما الصبي فقرن الحج والعمرة جميعا ، وأما سلمان وزيد فأفردا الحج ثم أقبلوا على الصبي يابوماه فيما صنع ثم قالوا له : لأنت اضل من يعرك تقرر الحج والعمرة وقد نهى أمير المؤمنين عن المتعة ! فقال : تقدمون على عمر واقدم ، قال : فمضوا حتى دخل مكة فطاف بالبيت لعمرة ثم سعى بين الصفا والمروة لعمرة ثم عاد فطاف بالبيت لحجته ثم سعى بين الصفا والمروة لحجته ثم أقام حراما كما هو لم يحل له شيء حرّم عليه حتى إذا كان يوم النحر ذبح ما استيسر من الهدى شاة فلما قضوا نسكهم مروا بالمدينة فدخلوا على عمر فقال له سلمان وزيد : يا أمير المؤمنين ان الصبي قرن العمرة والحج جميعا فنهيناه فلم ينته ! فأقبل عمر على الصبي فقال : يا صبي ! فعلت ماذا ؟ قال : يا أمير المؤمنين ! قرنت الحج والعمرة جميعا ، قال : ثم صنعت ما ذا ؟ قال : لما قدمت مكة طفت طوافا بالبيت لعمرتي ثم سعيت بين الصفا والمروة لعمرتي ثم عدت فطفت بالبيت لحجتي ثم سعيت بين الصفا والمروة لحجتي ، قال ثم صنعت ما ذا ؟ قال : ثم اقامت حراما كما أنا لم يحل لي شيء حرّم على حتى إذا كان يوم النحر ذبحت ما استيسر من الهدى شاة ؛ فضرب عمر على كتفه ثم قال : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم - ٨٢ ق ٨٢ . وأخرج ابن خسر من طريق عبد الرحمن بن حمة نا محمد =

= ابن ابراهيم بن حبيش قال: خرج معي بن معبد وزيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فلما احرموا احرم زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة بالحج منفردا فاما الصبي ابن معبد فقرن العمرة والحج جميعا فأبلا يلومانه وقال له: انت اضل من بعيرك أقرن العمرة مع الحج وقد نهى أمير المؤمنين عن العمرة ! يعنون عمر رضى الله عنه ، فقال لهم : أقدم على أمير المؤمنين وتقدمون ، فلما قدموا مكة وقضوا نسكهم مروا بالمدينة فدخلوا على عمر رضى الله عنه فقال له زيد ابن صوحان وسلمان بن ربيعة : يا أمير المؤمنين ان الصبي بن معبد قرن العمرة والحج جميعا فنهيناه عن ذلك فلم يئته ! فأقبل همر على الصبي فقال : صنعت ما ذا يا صبي ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ! اهللت بالعمرة والحج جميعا فلما قدمت مكة طفت طوافا بالبيت لعمركى وسعيت بين الصفا والمروة لعمركى ثم طفت طوافا آخر بالبيت لحجتي ثم سعيت بين الصفا والمروة لحجتي ثم اقامت حراما كما انا حتى إذا كان يوم النحر ذبحت ما استيسر من الهدى ثم اهللت ؛ قال : فضرب عمر رضى الله عنه على ظهره وقال : هديت لسنة نبيك - اهق هه . وهكذا أخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضا في آثاره ، راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٥٥٥ . وأخرجه الحارثي من طريق القاسم بن الحكم أيضا : حدثنا محمد بن اسحاق بن عثمان السمسار البخاري ثنا الحسين بن منصور . ثنا القاسم بن الحكم ثنا ابو حنيفة ومنصور بن دينار ح وحدثنا نصر بن احمد الكندي ثنا اسحاق بن ابراهيم العفصى ثنا القاسم بن الحكم ثنا منصور بن دينار - ولم يذكر ابا حنيفة - عن حماد عن ابراهيم عن الصبي بن معبد قال : اقبلت من الجزيرة حاجا قارنا فمرت بسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وهما منيعخان بالعذيب قال فسمعتاني اقول : لبيك بعمرة وحجة معا ، فقال احدهما : هذا اضل من بعيره ، وقال الآخر : هذا اضل من كذا وكذا ، قال : فضيت حتى إذا قضيت نسكى مررت بأمر المؤمنين عمر رضى الله عنه فأخبرته فقلت : يا أمير المؤمنين ! =

= كنت رجلا بعيد الشقة فاصى الدار أذن الله لى فى هذا الوجه فأحببت ان
اجمع عمرة إلى حجة فأهملت بهما جميعا ولم اسق فمررت بسلمان بن ربيعة وزيد
ابن صوحان فسمعاني أقول « لبيك بعمرة وحجة معا » فقال أحدهما : هذا اضل
من بعيره ، وقال الآخر : هذا اضل من كذا وكذا ، قال : فصنعت ما ذا ؟ قال
قلت : مضيت فطفت طوافا للعمرة وسعيت سعيا للعمرة ثم عدت ففعلت مثل
ذلك لحجى ثم بقيت حراما ما افنا اصنع كما يصنع الحاج حتى قضيت آخر نسكى ،
قال هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم - اهـ ق ٥٧ . قلت : السعديب تصغير
العد - ، وهو ماء الطيب ، وهو ماء بين القادسية والمغيثة بينه وبين القادسية
أربعة ميل ، وإلى المغيثة اثنا و ثلاثون ميلا ؛ وقيل : هو واد لبني تميم ، وهو
من منازل حاج الكوفة - راجع ج ٦ ص ١٣١ من معجم البلدان . قلت :
ولم رد المؤلف هذا الحديث فى كتاب الآثار ، وإنما ذكره الحاكم فى المختصر
من غير سنده عنه ، فعليه رواه فى المناسك عن أبى يوسف ، وإنما رواه فى كتاب
الحجة بالسندين مختصرا : أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد بن الصبي بن معبد
أهل بعمرة وحجة بالعذيب فر به زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة فلما سمعا
الذى أهل به قالا : هذا اضل من حمل اهله - أو اقل عقلا من حمل اهله ، فاحتفظ من
قولهما حتى قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأخبره بالذى صنع و بقولهما
فقال له عمر رضى الله عنه : هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ، مرتين -
اهـ ج ٢ ص ١٩ . أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن
الصبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بالجاهلية والنصرانية فأسلمت و قرنت
الحج والعمرة فأهملت بهما فمررت على زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة
بالعذيب وأنا أهل بهما فقال أحدهما : لهذا اضل من بعير اهله ، وقال الآخر :
أيهل بهما جميعا ! فخرجت كأنى أحملها على عنقى حتى دخلت على عمر رضى الله عنه
فذكرت له ما قالا ، قال : انها لا يقولان شيئا ، هديت لسنة نبيك صلى الله عليه
وسلم - اهـ ج ٢ ص ٢٢ ليس فيه ذكر الطوافين والسعيين و أخرجه الطحاوى =

وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طاف
لها طوافين وسعى لهما سبعين^١ . وعن علي أنه كان يطوف طوافين

= في ج ١ ص ٣٧٤ من شرح آثاره من طريق حفص بن غياث ووكيع عن
الأعمش عن شقيق نحوه . و أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي
والطيالسي في مسنده وابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة في مصنفه كذلك
مختصرا من غير ذكر الطوافين والسبعين .

(١) كذا ذكره الحاكم في مختصره وقطع سنده . قلت : رواه الإمام محمد عن
الحسن بن عمار عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي قال : رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم قرن وطاف طوافين وسعى سبعين ؛ ورواه الدارقطني أيضا بسنده عن
الحسن بن عمار عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي ، قال الدارقطني : الحسن بن
عمار متروك ؛ وأخرجه الدارقطني عن حفص بن أبي داود (سليمان)
عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن نحوه ، وقال :
وحفص هذا ضعيف ، وابن أبي ليلى رديء الحفظ كثير الوهم ؛ وأخرجه عن
عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي : أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا فطاف طوافين وسعى سبعين . وأخرج
الدارقطني عن أبي بردة عمرو بن يزيد عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن
عبد الله قال : طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرة وحج طوافين وسعى
سبعين ، وأبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود ؛ قال الدارقطني : وأبو بردة
متروك ومن دونه في الإسناد ضعفاء ؛ وأخرجه أيضا عن محمد بن يحيى الأزدي
ثنا عبد الله بن داود عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمر بن
حصين : أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين - ٨١ ؛
وقال الدارقطني : وهم محمد بن يحيى في مثله - راجع ج ٣ ص ١١٠ - ١١١
من نصب الراية . قال في التعليق المبجد : وقال أبو حنيفة في آخرين : عليه =

و يسعى سعيين .

= طوافان وسعيان ، واستدل لذلك في فتح القدير بما رواه النسائي في سننه الكبرى عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية قال : طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين ، وحدثني أن عليا فعل ذلك وحدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، قال العلامة ابن الهمام : وحماد هذا وإن ضعفه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في الثقات فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، مع أنه روى عن علي بطرق كثيرة مضعفة ترتقى إلى الحسن غير أنا تركناها واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم - انتهى ص ١٩٤ من الموطأ . قلت : راجع ج ٢ ص ٢٠٥ من فتح القدير تجد فيه دلائل بأزيد من هذا .

(١) من قوله « وعن علي أنه كان ... » ساقط من ف ، ض . قلت : هذا الأثر أخرجه الإمام محمد في ص ٨٠ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن أبي نصر السلمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا أهلت بالحج والعمرة فطف لهما طوافين واسع لهما سعيين بالصفاء والمروة ، قال منصور : فلقيت مجاهدا وهو يفتي بطواف واحد لمن قرن لحديثه بهذا الحديث فقال : لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين وأما بعد اليوم فلا أفتي إلا بهما ، قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه في كتاب الحج أيضا ، راجع ج ٢ ص ٢ منه ، وأخرجه في كتاب الحج بغير هذا السند أيضا . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٠٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن أبي نصر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : إذا أهلت بهما جميعا بالعمرة والحج فطف لهما بالبيت طوافين واسع لهما بين الصفاء والمروة سعيين ، قال منصور : فلقيت مجاهدا وهو يفتي الناس بطواف واحد إذا قرن فلما حدثته الحديث عن علي قال : لو كنت سمعت بهذا الحديث لم أفت إلا بطوافين فأما بعد اليوم فإني لا أفتي إلا بهما - ٨١ . وأخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن =

و الطواف الذى يطوفه القارن لحجته يعد طواف العمرة ليس
بواجب ، و إنما الطواف الواجب فى الحج طواف الزيارة يوم النحر ؛
و طواف الصدر أيضا . احب إلا على الحيض .

إذا قدم القارن مكة فلم يطف حتى وقف بعرفة أو طاف للعمرة
ثلاثة أشواط فقط كان رافضا لعمرته ، و عليه دم لرفضها و قضائها ،
و قد سقط عنه ' دم القران ' . قال محمد : لا يكون رافضا لعمرته حتى
يقف بعرفة بعد الزوال ، و إن كان طاف أربعة أشواط لعمرته لم يصر
= منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك ان عليا و ابن مسعود رضى الله
عنهما قالا فى القران : يطوف طوافين و يسمى سعيين - راجع ج ٣ ص ٢٠٦ من
فتح القدير

(١) و فى ف ، ض « لعمرته » .

(٢) سقط لفظ « عنه » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض .

(٣) قال السرخسى : (فإن توجه الى عرفات بعد ما دخل وقت الوقوف فعن
ابى حنيفة) روايتان فى ذلك فى الكتاب ، يقول (لا يصير رافضا) حتى اذا عاد
من الطريق الى مكة و طاف للعمرة فهو قارن ، و الحسن روى عن ابى حنيفة
انه يصير رافضا للعمرة بالتوجه الى عرفات ، و هذا هو القياس على مذهبه ، كما
جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الإمام بمنزلة الشروع فى الجمعة فى ارتفاض
الظهر ، و الذى ذكره فى الكتاب استحسان ، و الفرق بينه و بين تلك المسألة
انه هناك مأمور بالسعى الى الجمعة فيتقوى السعى بمشيئه ، و هنا هو منهى عن
التوجه الى عرفات قبل طواف العمرة ، ولأن الموجب هنا للارتفاض صيرورة
ركن الحج مؤدى حتى يكون ما بعده بناء العمرة على الحج و هذا بنفس التوجه
لا يحصل ، و هناك الموجب لرفض الظهر المناقاة بينه و بين الجمعة ، و السعى من
خصائص الجمعة فأقيم مقام الشروع فى ارتفاض الظهر به - ٣٦ ص ٣٦ .

رافضا لها بالوقوف بعرفة وأتمها يوم النحر وهو قارن ، فان لم يطف لعمرته حين قدم مكة^١ ولكنه طاف وسعى لحجته^٢ ثم وقف بعرفة لم يكن برافضا لعمرته و كان طوافه وسعيه للعمرة دون الحجة ، وهذا رجل لم يطف لحجته فعليه أن يرمل في طواف يوم النحر ويسعى بين الصفا والمروة ، وإن طاف وسعى للحج ثم طاف وسعى للعمرة^٣ لم يكن يلزمه^٤ شيء ولم تكن نيته في ذلك شيئا^٥ ، وكان^٦ الأول عن العمرة والثاني عن الحج ، فان طاف طوافين لهما^٧ ثم سعى سعيين فقد أساء ولا شيء عليه . فان كان طافهما على غير وضوء^٨ ثم سعى يوم النحر فعليه دم من أجل طوافه للعمرة على غير وضوء .

ويرمل في طواف الحج يوم النحر ويسعى بين الصفا والمروة^٩ استحسانا ، وإن^{١٠} لم يفعل فلا شيء عليه . وقال محمد : ليس عليه أن يعيد الطواف ، وإن أعاد فهو أفضل ، والدم عليه^{١١} على كل حال ، وإن طافهما^{١٢} جنبا فعليه دم لطواف العمرة ويعيد السعي للحج ، فان لم يعد^{١٣}

(١) لفظ « مكة » ساقط من ف ، ض .

(٢-٢) وفي ف ، ض « لم يلزمه » .

(٣) وفي ف ، ض « شيء » وليس بشيء .

(٤-٤) وفي ف « وإن كان » .

(٥) وفي ف « فان » .

(٦) لفظ « عليه » ساقط من ف ، ض .

(٧-٧) وفي ف ، ض « وإن كان طافهما » .

(٨) كذا في ف ، ض ، م ، وكان في الأصل « بعده » .

فعليه دم . والقياس^١ في الجنب والذى على غير وضوء سواء إلا أن الجنب أشدهما حالا ، والحائض كالجنب في هذا .

مفرد أو قارن طاف طواف الزيارة على غير وضوء ولم يطف طواف الصدر حتى رجع إلى أهله كان عليه^٢ دمان : أحدهما لطوافه على غير وضوء ، والآخر لترك طواف الصدر ؛^٣ فإن كان قد طاف للصدر^٤ سقط عنه^٥ الدم من أجله^٦ ، وإن كان طاف للزيارة جنباً ولم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فإنه يعود إلى مكة باحرام جديد فيطوف طواف الزيارة ويريق^٧ لتأخيرهِ دما ويطوف طواف الصدر ، وإن^٨

(١) وفي ف « فالقياس » .

(٢) كذا في ف ، وفي الأصل وض « قال عليه » وفي م « فعليه » .

(٣-٣) من قوله « فإن كان » ساقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٤) لفظ « عنه » ساقط من ف ، ض .

(٥) قال السرخسي : (مفرد أو قارن طاف للزيارة محدثاً ولم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فعليه دمان : أحدهما للحدث في طواف الزيارة ، والآخر لترك طواف الصدر ؛ وإن كان طاف للصدر فعليه دم واحد لترك الطهارة في طواف الزيارة) ولا يجعل طوافه للصدر إعادة منه لطواف الزيارة لأن إقامة هذا الطواف مقام طواف الزيارة غير مفيد في حقه فإنه إذا جعل هذا إعادة لطواف الزيارة صار تاركاً لطواف الصدر فيلزمه الدم لأجله ، وإذا لم يكن مفيداً لا يشتغل به - ١٥ ص ٤١ .

(٦) وفي ف « الزيارة » ، وفي ض « طواف الزيارة » .

(٧) وفي ض « يهريق » .

(٨) وفي ف ، ض « وإذا » مكان « وإن » .

لم يرجع فعليه بدته لطواف الزيارة و شاة لترك طواف الصدر؛ وعلى الحائض مثل ذلك للزيارة وليس عليها لطواف الصدر شيء^١. وإن كان طاف^٢ للزيارة جنبا و طاف للصدر طاهرا^٣ في آخر أيام التشريق كان طواف الصدر مكان طواف الزيارة، وقد أخره فعليه دم لتأخيره و صار كأنه لم يطف للصدر فعليه لتركه دم. وإن كانت امرأة حائض^٤ ٥

(١) قال الهرخسي: (وإن كان طاف للزيارة جنبا ولم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فإنه يعود إلى مكة ليطوف طواف الزيارة، وإذا عاد فعليه إحرام جديد) لأن طوافه الأول معتد به في حق التحلل وليس له أن يدخل مكة بغير إحرام فيلزمه إحرام جديد لدخول مكة ثم يلزمه دم لتأخيره طواف الزيارة عن وقته، وهذا قول أبي حنيفة، بمنزلة ما لو أخر الطواف حتى مضت أيام التشريق؛ وسنبين هذا الفصل إن شاء الله تعالى؛ وهذه المسألة تدل على أن المتبر هو الطواف الثاني؛ (وإن لم يرجع إلى مكة فعليه بدته لطواف الزيارة و شاة لترك طواف الصدر؛ وعلى الحائض مثل ذلك للزيارة وليس عليها لترك طواف الصدر شيء) لأن الحائض رخصة في ترك طواف الصدر، والأصل فيه حديث صفية رضي الله عنها فإنه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام النحر أنها حاضت فقال صلى الله عليه وسلم: عقرى حلقى أحابستنا هي؟ فقيل: إنها قد طافت! قال: فلتنفر إذن؛ فهذا دليل على أن الحائض ممنوعة عن طواف الزيارة وأنه ليس عليها طواف الصدر لأنه لما أخبر أنها طافت للزيارة أمرها بأن تنفر معهم - ١٥ ص ٤١ .

(٢-٢) كذا في الأصل وكذا في ف، وفي ض، م «وإن طاف» .

(٣) كذا في م، وسقط لفظ «طاهرا» من بقية الأصول .

(٤) وفي ض «حائضا» .

فطافت يوم النحر حائضا ثم طهرت من الغد و طافت^١ للصدر في آخر أيام التشريق كان طواف الصدر للزيارة، وعليها لتأخير دم وعليها دم لترك طواف الصدر، وهذا قول أبي حنيفة؛ وقال أبو يوسف ومحمد: ليس عليها لتأخير طواف الزيارة شيء^٢.

وإن طاف الأقل^٣ من طواف الزيارة طاهرا ولم يطف للصدر ورجع إلى أهله فعليه أن يعود بالإحرام الأول ويقضى بقية الزيارة ويريق^٤ لتأخير دم ويطوف للصدر؛ وإن كان طاف الأكثر منه أجزاءه أن لا يعود، ويبعث بشاتين: إحداهما لما بقي منه والآخرى للصدر^٥؛

(١) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض «ثم طافت» وفي م «فطافت».

(٢) والحاصل أن طواف الزيارة موقت بأيام النحر فتأخيره عن أيام النحر يوجب الدم في قول أبي حنيفة، ولا يوجب الدم في قولهما؛ وعلى هذا من قدم نسكا على نسك كأن حلق قبل الرمي، أو نحر القارن قبل الرمي، أو حلق قبل الذبح فعليه دم عند أبي حنيفة، وعندهما لا يلزمه الدم بالتقديم والتأخير - الخ شرح المختصر ج ٤ ص ٤٢.

(٣) وفي ف، ض «أقل».

(٤) لأن الأكثر باق عليه فكان إحرامه في حق النساء باقيا، ولا يحتاج هذا إلى إحرام جديد عند العود، ولا يقوم الدم مقام ما بقي عليه، ولكن يلزمه العود إلى مكة لبقية الطواف عليه - ١ ص ٤٣ من الشرح.

(٥) وفي ض «و بهريق».

(٦) قال السرخسي: (ثم يريق دما لتأخير دم) عند أبي حنيفة لأن تأخير أكثر الأشواط عن أيام النحر كتأخير الكل (و يطوف للصدر، وإن كان طاف =

وإن كان طاف الأقل منه و طاف للصدر في آخر أيام التشريق فانه يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر، و عليه في قول أبي حنيفة لتأخير ذلك دم 'لأنه أكثره' و عليه لتركه من طواف الصدر أيضا دم ٣ .
و إن كان المتروك من طواف الزيارة أقله أكمل ذلك من طواف الصدر ولم يكن عليه لواحد منهما دم، ولكن عليه الصدقة .

قال أبو الفضل: وجملة أن عليه في ترك الأقل من طواف

= أربعة اشواط اجزاه ان لا يعود ولكن (يبعث بشاتين احدهما لما بقي عليه من اشواط الطواف) لأن ما بقي اقل و شرط الطواف الكمال فيقوم الدم مقامه (و) الدم (الآخر لطواف الصدر) و ان اختار العود الى مكة يلزمه إحرام جديد لأن التحلل قد حصل له من الإحرام الأول فاذا عاد بإحرام جديد و اعاد ما بقي من طواف الزيارة و طاف للصدر اجزاه و كان عليه لتأخير كل شوط من اشواط الزيارة صدقة لأن تأخير الكل لما كان يوجب الدم عنه فتأخير الأقل لا يوجب الدم ولكن يوجب الصدقة ، و في كل موضع يقول: تلزمه صدقة ، فالمراد طعام مسكينين مدين من حنطة الا ان يبلغ قيمة ذلك قيمة شاة فينقذ ينقص منه ما احب - اه ص ٤٣ من شرح السرخسي .

(١) لأن استحقاق الزيارة عليه اقوى ، فما أتى به مصروف الى اكماله و ان نواه عن غيره - اه ما قاله السرخسي في شرحه .

(٢-٢) و في ف ، ض « لأنه اكمل منه » .

(٣) قال السرخسي : ثم قد بقي من طوافه للصدر ثلاثة اشواط فصار تاركا للأكثر من طواف الصدر، وذلك ينزل منزلة ترك الكل فعليه الدم لذلك - اه .

(٤) سقط لفظ « عليه » من ف .

(٥) لم يذكر في ف لفظ « ابو الفضل » وهو الإمام محمد بن محمد، ابو الفضل الحاكم =

الزيارة دماً ، وفي تأخير أقله صدقة ، وفي ترك الأكثر من طواف الصدر دم ، وفي ترك أقله صدقة ، وفي طواف الصدر جنباً دم ، وفي طوافه على غير وضوء صدقة . وسوى في رواية أبي حفص بينه وبين الجنب في ذلك ٣ وفي طواف الزيارة جنباً إعادة أو بدنة ، وفي طوافه على غير وضوء شاة ، وفي طوافه منكوساً أو محمولا أو طواف أكثره

= المروزي الشهيد صاحب المختصر .

(١) وفي الأصول « دم » خطأ . ومن قوله « أقله اكل... » ساقط من ض .

(٢) هو أحمد بن حفص أبو حفص الكبير البخاري ، تلميذ الإمام محمد وراوي كتاب الأصل عنه ؛ يعني أنه خالف أبا سليمان في روايته فسوى بين المحدث والجنب ، وأبو سليمان فرق بينهما .

(٣) قال السرخسي : (وإن كان المتروك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط اكل ذلك من طواف الصدر) كما بينا (وعليه لكل شوط منه صدقة) بسبب التأخير عن وقته لأنه لا يجب في تأخير الأقل ما يجب في تأخير الكل ، ثم قد بقي من طواف الصدر أربعة اشواط فأنما ترك الأقل منها فيكفيه لكل شوط صدقة لأن الدم يقوم مقام جميع طواف الصدر فلا يجب في ترك أقله ما يجب في ترك كله ، (ولو طاف للصدر جنباً فعليه دم) لتفاحش النقصان بسبب الجنابة ويكون هو كالتارك لطواف الصدر أصلاً (ولو طاف للصدر وهو محدث فعليه صدقة) لقلة النقصان بسبب الحدث ، (وفي رواية أبي حفص سوى بين الحدث والجنابة في ذلك) لأن طواف الجنب معتد به ، ألا ترى أن التحلل من الإحرام يحصل به في طواف الزيارة فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه أصلاً - اهـ ما قاله في شرحه ص ٤٤ . (٤) بأن استلم الحجر ثم اخذ على يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة اشواط ، عندنا يعتد بطوافه في حكم التحلل وعليه الإعادة ما دام بمكة ، فإن رجع إلى أهله قبل الإعادة فعليه دم - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ٤٤ .

كذلك

كذلك بغير عذر الإعادة إن كان هناك ، وشاء 'إن كان قد رجع' ؛
وكذلك طوافه بين الصفا والمروة محمولا أو راكبا .

و^١ إذا طاف المعتمر أربعة أشواط من طواف العمرة في أشهر الحج
ثم حج من عامه فهو متمتع ، وإن كان طاف الأكثر منه في شهر
رمضان لم يكن متمتعا .

ولو جامع المعتمر بعد ما طاف الأكثر من طوافه لم تفسد عمرته ومضى
فيها وعليه دم ،^٢ وإن جامع بعد ما طاف ثلاثة أشواط منه فسدت عمرته
ومضى فيها وعليه دم للجماع^٣ وعمرة مكانها ، وإن كان طاف للعمرة^٤ في شهر
رمضان جنبا أو على غير وضوء لم يكن متمتعا إن أعاده في شوال أو لم يعده .
كوفي اعتمر في أشهر الحج فطاف لعمرته ثلاثة أشواط و فرغ بما بقي^{١٠}
عليه منها وحل و رجع إلى أهله ثم ذكر ذلك فرجع إلى مكة ففقد
ما بقي عليه من عمرته من طواف البيت والصفا والمروة وحل وحج
من عامه فهو متمتع^٦ ، وإن كان طاف أربعة أشواط لم يكن متمتعا^٧ .

(١-١) كذا في ف ، ض ؛ وفي الأصل وكذا في م « إن رجع » .

(٢) كذا في ف ، ض ؛ والواو ساقط من الأصل .

(٣-٣) من قوله « وإن جامع ... » ساقط من ف .

(٤) وفي ف ، ض « الجماع » .

(٥) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « طواف العمرة » .

(٦) لأنه لما أتى بأكثر الأشواط بعد ما رجع ثانيا فكأنه أتى بالكل بعد رجوعه -
كذا قاله الشارح - راجع ص ٥٤ منه .

(٧) وهذا لوجود الإلزام بأهله بين النسكين وانشائه السفر لأداء كل نسك من
بيته - اه ما قاله السرخسي في ج ٤ ص ٤٦ .

وترك الرمل في طواف الحج والعمرة والسعى في بطن الوادي بين الصفا والمروة لا يوجب شيئا غير أنه فيه مسيء إذا كان لغير عذر. وكذلك ترك استلام الحجر.

وإذا طاف الطواف^٢ الواجب في الحج أو العمرة^٣ في جوف الحطيم قضى ما ترك منه إن كان بمكة، وإن كان قد رجع إلى أهله فعليه دم.

(١) كذا في م، وفي بقية الأصول « بغير ».

(٢) فالرمل واستلام الحجر، وهذه الخلال من آداب الطواف أو من السنن، وترك ما هو سنة أو أدب لا يوجب شيئا إلا الإساءة إذا تعمد - كذا قاله السرخسي في شرحه ص ٤٦.

(٣) قوله « الطواف » ساقط من ف، ض.

(٤) كذا في الأصول الثلاثة « أو العمرة » وفي م « و العمرة ».

(٥) لأن التروك هو الأقل فانه انما ترك الطواف على الحطيم فقط، وقد بينا انه لو ترك الأقل من اشواط الطواف فعليه إعادة التروك، وإن لم يعد فعليه الدم عندنا فهذا مثله؛ ثم الأفضل عندنا ان يعيد الطواف من الأصل ليكون مراعىا للترتيب المسنون، وإن أعاده على الحطيم فقط اجزاء لأنه أتى بما هو التروك، وعلى قول الشافعي يلزمه إعادة الطواف من الأصل، بناء على أصله في ان مراعاة الترتيب في الطواف واجب كما هو في الصلاة فاذا ترك لم يكن طوافه معتدا به، وعندنا الواجب هو الدوران حول البيت وذلك يتم بإعادة التروك فقط، ولكن الترتيب سنة والإعادة من الأصل أفضل؛ ويلزمون (أي الشوافع) علينا بما لو ابتدأ الطواف من غير موضع الحجر لا يعتد بذلك القدر حتى ينتهي إلى الحجر، ولو لم يكن الترتيب واجبا لكان ذلك القدر معتدا به؛ ومن أصحابنا من يقول بأنه معتد به عندنا ولكنه مكروه، ولكن ذكر محمد في الرقيات انه لا يعتبر طوافه إلى الحجر، لا ترك الترتيب ولكن لأن مفتاح الطواف من الحجر الأسود على ما روى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه قال لا سمعيل =

قارن طاف لعمرته ثلاثة أشواط وسعى بين الصفا والمروة ثم طاف لحجته كذلك ، ثم وقف بعرفة فان الأشواط التي قضاهما للحج محسوبة من طواف العمرة ويقضى شوطا واحدا من طواف العمرة ويبعد طواف الصفا والمروة لعمرته ولحجته وهو قارن ، وإن رجع إلى الكوفة قبل أن يفعل ذلك فعليه دم لترك ذلك الشوط ودم لترك السعى في الحج . قال :^١ وقوله في هذا الجواب : لعمرته ، غير سديد إلا أن يريد به الاستحباب^٢ ، ويكره له أن يجمع بين أسبوعين^٣ من الطواف قبل أن يصلي في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا بأس = عليه السلام « اتثنى بحجر اجعله علامة افتتاح الطواف فاتاه بحجر فالتفاه ثم بالثاني ثم بالثالث فناداه قد اتاني بالحجر من اغتاني عن حرك وجد الحجر الأسود في موضعه ، فعرفنا ان افتتاح الطواف منه ، فما اداه قبل الافتتاح لا يكون معتدا به - اهـ ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ٤٦ .

(١) قوله « قال » أي قال الحاكم منتقدا على الإمام ، قال السرخسي : قال الحاكم : (قوله « يعيد الطواف لعمرته » غير سديد إلا أن يريد به الاستحباب) يريد بيان أن موضوع المسألة فيما إذا كان سعي بعد طواف التحية ثلاثة أشواط فكان ذلك سعيًا معتدا به للعمرة فلا يلزمه إعادته وإن كان يستحب له إعادة ذلك بعد ما اكمل طواف العمرة بالشوط المتروك - اهـ ص ٢٧ .

(٢) من قوله « قارن طاف لعمرته ... » س ١ ساقط من ف ، ض . و المسألة هذه موجودة في متن الشرح .

(٣) قوله « بين أسبوعين » ولفظ « بين » ساقط من ف ، ض ؛ وهو في الأصل « سبوعين » والصواب « أسبوعين » كما هو في ض ، م .

بذلك إذا انصرف على وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو نحو ذلك^١. وإذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى تطلع الشمس^٢ وترتفع^٣، وكذلك إن طاف بعد العصر لم يصل حتى يصلي المغرب ولا يجزيه المكتوبة من ركعتي الطواف^٤.

٥ ويكره له أن ينشد الشعر في طوافه أو يتحدث أو يبيع أو يشتري، وإن فعله لم يفسد عليه طوافه، ويكره له أن يرفع صوته بقراءة القرآن فيه، ولا بأس بقراءته في نفسه. وإن طافت المرأة مع الرجل (١) كذا في الأصول. وهو في الشرح «خمسة أسابيع» ولم يذكر فيه قوله «أو نحو ذلك». ويكره له ذلك لأن إتمام كل أسبوع من الطواف بركعتين فيكره له الاشتغال بالأسبوع الثاني قبل اكمال الأول، كما أن اكمال كل شفع من التطوع لما كان بالتشهد يكره له الاشتغال بالشفع الثاني قبل اكمال الأول - كذا قاله السرخسي في شرحه ص ٤٧.

(٢) وفي ف، ض «طلعت»

(٣) سقط لفظ «الشمس» من ض.

(٤) لم يذكر قوله «وترتفع» من ف، ض، م.

(٥) قال السرخسي: قال (وإذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى تطلع الشمس) وقد بينا في كتاب الصلاة أن ركعتي الطواف سنة أو واجب بسبب من جهته كالمندور وذلك لا يؤدي عندنا بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس، ولا بعد العصر قبل غروب الشمس، وقد روي أن هجر رضي الله عنه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج من مكة حتم إذا كان بذي طوى وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال «ركعتان مكان ركعتين»؛ (وكذلك =

لم تفسد عليه طوافه .

وإذا خرج الطائف من طوافه لصلاة مكتوبة أو جنازة أو تجديد وضوء ثم عاد بنى على طوافه . وإن ٣ أخر الطائف ركعتيه حتى خرج من مكة لم يضره ؛ بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج حتى إذا كان بذى طوى وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال « ركعتان مكان ركعتين » ، قال : « والصلاة لأهل

= بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب) لأن اداء ما ليس بمكتوبة قبل صلاة المغرب مكروه (ولا تجزيه المكتوبة عن ركعتي الطواف) لأنه واجب كالمنذور أو سنة كسنة الصلاة فالمكتوبة لا تنوب عنه - طه ص ٤٧ .

(١) لأن الطواف في الأحكام ليس كالصلاة ، ومحاذاة المرأة الرجل إنما يوجب فساد الصلاة إذا كانا يشتركان في الصلاة ، فأما إذا لم يشتركا في الصلاة فلا ؛ وهنا لا شركة بينهما في الطواف - اهـ ما قاله المرخسى في شرحه ص ٤٨ .

(٢) وفي ف ، ض « لتجديد » .

(٣) وفي ف . ض « فان » .

(٤) وفي ف ، ض « يخرج » .

(٥) لفظ « ثم » ساقط من ض .

(٦) اسنده في باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر ص ٣٠٩ من موطئه : اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب ان حميد بن عبد الرحمن اخبره ان عبد الرحمن اخبره انه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة فلما قضى طوافه نظر فلم ير الشمس فركب ولم يسبح حتى اناخ بذى طوى فسبح ركعتين ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ ، ينبغي ان لا يصلى ركعتي الطواف حتى تطالع الشمس وتبيض ، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله والامة من فقهاءنا . واخرجه الطحاوى في ج : =

مكة أحب إلى وللغرياء الطواف .

= ص ٣٩٦ من شرح آثاره عن يونس ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : طاف عمر بالبيت بعد الصبح فلم يركع فلما صار بذي طوى و طلعت الشمس صلى ركعتين ، حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عبد القاري مثله - اهـ

باب الصلاة للطواف بعد الصبح وبعد العصر . و رواه ابو يوسف في ص ١١٣ من آثاره عن ابن عمر : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن ابي بكر بن ابي الجهم قال : رأيت ابن عمر رضى الله عنها طاف بالبيت بعد الغداة اسبوعا ثم انصرف فلم يركع حتى ارتفعت الشمس و ابيضت فصولى ركعتين . و اخرجه ابن خسرو في مسنده : انا ابو القاسم بن احمد بن عمر الدلال انا عبد الله بن الحسن الحلال انا عبد الرحمن بن عمر بن احمد بن حمزة انا محمد بن ابراهيم بن حيش نا محمد بن شجاع نا الحسن بن زياد انا ابو حنيفة عن ابي بكر بن ابي فلان قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت سبعا بعد صلاة العصر ثم انصرف فلم يركع حتى غابت الشمس . و اخرجه الحسن بن زياد في كتاب الآثار ، راجع ج ١ ص ٥١٤ من جامع المسانيد . قلت :

و ابو بكر بن ابي فلان هو ابن ابي الجهم ، ابو فلان كناية عن ابي الجهم كما علم من آثار ابي يوسف . و قال ابو بكر الرازي في شرح المواقيت من مختصر الطحاوى : روى محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة قالت : اذا اردتم الطواف بعد العصر و الفجر فأخروا الصلاة حتى تغيب الشمس او تطلع - اهـ

ق ٧٨ ج ١ . قلت : اخرجه ابن ابي شيبة بهذا السند عنها ؛ و روى اثر عمر رضى الله عنه هذا البيهقي ايضا في سننه الكبرى من طريق مالك كما ذكرناه في ج ٥ ص ٩١ . قلت : و علقه البخارى في باب الطواف بعد الصبح و العصر من صحيحه بلفظ :

و طاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى .

(٧) كذا في ف ، ض ، م ؛ و في الأصل « و الصلاة التطوع » .

رجل طاف أسبوعاً وشوطاً أو شوطين من أسبوع آخر ثم ذكر أنه لا ينبغي له أن يجمع بين أسبوعين ، قال : يتم الأسبوع الذي دخل فيه وعليه لكل أسبوع ركعتان .

ولا بأس بأن يطوف وعليه خفاه أو نعلاه إذا كانا طاهرين .
وإن كان عليه ثوب فيه دم أو بول أكثر من قدر الدرهم كرهت له ذلك^٢ ولم يكن عليه شيء .

واستلام الركن اليماني حسن ، وتركه لا يضره^٣ . وإذا رمل في

(١) وفي الأصل « سبوع » في الحروف كلها ، والصواب « اسبوع » « اسبوعاً » « الأسبوع » كما هو في بقية الأصول . قوله « وعليه لكل أسبوع ركعتان » لأنه صار شارعاً في الأسبوع الثاني مؤكداً له بشوط أو شوطين فعليه أن يتمه ؛ كمن قام إلى الركعة الثالثة قبل التشهد وقيد الركعة بالسجدة كان عليه اتمام الشفع الثاني ؛ ثم كل أسبوع سبب التزام ركعتين بمزلة النذر فعليه لكل أسبوع ركعتان - اه ما قاله شارح المختصر في شرحه ص ٤٨ .

(٢) وإنما أورد هذه المسألة رداً على المنشقة فانهم يقولون : لا يطوف الا حافياً ، وإذا كان يجوز الصلاة مع الخفين أو النعلين إذا كانا طاهرين فالطواف أولى - كذا قاله السرخسي في شرح المسألة ص ٤٩ .

(٣) لفظ « ذلك » ساقط من ض .

(٤) وروى عن محمد أنه يستلمه ولا يتركه ؛ وقال الشافعي : يستلمه ويقبل يده ولا يقبل الركن ، هكذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليماني ولم يقبله ، وابن عباس رضي الله عنهما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليماني ووضع خده عليه ، وابن عمر رضي الله عنهما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركنين - يعنى الحجر الأسود واليماني ، فهو دليل لمحمد ؛ ووجه ظاهر =

طوافه كله لم يكن عليه شيء . وإن مشى في الشوط الأول ثم ذكر ذلك لم يرمل إلا في شوطين ؛ وكذلك إن مشى في الثلاثة الأول ثم ذكر لم يرمل فيما بقي .

وإن جعل الله عليه أن يطوف زحفا فطاف كذلك أعاده إن كان بمكة وأراق^٢ لذلك دما إن كان قد رجع إلى أهله . وإن

= الرواية أن كل ركن يكون استلامه مسنونا فثقله كذلك مسنون ، كالحجر الأسود ؛ وبالاتفاق هنا التقييل ليس بمسنون فكذلك الاستلام ، قال (ولا يستلم الركنين الآخرين) إلا - إلى قول معاوية رضي الله عنه فإنه استلم الأركان الأربعة فقال له ابن عباس رضي الله عنهما : لا تستلم الركنين ؟ فقال : ليس شيء منه بمهجور ؛ لكننا نقول : القياس ينفي استلام الركن لأن ذلك ليس من تعظيم البقعة كسائر المواضع من البيت ، ولكننا تركنا القياس في الحجر بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبقي ما سواه على أصل القياس ؛ ثم الركنان الآخران ليسا من أركان البيت لأن أهل الجاهلية قصروا البيت عن قواعد الخليل صلوات الله عليه وعلى نبينا فلا يستلمهما - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ٤٩ . قلت : وسقطت المسألة الثانية من نسخ المختصر التي عندنا .

- (١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « الثلاث » .
- (٢-٢) كذا في الأصل وكذا في م ، وفي « وان قال » وفي ض « وإذا قال » .
- (٣) وفي ف « ويريق » وفي ض « ويهريق » وفي م « وعليه دم » .
- (٤) قال (وان جعل الله أن يطوف زحفا فعليه أن يطوف ماشيا) لأنه يلتزم بالندر ما يتفضل به أو ما يكون قربة في نفسه ، وأصل الطواف قربة ، فأما الزحف من أفعال أهل الجاهلية وليس بقربة في شريعتنا فلا تلزمه هذه الصفة بالندر ؛ (وان طاف كذلك) زحفا (فعليه الإعادة ما دام بمكة ، وان رجع إلى أهله = طاف

طاف بالبيت من وراء زمزم أو قريبا من ظلّة المسجد أجزاء، وإن طاف من وراء المسجد فكانت حيطانه بينه وبين الكعبة لم يحجزه، وعليه أن يعيده^٢ - فانه أعلم .

باب السعي بين الصفا والمروة

وإذا سعى بين الصفا والمروة فحمل في سعيه كله من الصفا إلى المروة ومن المروة إلى الصفا فقد أساء ولا شيء عليه، وكذلك إن مشى في جميع ذلك أجزاء . وإن بدأ بالمروة وختم بالصفا حتى فرغ أعاد شوطا واحدا لأن الذي بدأ فيه بالمروة ثم أقبل منها إلى الصفا لا يعتد به، وإن ترك السعي فيما بين الصفا والمروة رأسا في حج أو عمرة فعليه دم؛ وكذلك إن ترك منه أربعة أشواط، وإن ترك ثلاثة أشواط أطعم لكل شوط مسكينا نصف صاع من حنطة؛ إلا أن يبلغ ذلك دما فيطعم حيثئذ منه

= فعليه دم) بمنزلة ما لو طاف محمولا أو راكبا على ما بيننا - انتهى ما ذكره السرخسي شارحا لمقتصر ص ٤٦ . قلت : وزاد في الأصل بعد ذلك « قال : وتروى هذه المسألة في بعض الروايات انه جعل لله عليه ان يطوف زحفا » ولم يذكره في ف، ض وكذلك الشارح فهذه تعليقة من بعض فأدخلها الناسخ في الأصل ظانا انه من تروك الأصل .

(١) كذا في الأصل وكذا في م؛ وسقط لفظ « المسجد » من ف، ض .

(٢) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض « وكانت » .

(٣-٣) قوله « وعليه أن يعيده » زيد من ف، ض .

(٤-٤) وفي ف « صاع حنطة »؛ ولم يذكره شارح المختصر .

ما شاء ؛ وكذلك إن فعله راكبا .

و يجوز سعي الجنب و الحائض إذا كانا قد طافا على الطهارة .

ولا يجوز السعي قبل الطواف ، و يجوز بعد أن يطوف الأكثر

من الطواف . و يكره له ترك الصعود على الصفا و المروة في السعي بينهما

هـ ولا يلزمه بتركه شيء . و إن سعى بعد ما حل من حجته و واقع النساء

أجزاه ، أو إن أخره حتى مضت أيام النحر فعليه دم إن كان رجع

إلى أهله ، و الدم أحب إلى من الرجوع ، و إن رجع رجع باحرام

جديد ، فان كان بمكة سعى و ليس عليه شيء ٣ .

ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى يسعى بين الصفا و المروة ،

١٠ لأن الأثر جاء فيها أنه إذا طاف و سعى و حلق أو قصر حل ؛ و جاء في الحج

(١) سقط من قوله « وكذلك إن ترك ... » ص ٤٧ س ١٠ إلى هنا من ف ،

ض ؛ وفي م « لو ترك » .

(٢-٢) وفي ف « وإذا أخره حتى مضى » .

(٣) قال السرخسي : (و إن رجع و سعى أو كان بمكة و سعى بعد أيام النحر

فليس عليه شيء) لأن السعي غير موقت بأيام النحر ، إنما التوقيت في الطواف

بالنص فلا يلزمه بتأخير السعي شيء - اهـ ص ٥٢ .

(٤) وفي ف « يحلق » مكان « يحل » .

(٥) من قوله « على الطهارة ... » س ٢ ساقط من ض .

(٦) و إنما أراد به الفرق بين سعي العمرة و سعي الحج ، فان أداء سعي الحج بعد

تمام التحال بالطواف صحيح ، و لا يؤدي سعي العمرة إلا في حال بقاء الإحرام

لأن الأثر في كل واحد منهما ورد بهذه الصفة ، و في مثله علينا الاتباع إذ =

أنه إذا رمى جرة العقبة وحلق أو قصر حل له كل شيء إلا النساء ، فإذا طاف بالبيت حل له النساء . والسعي بين الصفا والمروة واجب في الحج والعمرة .

باب الخروج إلى منى

و يستحب للحاج أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى و يقيم بها إلى هـ صبيحة يوم عرفة ، وإن صلى الظهر بمكة لم يضره ؛ وإن بات بمكة ليلة عرفة و صلى بها الفجر ثم غدا منها إلى عرفات و مر بمنى أجزاه و قد أساء . و ينزل حيث أحب من عرفات . و يصعد الإمام المنبر و يؤذن

= لا يعقل فيه معنى ، ثم من واجبات الحج ما هو مؤدى بعد تمام التحلل كالرمي فيجوز السعي أيضا بعد تمام التحلل ، وليس من أعمال العمرة ما يكون مؤدى بعد تمام التحلل ، والسعي من أعمال العمرة فعليه أن يأتي به قبل التحلل بالحلق ؛ والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى - ما قاله السرخسي في شرح هذا المتن ص ٥٢ . قلت : الأثر هذا أخرجه البخاري في ص ٢٤١ : حدثنا الحميدي ثنا سفيان عن عمرو ابن دينار قال سألنا ابن عمر عن رجل طاف بالبيت في عمرة و لم يطف بين الصفا والمروة أتى امرأته ؟ فقال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا و صلى خلف المقام ركعتين و طاف بين الصفا والمروة سبعا ، و قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ؛ قال : و سألنا جابر بن عبد الله فقال : لا يقربنها حتى يطوف بين الصفا والمروة - اهـ .

(١-١) قوله « لم يضره » وإن بات بمكة « ساقط من ض .

(٢) وفي ض « العرفات » .

المؤذن^١ وهو عليه ، فاذا فرغ قام الإمام خطب^٢ فحمد الله وأثنى عليه
ولبي وهلل وكبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ووعظ الناس
وأمرهم ونهاهم ثم دعا الله تعالى بحاجته^٣، ثم ينزل ويقم المؤذن فيصلي
الإمام الظهر ، فاذا سلم منها قام المؤذن فأقام للعصر ، ثم صلى الإمام
العصر بالناس^٤ ، ويكره للإمام أن يتطوع بينهما ؛ فان أدركه رجل في
العصر وقد صلى الظهر في منزله لم يجزه العصر في قول أبي حنيفة ،
(١) وفي ف « المؤذنون » بالجمع .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « لخطب » وفي م « يخطب » .

(٣) وفي ض « لحاجته » .

(٤) قال السرخسي في شرح هذا القول : والحاصل ان في الحج عندنا ثلاث
خطب : احداها قبل التروية بيوم ، والثانية يوم عرفة بعرفات ، والثالثة في
الغد من يوم النحر بمنى ؛ فيخطب بمكة قبل التروية بيوم يعلمهم كيف يحرمون
بالحج وكيف يخرجون منها إلى منى وكيف يتوجهون إلى عرفات وكيف
ينزلون بها ، ثم يمهلم يوم التروية حتى يعملوا بما علمهم ، ثم يخطب يوم عرفة
خطبة يعلمهم فيها ما يحتاجون إليه في هذا اليوم وفي يوم النحر ثم يمهلم يوم
النحر ايعملوا بما علمهم ، ثم يخطب في اليوم الثاني من أيام النحر خطبة يعلمهم
فيها بقية ما يحتاجون إليه من أمور المناسك ؛ وعن زفر قال : يخطب يوم
التروية بمنى ويوم عرفة بعرفات ويوم النحر بمنى ، لأنه يوم التروية يحرم
الحج ويوم عرفة يقف ويوم النحر يطوف بالكعبة ، وركان الحج هذه
الأشياء الثلاثة فيخطب في كل يوم يأتي فيه بذلك الركن - اهـ ص ٣٥ .

(٥) سقط لفظ « العصر » من ف ، ض .

وكذلك

و كذلك إن صلى مع الإمام الظهر ثم صلى العصر وحده فإن^١ أدرك مع الإمام شيئاً من العصر أجزأه^٢؛ قال أبو يوسف ومحمد: يحزبه إن صلاهما^٣ مع الإمام أو وحده ؛ وإن^٤ كان الإمام سبقه الحدث في الظهر فاستخلف رجلاً منهم^٥ فإنه يصلي بهم الظهر والعصر جميعاً^٦؛ فإن فرغ من العصر قبل أن يرجع الإمام فإن الإمام لا يصلي العصر ما لم يدخل وقتها في^٥ قول أبي حنيفة، وليس في هاتين الصلاتين جهر. فإن^٧ خطب قبل الزوال أو ترك الخطبة وصلى الصلاتين^٨ بعد الزوال جاز^٩ وقد أساء، فإن^{١٠} كان يوم غيم فاستبان أنه صلى الظهر قبل الزوال وصلى العصر بعده فالقياس أن يعيد الظهر وحدها ولكن^{١١} أستحسن أن يعيد الخطبة والصلاتين جميعاً^{١٢}.

(١) وفي ض « وإن » .

(٢) وفي ف ، ض « جاز » .

(٣) وفي ض « صلى بها » .

(٤) وفي ض « فإن » .

(٥) سقط لفظ « منهم » من الأصل ومن م ؛ وزيد من ف ، ض .

(٦) سقط لفظ « جميعاً » من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٧) وفي م « وإن » .

(٨) كذا في الأصل وكذا في ض ، م ؛ وفي ف « صلاتين » .

(٩) وفي م « أجزأه » .

(١٠) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض ، م « ولكن » .

(١١) قال السرخسي شارحاً لمثل المختصر: قال (وإن خطب قبل الزوال أو ترك

الخطبة وصلى الصلاتين) معاً (أجزأه وقد أساء) في تركه الاقتداء به - وول الله صلى الله عليه وسلم فإن الخطبة ليس من شرائط هذا الجمع بخلاف الجمعة ، وقد =

وإن أحدث الإمام بعد الخطبة قبل أن يدخل في الصلاة فأمر رجلا قد شهد الخطبة أو لم يشهدا أن يصلي بهم أجزاء . وإن تقدم رجل من الناس بغير أمر الإمام فصلى بهم الصلاتين لم يجزهم في قول أبي حنيفة .

ولا الجمعة بعرفة . وإن نفر الناس عن الإمام فصلى وحده .

== بينا ذلك ، فهذه خطبة وعظ و تذكير و تعليم لبعض ما يحتاج اليه في الوقت فتركها لا يوجب الا الإساءة ، كترك الخطبة في العيدين ؛ قال (وإن كان يوم غيم فاستبان انه صلى الظهر قبل الزوال و العصر بعده فالقياس انه يعيد الظهر وحدها) لأن العصر مؤادة في وقتها (ولكن استحسن ان يعيد الخطبة والصلاتين جميعا) لأن شرط صحة العصر في هذا اليوم تقديم الظهر عليه على وجه الصحة فان العصر معجل على وقته و هذا التعجيل للجمع فانما يحصل الجمع بأداء العصر اذا تقدم أداء الظهر بصفة الصحة ، فاذا تبين ان الظهر لم يكن صحيحا كان عليه إعادة الصلاتين جميعا - اهـ ص ٤٤ .

(١) وفي م « أجزاء » .

(٢) وفي ف « فان » .

(٣) وفي ف ، ض « من غير اذن » .

(٤) لأن هذا الإمام شرط هذا الجمع عنده ، قال (وإن مات الإمام فصلى بهم خليفته او ذو سلطان أجزاءهم) لأن خليفته قائم مقامه فهو بمنزلة ما لو صلى الإمام بنفسه (وإن لم يكن فيهم ذو سلطان صلى كل صلاة لوقتها) بمنزلة الجمعة - كذا في شرح المختصر للسرخسي ص ٤٤ .

(٥) بخلاف منى عند أبي حنيفة و أبي يوسف لأنها من فناء مكة ، و لأنها بمنزلة المصر في هذه الأيام لما فيها من الأبنية والأسواق المركبة ، وقد بينا هذا في الصلاة - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ص ٥٥ .

الصلاتين أجزاء . و إن مات الإمام فإن صلى بهم خليفته أو ذو سلطان أجزاء ، و إن لم يكن فيهم ذو سلطان صلوا كل واحدة لوقتها في قول أبي حنيفة .

و من وقف بعرفة قبل زوال الشمس لم يحزه ، و من وقف بعد زوال الشمس أو ليلة النحر قبل انشقاق الفجر أو مر بها ماراً ، و هو يعرفها أو لا يعرفها أجزاء ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج » ، و من فاتته عرفة فقد فاتته الحج . ٣ . و من وقف بها بعد الزوال ثم أفاض من ساعته أو أفاض قبل

(١) لم يذكر السرخسي هذا المتن ولم يشرحه .

(٢) وفي م « مجتازا » مكان « ماراً » .

(٣) وفي ج ٣ ص ٩٢ من نصب الراية : قال عليه السلام « من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج » و من فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج . قلت : أخرج أصحاب السنن الأربعة عن سفيان الثوري عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي أن ناساً من أهل نجد اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو بعرفة فسألوه فأمر منادياً فنادى : الحج عرفة فمن جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج - الحديث ، و رواه أحمد في مسنده و ابن حبان في صحيحه في النوع الحادي عشر من القسم الثالث و الحاكم في المستدرک و قال : صحيح الإسناد و لم يخرجاه ، و رواه أحمد و البزار و أبو داود الطيالسي في مسانيدهم و أخرجه الدارقطني عن رحمة بن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء و نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج و من فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج فليحل بعمره و عليه الحج من قابل ؛ و حديث آخر أخرجه البيهقي =

غروب الشمس أو صلى بها الصلاتين ولم يقف وأفاض 'أجزاه'، وعليه دم، فإن رجع وقف بها بعد ما غابت الشمس لم يسقط عنه الدم.

= في سننه والطبراني في معجمه عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أفاض من عرفات قبل الصبح تم حجه، ومن فاتته فقد فاتته الحج؛ قال: ووجدته في الحلية لأبي نعيم عن عمر بن ذر عن عطاء به وقال: غريب من حديث عمر بن ذر تفرد به عنه عبيد بن عقيل؛ ذكره في ترجمة عمر بن ذر - اهـ ما خلا، راجعه ففيه روايات أخر. قلت: لعل المؤلف رواه عن ابن أبي ليلى أو عمر بن ذر لأنه يروى عن كليهما، وأخرجه في موطئه عن ابن عمر موقوفاً عليه: أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: من وقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع لفجر فقد أدرك الحج؛ قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعلامة، وفي التعليق المنجد: وزاد يحيى في موطئه في أثر ابن عمر: «ومن لم يقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج» - اهـ. ورواية الطبراني ذكره في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٥٥ عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج، رواه الطبراني في الكبير والأوسط، قال: وفيه عمر بن قيس المكي وهو ضعيف متروك.

(١) وفي ف، ض « فأفاض ».

(٢) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل « فقد أجزاه ».

(٣) قال السرخسي: (فإن رجع وقف بها بعد ما غابت الشمس لم يسقط الدم) إلا في رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة فإنه يقول: يسقط عنه الدم، قال: =

وإذا وقف هناك المغني عليه ' أجزاء ' . ووقوف الحائض و الجنب
ومن قد صلى الصلاتين و من لم يصل جائز .

= لأنه استدرك ما فات و أتى بما عليه ، لأن الواجب عليه الإفاضة بعد غروب
الشمس و قد أتى به فيسقط عنه الدم ، كن جاوز الميقات حلالاً ثم عاد إلى
الميقات و أحرم ؛ و في ظاهر الرواية : لا يسقط عنه الدم لأن الواجب على من
وصل إلى عرفات بعد الزوال استدامة الوقوف إلى غروب الشمس و لم يتدارك
ذلك بالانصراف بعد الشمس فلا يسقط عنه الدم ، وإن عاد قبل غروب الشمس
حتى أقاض مع الإمام فقد ذكر الكرخي في مختصره أن الدم يسقط عنه لأن
الواجب عليه الإفاضة مع الإمام بعد غروب الشمس و قد تدارك ذلك في وقته ؛
و من أصحابنا من يقول : لا يسقط الدم هنا أيضاً لأن استدامة الوقوف
قد انقطعت بذهابه فرجوعه لا يصير وقوفه مستداماً ، بر ما فات منه لا يمكنه
تداركه فلا يسقط عنه الدم - انتهى ما في شرحه ص ٥٦ .

(١) و في ف ، ض « مغني عليه » .

(٢) قال السرخسي : (وإذا أغمى على المحرم فوقف به أصحابه بعرفات أجزاء)
ذلك ، لأنه يتأدى الوقوف بمحصله في الموقف في وقت الوقوف ؛ ألا ترى أنه
لو لم يعرفات ما و هو لا يلزم بها في وقت الوقوف أجزاء ! ولا يبعد أن يتأدى
ركن العبادة من المغني عليه كما يتأدى ركن الصوم و هو الإمساك بعد النية من
المغني عليه - اهـ .

(٣) قال السرخسي : قال (ووقوف الجنب و الحائض و من صلى صلاتين
و من لم يصل جائز) لأن الوقوف غير مختص بالبيت فلا تكون الطهارة
شرطاً فيه ، و فرضية الصلاة عليه غير متصل بالوقوف فتركها لا يؤثر في الوقوف ،
كما لا يؤثر في الصوم - اهـ ص ٥٦ .

وإذا توجه القارن إلى عرفات ليقف بها قبل أن يطوف لعمرة خوفا من فوت الحج ثم طمع أن لا يفوته فرجع و طاف و سعى لعمرة ثم ذهب فوقف أجزته عمرته استحسانا .

و في نوادر ابن سماعة قال : في قول أبي حنيفة هو رافض للعمرة
 ه حين توجه إلى عرفة ، و في الجامع الصغير : ان أبا حنيفة قال : لا يكون رافضا حتى يقف .^٢

و إذا وقف القارن ٣ بعرفة قبل أن يطوف للعمرة فهو رافض لها^٤
 إن نوى الرفض أو لم ينو^٥ .

(١) سقط لفظ « قال » من ف ، ض .

(٢) من قوله « و في نوادر ابن سماعة ... » اظنه تعليقا كان على هامش الأصل فأدخله بعض النسخين في المتن ظانا انه من ترك الأصل .

(٣) سقط لفظ « القارن » من الأصول ، و زيد من متن شرح السرخسي .

(٤) من قوله « حين توجه ... » س ه إلى هنا سقط من ف ، ص .

(٥) قال السرخسي شارحا لمتن المختصر : قال (و ان وقف القارن بعرفة قبل ان يطوف للعمرة فهو رافض لها ان نوى الرفض او ان لم ينو) لأن المعنى المعتبر تعذر أداء العمرة بعد الوقوف وهذا متحقق نوى الرفض او لم ينو ؛ ولم يذكر في الكتاب ما اذا اشتبه يوم عرفة على الناس بأن لم يروا هلال ذى الحجة وهو مروي عن محمد قال : اذا تحروا و وقفوا بعرفة في يوم فان تبين انهم وقفوا في يوم التروية لا يجزيهم ، و ان تبين انهم وقفوا يوم النحر اجزاهم استحسانا ، و في القياس لا يجزيهم لأن الوقوف موقت بوقت مخصوص فلا يجوز بعده ذلك الوقت ، كصلاة الجمعة ، و لكنه استحسن بقوله صلى الله عليه وسلم « عرفتمكم يوم تعرفون » و في رواية « حجكم يوم تحجون » ؛ و الحاصل انهم بعد ما =

وإذا جامع القارن بعرفة قبل زوال الشمس و قد طاف لعمرته قال :
 عليه دمان و يفرغ من عمرته و حجته و عليه قضاء الحج ، وإن كان واقع
 بعد الزوال أو واقع يوم النحر قبل أن يرمى البجرة أو بعدها فهو سواء
 و عليه جزور للحج و شاة للعمرة ، و عليه دم القران ، و لم تفسد حجته
 و عمرته ؛ و روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : إذا جامع بعد ٥
 ما يقف بعرفة فعليه جزور و حجته تامة ٣ . و كذلك لو جامع بعد
 ما حل قبل أن يطوف بالبيت . و من جامع ليلة عرفة قبل أن يأتي عرفات
 = وقفوا يوم اذا جاء الشهود يشهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك لا ينبغي
 للقاضى ان يستمع الى هذه الشهادة و لكنه يقول : قد تم للناس حجهم ؛ و لا مقصود
 فى شهادتهم سوى ابتغاء الفتنة ، فان جاؤا فشهدوا عشية عرفة فان كان بحيث
 يتمكن فيه الناس من الخروج الى عرفات قبل طلوع الفجر قبل شهادتهم و امر
 الناس بالخروج ليقفوا فى وقت الوقوف ، و ان كان بحيث لا يتمكن من ذلك
 لا يستمع الى شهادتهم و يقف الناس فى اليوم الثانى و يجزيهم - اهـ ج ٤ ص ٥٦ .
 (١) سقط لفظ « عن » من ف ، ض .
 (٢) و فى ض « وقف » .

(٣) رواه فى كتاب الآثار ص ٦١ : اخبرنا ابو حنيفة عن عطاء بن ابى رباح
 عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : اذا جامع بعد ما يفيض من عرفات فعليه بدنة
 و يقضى ما بقى من حجة و تم حجه ، قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة -
 اهـ . و اخرجه فى ج ٢ ص ٣٠٨ من كتاب الحج : قال محمد : و كذلك اخبرنا
 ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما فى الرجل يواقع أهله بعد الوقوف
 بعرفة قال : تم حجه و عليه جزور - اهـ . و اخرجه فى باب الرجل يجمع قبل ان
 يفيض ص ٢٣٣ من موطئه : اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزبير المكي عن عطاء عن =

فقد حججه وعليه شاة ، ويأتي عرفات فيقف بها ويبرغ من حججه
وعليه الحج من قابل . وإذا وقف القارن بعرفة ولم يطف للعمرة ثم
جامع فعليه جزور للجماع ، ويبرغ من حججه ، وعليه دم لرفض العمرة
وقضاؤها بعد أيام التشريق .

= ابن عباس انه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل ان يفيض فأمره ان
يتحرر بدنة ؛ قال عه : وبهذا نأخذ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من
وقف بعرفة فقد أدرك حججه » فمن جامع بعد ما يقف بعرفة لم يفسد حججه ،
ولكن عليه بدنة وحججه تام ، وإذا جامع قبل ان يطوف طواف الزيارة لا يفسد
حججه ، وهو قول أبي حنيفة والاعامة من فقهاءنا - اهـ . وأخرجه الإمام أبو يوسف
في آثاره ص ١١٨ : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن عطاء عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال في الرجل يجامع بعد ما يقف بعرفات قبل ان يطوف
باليات : ان عليه بدنة ويتم ما بقي من حججه وحججه تام . وأخرجه ابن خسرو
البلخي في مسنده من طريق الحسن بن زياد عنه : انا محمد بن إبراهيم بن حيش
انا محمد بن شجاع الثلجي انا الحسن بن زياد انا ابو حنيفة عن عطاء بن السائب عن
ابن عباس رضي الله عنهما في الرجل يواقع امرأته بعد ما وقف بعرفة قال :
عليه بدنة وتم حججه - اهـ ق ٩٩ . وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في كتاب
الآثار له ، راجع ج ١ ص ٤٠٤ من جامع المسانيد ، وانما سها في ذكره في غير
مقامه ، ومقامه بعد اخراج ابن خسرو حديث عطاء بن السائب - فتنه .
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز
ابن زريع عن عطاء قال : سئل ابن عباس عن رجل قضى المناسك كلها غير أنه
لم يزر البيت حتى وقع على امرأته ، قال : عليه بدنة - اهـ ، راجع ج ٣ ص ١٢٧
من نصب الراية .

(١) وفي ف « فعليه » .

(٢) وفي ض « قضاها » .

ومن دخل مكة بغير إحرام تخاف الفوت إن رجع إلى الميقات فأحرم ووقف بعرة أجزاءه ، وعليه دم لترك الوقت .
وإذا وقف الحاج بعرة ثم أهل وهو واقف بحجة أخرى فإنه يرفضها ، وعليه دم لرفضها وحجة وعمرة مكانها ، ويمضي في التي هو فيها .
وإن أهل بعرة رفضها أيضا ، وعليه دم لرفضها وعمرة مكانها ، ويمضي في الحجة التي هو فيها . وكذلك لو كان أهل بالحج ليلة المزدلفة بالمزدلفة فهو أيضا رافض ٣ ساعة أهل . وكذلك لو كان أهل بعمره ليلة المزدلفة فهو أيضا رافض ٣ في قول أبي يوسف ومحمد .

(١) كذا في ض ، م ؛ وفي الأصل « الوقف » تصحيف . قال السرخسي :
هكذا نقل عن عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا : إذا جاوز الميقات بغير إحرام فعليه دم لترك الوقت ، وكان المعنى فيه أن الشرع عين الميقات للإحرام فتأخيره الإحرام عن الميقات يتمكن فيه النقصان ، وقائص الحج تجبر بالدم ، ولما ابتلى ببيتين يختار أهونها ، والتزام الدم أهون من الرجوع إلى الميقات لتفويته الحج - اه ص ٥٩ .

(٢) وفي م « أيضا يرفضها » .

(٣-٢) من قوله « ساعة أهل . . . » ساقط من ف .

(٤) قال السرخسي : وفي الكتاب أضاف هذا القول إلى أبي يوسف ومحمد ، وأبو حنيفة لا يخالفهما في هذا قلنا أنه لو لم يصر رافضا كان بائنا أعمال العمرة على أعمال الحج ، فإذا أهل بحجة أخرى بعد طلوع الفجر من يوم النحر لم يرفضها لأن وقت الوقوف قد فات ، فلو بقي إحرامه هذا لا يكون مؤديا حجتين في سنة واحدة ، ولكنه يتم أعمال الحجة الأولى ويمكث حراما إلى أن يحج في السنة =

و يجمع الإمام بين صلاة المغرب^١ والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامة .

= الثانية الا انه ان حلق للحجة الأولى يلزمه دم لحنأيته على الإحرام الثاني بذلك الحلق ، وان لم يحلق فعليه الدم عند أبي حنيفة أيضا لتأخير الحلق في الحجة الأولى عن وقته ، وعندهما بهذا التأخير لا يلزمه ؛ واصل المسألة ان من احرم بالحج قبل أشهر الحج يكون محرما بالحج عندنا ، وعند الشافعي يكون محرما بالعمرة ، وهكذا روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف . زاد السرخسي هنا مسألة لم تذكر في المختصر فقال : (وأشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة) عندنا ، وقال مالك : جميع ذي الحجة ، استدلالا بقوله تعالى " الحج أشهر معلومت " وأقل الجمع المتفق عليه ثلاثة ، ولكننا نستدل بقول ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير رضى الله عنهم : ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ؛ فأقاموا أكثر الثلاثة مقام الكمال في معنى الآية لمعنى وهو ان بالاتفاق يفوت الحج بطلوع الفجر من يوم النحر ، وفوات العبادة يكون بمضى وقتها ، فأما مع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات ، ولهذا قال أبو يوسف : ان من ذي الحجة عشر ليال وتسعة أيام ، فأما اليوم العاشر ليس بوقت الحج لأن الفوات يتحقق بطلوع الفجر من اليوم العاشر وهو يوم النحر ؛ وفي ظاهر المذهب : اليوم العاشر من وقت الحج ، لأن الصحابة رضى الله عنهم قالوا : « وعشر من ذي الحجة » ، وذكر أحد العددين من الأيام والليالي بعبارة الجمع يقتضى دخول ما بازائه من العدد الآخر ، ولأن الله تعالى سمى هذا اليوم يوم الحج الأكبر ، قال الله تعالى " وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر " والمراد : يوم النحر ، لا وقت الحج لأداء الطواف فيه دون الوقوف ، فلهذا يتحقق الفوات بطلوع الفجر منه لفوات ركن الوقوف - الخ ص ٦٠ - ٦١ .

(١) وفي ف ، ض « بين المغرب » .

فان تطوع بينهما أقام للعشاء إقامة أخرى . فان صلى رجل المغرب بعرفات حين غربت الشمس أو صلاها قبل أن يبلغ المزدلفة قبل أن يغيب الشفق أو بعد ما غاب ، قال : عليه أن يعيدها في قول أبي حنيفة و محمد ، وقال أبو يوسف : لا يعيدها .

(١) قال السرخسي : والأصل فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما فانه صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى ثم افرد الإقامة للعشاء - اه ص ٦٢ .

(٢) قال السرخسي : (فان صلى المغرب بعرفات بعد غروب الشمس أو صلاها في طريق المزدلفة قبل غيوبة الشفق أو بعده فعليه ان يعيدها بمزدلفة في قول أبي حنيفة و محمد ، وقال أبو يوسف : يكره ما صنع ولا يلزمه الإعادة) لأنه ادى الغرض في وقته فان ما بعد غروب الشمس وقت المغرب بالنصوص الظاهرة ، و اداء الصلاة في وقتها صحيح ، ألا ترى انه لو لم يعد حتى طلع الفجر لم يلزمه الإعادة ! و لو لم يقع ما ادى موقع الجواز لما سقطت عنه الإعادة بطلوع الفجر ، و لكننا نستدل بحديث اسامة بن زيد رضي الله عنهما فانه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق المزدلفة فلما غربت الشمس قال : الصلاة يا رسول الله ! فقال صلى الله عليه وسلم « الصلاة امامك » ولم يرد بهذا فعل الصلاة لأن فعل الصلاة حركات المصلي و هو معه ، فأما ان ازاد به الوقت او المكان فان كان المراد به المكان فقد بين بهذا النص اختصاص اداء الصلاة بمكان هو المزدلفة فلا يجوز في غيرها ، وان كان المراد به الوقت فقد تبين ان وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس و اداء الصلاة قبل الوقت لا يجوز ؛ و الدليل عليه انه مأمور بالتأخير لا لأن في الاشتغال بالصلاة انقطاع سيره ، فان اداء الصلاة في وقتها فريضة فلا يسقط بهذا العذر و لكن الأمر بالتأخير للجمع بينها بالمزدلفة ، و هذا المعنى يفوت بأداء المغرب في طريق المزدلفة فعليه الإعادة بعد الوصول

ويجلس بصلاة الفجر بالمزدلفة حين ينشق له الفجر، ثم يقف حتى إذا أسفر دفع قبل طلوع الشمس .

والمزدلفة كلها موقف إلا محسر . وعرقة كلها موقف إلا بطن عرنة . وأحب إلى أن يكون وقوفه بالمزدلفة عند الجبل الذي يقال له = إلى المزدلفة ليصير جمعا بين الصلاتين ، كما هو المشروع نسكا ولهذا سقطت عنه الإعادة بطلوع الفجر لأن وجوب الإعادة لمكان إدراك فضيلة الجمع بينهما وهذا يفوت بفوات وقت العشاء ، ولهذا قلنا : إذا بقي في الطريق حتى صار بحيث يعلم أنه لا يصل إلى المزدلفة قبل طلوع الفجر يصلى المغرب ولا يؤخرها بعد ذلك - اهـ س ٦١ .

(١) كذا في ض ، م ؛ وفي الأصل وكذا في ف « لها » .
(٢) وهذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن ، حتى إذا تركه لغير علة يلزمه دم وحيبه تام ، وعلي قول الليث بن سعد هذا الوقوف ركن لا يتم الحج إلا به ؛ قلنا : روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله من المزدلفة بليل ، ولو كان ركننا لم يجوز تركه لعذر ، وبهذا تبين أن هذا الوقوف مع الوقوف بعرة بمنزلة طواف الزيارة مع طواف الصدر ، ثم طواف الصدر واجب وليس بركن ويجوز تركه بعذر الحيض ، فكذا هذا - انتهى من شرح السرخسي ملتقطا منه ص ٦٣ .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « إلى » مكان « الا » تصحيف .
(٤) وفي ج ١ ص ١٢٢ من المغرب : وادى محسر وهو ما بين مكة وعرفات . وفي ج ١ ص ٢٦٥ من مجمع بحار الأنوار : و بطن محسر بكسر سين مشددة وضم ميم ، لأن أصحاب القيل حصر فيه أي أعصى . وفيه ؛ و بطن عرنة بضم عين وفتح راء موضع عند الموقف بعرفات - اهـ ج ٢ ص ٣٧٨ .

« قروح » من وراء الإمام . و أحب له أن يكون موقفه بعرة أيضا من وراء الإمام ؛ فإذا أفاض من جمع دفع على هيئته كما يفيض من عرفات . و من تعجل من المزدلفة لبيل لغير عذر فعليه دم ، وإن كان لعذر مرض^٢ أو غيره أو كانت امرأة فلا شيء عليه ، وإن أفاض منها بعد طلوع الفجر قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه . و كذلك لو مر بها مارا^٣ بعد الفجر من غير أن يبيت بالليل بها لم يكن عليه شيء . و كذلك إن كان بها نائما^٤ أو مغمى عليه ولم يقف مع الناس حتى أفاضوا .

(١) وقد بينا في الوقوف بعرة أن الأفضل أن يقف من وراء الإمام قريبا منه ليؤمن على دعائه ، فكذلك في الوقوف بمزدلفة - اهـ ما قاله الشارح ج ٤ ص ٣٦ :

(٢) وفي ف ، ض « غير » .

(٣) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي م « من مرض » .

(٤) وفي م « مرا » .

(٥) كذا في ف ، ض . م ؛ وفي الأصل « قائما » تصحيب .

(٦) قال السرخسي ناقلا من المختصر و شارحا له : « تعجل من المزدلفة لبيل فان كان لعذر من مرض أو امرأة) خافت الرحم (فلا شيء عليه) لما روينا ، (وإن كان لغير عذر فعليه دم) لتركه وجبا من واجبات الحج ، (وإن أفاض منها بطم طلوع الفجر قبل أن يصلي مع الإمام فلا شيء عليه) لأنه أتى بأصل الوقوف في وقته (ولكنه مسمى) فيما صنع لتركه امتداد الوقوف ، قال : (فان مر بالمشعر الحرام مرا بعد طلوع الفجر فلا شيء عليه) لأن وقوفه تأدى بهذا المقدار (وكذا إن مر بها نائما أو مغمى عليه فلم يقف مع الناس حتى أفاضوا) لأن =

باب رمى الجمار

ويبدأ إذا وافى منى رمى جمرة العقبة، ثم بالذبح إن كان قارنا أو متمتعاً، ثم بالحلق. وإذا لم يرم جمرة العقبة يوم النحر حتى جاء الليل رماها، ولا شيء عليه، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للرعاة في الرمي ليلاً، وإن لم يرمها حتى يصبح من الغدرماها، وعليه دم في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يرميها ولا دم عليه.

وإن ترك منها حصاة أو حصاتين إلى الغدر رمى ما ترك وتصدق لكل حصاة بنصف صاع حنطة على مسكين، إلا أن يبلغ دماً فيتصدق بما شاء؛ وإن كان ترك الأكثر منها فعليه دم في قول أبي حنيفة؛ وإن ترك رمى إحدى الجمار في اليوم الثاني فعليه صدقة لأنه أقلها حتى يترك الأكثر من النصف؛ وإن ترك الرمي كله في سائر الأيام إلى آخر

= حصوله في موضع الوقوف في وقته يكون بمنزلة وقوفه، وقد بينا هذا في الوقوف بعرفة، وكذلك في الوقوف بالمشعر الحرام، (وإن لم يبت بالمزدلفة ليلة النحر بأن نام في الطريق فلا شيء عليه) لأن البيتوتة بالمزدلفة ليست بنفسك مقصود ولكن المقصود الوقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الفجر وقد أتى بما هو المقصود فلا يلزمه بترك ما ليس بمقصود شيء، كما بينا في ترك البيتوتة بها في ليالي الرمي - ٥ ص ٦٣ - ٦٤.

(١) وفي ف «على» مكان «في».

(٢) وفي ض «فان».

(٣) وفي ف «يصدق».

(٤) وفي ف، ض «كل مسكين» مكان «على مسكين».

(٥) وفي الأصل «أكثر».

(٦) زاد في ف «رماها»، وليس بشيء.

أيام الرمي رماها 'على التأليف' ، وعليه 'دم في قول أبي حنيفة' ،
ولا دم عليه في قوا ، أبي يوسف ومحمد ؛ وإن تركها حتى غابت الشمس
من آخر أيام الرمي سقط عنه الرمي ، وعليه دم واحد في قولهم جميعا .
فإن بدأ في اليوم الثاني 'بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي
تلى المسجد ثم ذكر ذلك من يومه قال : يعبد على الجمرة الوسطى . جمرة ه
العقبة . وإن رمى كل جمرة بثلاث 'حصيات ثم ذكر ذلك' قال : يبدأ
فيرمي الأولى^١ بأربع حصيات ثم يعبد على الوسطى بسبع حصيات ،
وكذلك 'على الثالثة' . وإن رمى كل واحدة بأربع أربع قال : يرمى كل
واحدة بثلاث ثلاث^٢ . وإن استقبل رميها فهو أفضل^٣ . . وإن رمى

(١-١) كذا في الأصل وكذا في م ، ف ؛ وفي ض « قضى على التأليف » .

(٢-٢) وفي ف ، ض « في قول أبي حنيفة دم » .

(٣) وفي م « وان » .

(٤) وفي ف « الثالث » .

(٥) كذا في م ؛ وفي ف ، ض « على جمرة » وكان في الأصل « يعبد جمرة » .

(٦) وفي م « ثلاث » .

(٧) وفي م « بعد ذلك » .

(٨) وفي ف ، ض « الأول » وليس بشيء .

(٩-٩) وفي ف ، ض « على الثالث » وفي م « على جمرة العقبة » .

(١٠) وفي م « بثلاث حصيات » .

(١١) قال السرخسي (٢) (فإن استقبل رميها فهو أفضل) لأنه أقرب إلى موافقة

فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه ما اشتغل بالثانية إلا بعد اكمال الأولى -

١٥ ص ٦٦ .

حجرة العقبة من فوق العقبة أو لم يكبر مع كل حصاة أو جعل مكان التكبير تسليحا أجزاءه^١، وكذلك إن رماها بجارة أو بطين يابس^٢ وكل شيء^٣ رماها به من الأرض^٤ . فإن^٥ رمى إحدى الجمار بسبع^٦ حصيات جميعا قال: هذه واحدة^٧ يرميها الآن بستة^٨ . وإن رماها بأكثر من سبع حصيات

(١) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل « مع » .

(٢) ثم هو من آداب الرمي فتركه لا يوجب شيئا - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ٦٦ .

(٣-٢) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل « وكذلك كل شيء » .

(٤) قال السرخسي في شرحه: والأصل فيه فعل التحليل صلوات الله عليه، ولم يكن له في الحجر بعينه مقصود، إنما مقصوده فعل الرمي أما لاعادة الكعبين أو لطرد الشيطان على حسب ما اختلف فيه الرواة، فقلنا: بأي شيء حصل فعل الرمي أجزاء بمنزلة اجبار الاستنجاء، فكما يحصل الاستنجاء بالحجر يحصل بالطين وغيره؛ وبعض المتشقة يقولون: إن رمى بالبعرة أجزاء، وإن رمى بالفضة أو الذهب أو اللؤلؤ أو الجواهر لا يجوز لأن المقصود اهانة الشيطان وذلك يحصل بالبر دون الذهب والفضة والجواهر؛ ولنا نقول بهذا ولكننا نقول: الرمي بالفضة والذهب يسمى في الناس نثارا لا رميا والواجب عليه الرمي فعليه أن يرمي بكل ما يسمى به رميا - اهـ ص ٦٦ .

(٥) وفي ف، ض « وإن » .

(٦) وفي ف، ض « سبع » .

(٧) وفي م « جملة واحدة » .

(٨) كما لو أطعم (في) كفارة اليمين مسكينا واحدا مكان اطعام عشرة مساكين جملة لم تجزه إلا عن اطعام مسكين واحد - كذا في الشرح ص ٦٧ .

لم تضره^١ تلك الزيادة ، وإن نقص حصة لا يدري من أين نقصها
 'أعاد على كل واحدة' منهن حصة حصة^٢ . وإن 'قام عند الجمرة
 ووضع الحصة عندها وضعا لم يجزه^٣ ، وإن طرحها طرحا أجزاء وقد
 أساء . وإن رماها من بعيد فلم تقع الحصة عند الجمرة ولا قريبا منها
 لم تجزه^٤ ، وإن وقعت قريبا منها أجزاء وقد أساء^٥ .^٦ فإن رماها بحصى •
 أخذها من عند الجمرة أجزاء وقد أساء^٨ . وإن^٩ لم يقيم عند الجمرتين

(١) كذا في ض ، م ، وفي الأصل وف « لا يضره » .

(٢-٣) وفي ف ، ض « أعاد كل واحدة واحدة » .

(٣) قوله « منهن حصة حصة » ساقط من ف ، ض ؛ وهو في م حصة
 واحدة . قال السرخسي في شرحه : إذا بالاحتياط في بعبادة ، كما لو ترك
 سجدة صلاة من صلوات الخمس ولا يدري من أيها ترك فعليه قضاء الصلوات
 الخمس - اهـ ص ٦٧ .

(٤) وفي ف ، ض « فإن » .

(٥) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ص « لم يجزها » .

(٦) وفي ف ، ض « لم تجزه » .

(٧) قوله « وقد أساء » ساقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض ، م .

(٨-٩) من قوله « فإن رماها ... » ساقط من ض ، وذكر في غير مقامه .
 قال السرخسي : قال (وإن رماها بحصاة أخذها من عند الجمرة أجزاء وقد أساء)
 لأن ما عند الجمرة من الحصى مردود فيتشاء به ولا يترك به ، ويانه في حديث
 سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس رضي الله عنهما : ما بال الجمار ترمى من
 وقت الخليل صلاة الله عليه ولم تصر هضبا تسد الأفق ؟ فقال : أما علمت أن من
 يقبل حججه رفع حصاه ومن لم يقبل حججه ترك حصاه ؛ حتى قال مجاهد : لا سمعت =

اللتين يقوم الناس عندهما^١ لم يلزمه شيء^٢ . وإن كان أيام منى بمكة غير أنه كان يأتي منى فيرمي الجمار قال: قد أساء وليس عليه شيء^٣ . وإذا رمى جمره العقبة يوم النحر بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس أجزأه ، بلغنا ذلك^٤ عن عطاء^٥ . وإن رماها يوم الثاني قبل الزوال

= هذا من ابن عباس جعلت على حصياتي علامة ثم توسطت الجمره فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئا من الحصا ؛ فهذا معنى قولنا: ان ما بقي في موضع الرمي مردود ، ولكن مع هذا يجزيه لوجود فعل الرمي وما لك يقول : لا يجزيه ؛ وهذا عجيب من مذهبه ! فانه يجوز التوضؤ بالماء المستعمل ولا يجوز الرمي بما قد رمى به من الأحجار ! ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجارة - اه ص ٦٧ . (٩) وفي م « فان » .

(١) وفي ف، ض « عندهما » وزاد في ف « اجزاء و » وفي م مثل ما في الأصل .
(٢) لأن القيام عند الجمرتين سنة ، فتركه لا يوجب الا الإساءة - قاله السرخسي ج ٤ ص ٦٧ .

(٣) قال السرخسي ناقلا متن المختصر وشارحا له : قال (وان كان اقام ايام منى بمكة غير انه يأتي منى) في كل يوم (فيرمي الجمار فقد اساء ولا شيء عليه) لأنه ما ترك الا السنة وهي اليتوتة بمنى في ليالى الرمي ، وقد بينا ان العباس رضى الله عنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لأجل السقاية فأذن له ، فدل انه ليس بواجب - اه ص ٦٨ .

(٤) لفظ « ذلك » ساقط من الأصول الثلاثة ، وزيد من نسخة السرخسي .
(٥) لم اقف على من خرج قول عطاء هذا .

لم يجزه ، وكذلك اليوم الثالث ، ، وأما اليوم الرابع فانه يجزى رميها فيه قبل الزوال استحسانا في قول أبي حنيفة ٣ ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزيه وهو وما قبله سواء . وأحب إلّ أن يرمى الجمار بمثل حصي الخذف ، وإن رمى بأكبر من ذلك أجزاء .

و ليس في القيام عند الجمرتين دعاء موقت ، ويرفع يديه عندهما ه
 حذاء منكيه . والرجل والمرأة في رمى الجمار سواء . وإن رماها راكبا أجزاء . والمريض الذي لا يستطيع رمى الجمار يوضع الحصى في كفه حتى يرمى به ، وإن رمى عنه أجزاء ؛ وكذلك المغنى عليه والصبي الذي يحج به ؛ أبوه يقضى المناسك ويرمى الجمار ، وإن تركه لم يكن عليه شيء ؛ وكذلك المجنون يحرم عنه أبوه . ١٠

(١) وفي ف ، ض « يوم الثالث » .

(٢) وفي ض « يجزيه » .

(٣) وروى الحسن عن أبي حنيفة : أن كان من قصده أن يتعجل النفر الأول فلا بأس بأن يرمى في اليوم الثالث قبل الزوال ، وإن رمى بعد الزوال فهو افضل ، وإن لم يكن ذلك من قصده لا يجزيه الرمي إلا بعد الزوال لأنه إذا كان من قصده التعجيل فربما يلحقه بعض الحرج في تأخير الرمي إلى ما بعد الزوال بأن لا يصل إلى مكة إلا بالليل فهو محتاج إلى أن يرمى قبل الزوال ليصل إلى مكة بالنهار فيرى موضع نزوله ، فيرخص له في ذلك ؛ والأفضل ما هو العزيزة وهو الرمي بعد الزوال ؛ وفي ظاهر الرواية يقول : هذا اليوم نظير اليوم الثاني ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم رمى فيه بعد الزوال فلا يجزيه الرمي فيه قبل الزوال - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ٦٨ .

(٤) كذا في ف ، ض ، م ؛ ولفظ « به » ساقط من الأصل .

باب الحلق

و الحلق أفضل من التقصير ، و التقصير يحزى . و إن ' قصر أقل من النصف أجزاء و هو مسمى . و روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل : كم تقصر المرأة ؟ فقال : مثل هذه - يعنى مثل الأئمة ' . فان ٢ قصرت ذلك المقدار من أحد جانبي رأسها و ذلك يبلغ النصف أو دونه أجزاها .

و إذا ' جاء يوم النحر و ليس على رأسه شعر أمره موسى على رأسه . و إن حلق رأسه بالنورة أجزاه ، و موسى أحب إلى .

(١) كذا فى الأصول الثلاثة ، وفى ف « و اذا » .

(٢) كذا فى الأصل و كذا فى م ، ف ، ض ؛ وفى نسخة « و اشار الى الأئمة » .

قال السرخسى : و رواه فى الكتاب (اى كتاب الأصل) عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل : كم تقصر المرأة ؟ فقال : مثل هذه يعنى مثل الأئمة - الخ . فقطع الحاكم سنده و لم يذكره السرخسى ايضا ، و قال الزيلعى فى ج ٣ ص ٩٦ من نصب الراية : و أخرجه الدارقطنى فى سننه عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال فى الحرمة : تأخذ من شعرها قدر السبابة - انتهى . قلت : رواه الدارقطنى فى ص ٢٧٧ من سننه : حدثنا محمد بن محمد ثنا محمد بن اسحاق الصغانى نا أبو يونس عبد الرحمن بن يونس الحضرى نا هريم عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال فى الحرمة : تأخذ من رأسها مثل السبابة - اه .

(٣) وفى ف ، ض « و ان » وفى م « فاذا » .

(٤) وفى ف ، ض « و ان » .

(٥) وفى ف ، ض « اجزى » .

وأكره له أن يؤخر الحلق حتى تذهب أيام النحر، فإن أخره فعليه دم في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه. وأكره له أن يؤخره في حج أو عمرة حتى يخرج من الحرم، فإن فعله وحلق في غير الحرم فعليه دم، ويجزيه في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا شيء عليه. وإن أخر الحلق في العمرة شهرا غير أنه هـ مقيم بمكة لم يحل حتى يحلق فلا شيء عليه.

وليس على المحصر حلق إذا حل، وإن حلق أو قصر فحسن؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أرى عليه أن يحلق، فإن لم يفعل فلا شيء عليه ٣.

وليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئا من لحيته أو أظفاره ١٠ أو شاربته أو يتنور، وإن فعل لم يضره.

(١) كذا في ف، ض، م، وفي الأصل « يذهب ».

(٢) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض « فإن أخره اجزاه وعليه دم » وفي م « حتى إذا أخره من أيام النحر يلزمه الدم ».

(٣) قال المرخسي: فأما حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية فقد ذكر أبو بكر الرازي أن عند أبي حنيفة ومحمد إنما لا يحلق المحصر إذا احصر في الحل، أما إذا احصر في الحرم يحلق لأن الحلق عندهما موقت بالحرم ورسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان محصرا بالحديبية وبعض الحديبية من الحرم على ما روى أن مضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في الحل ومصلاه في الحرم فأنما حلق في الحرم، وبه تقول على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما امرهم بالحلق ليحقق به عزمهم على الانصراف ويأمن المشركون من جانبهم ولا يشتغلون بمكيدة أخرى بعد الصلح - اهـ ما ذكره المرخسي في شرح المختصر ج ٤ ص ٧٢.

وإن^١ خلق المحرم رأس حلال تصدق بشيء، وإن^٢ خلق رأس محرم بأمره أو بغير أمره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة، وكذلك إن أكرهه على ذلك، وكذلك الجواب في قص الأظفار .

وإذا^٣ أخذ المحرم من شاربه أو من رأسه شيئاً^٤ أو لمس لحيته^٥

فانتثر منها شعر، قال: عليه^٦ في كل ذلك^٧ صدقة، فإن أخذ ثلث رأسه أو ثلث لحيته فعليه دم^٨. وإن^٩ تنف^{١٠} إبطيه أو أحدهما^{١١} أو أطل^{١٢} بنورة

(١) كذا في ف، م؛ وفي الأصل وكذا في ض «فان» .

(٢) وفي ف، م «وإذا» .

(٣) وفي ف، ض «وإن» .

(٤-٤) وفي م «أو لمس من لحيته» .

(٥-٥) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض «في ذلك كله» .

(٦) ولم يذكر الربع في الكتاب، والجواب في الربع كذلك لما بينا أن ما يتعلق بالرأس فالربع فيه بمنزلة الكمال كما في الخلق عند التحلل، وهذا لأن خلق بعض الرأس لمعنى الراحة والزينة معتاد فان الأتراك يحلقون أوساط رؤسهم وبعض العلوية يحلقون نواصيهم لابتغاء الراحة والزينة فتتكمّل الجناية بهذا المقدار، والجناية المتكاملة توجب الجبر بالدم - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ٧٣ .

(٧) وفي ف، ض، م «فان» .

(٨) وفيما ذكر إشارة إلى أن السنة في الإبطين التنف دون الخلق فانه قال «تنف إبطيه أو أحدهما» ولم يذكر الخلق - اه ما قال السرخسي ص ٧٤ .

(٩) وفي م «طل» .

فعلیه دم . وإن حلق موضع الحجامة فعلیه دم فی قول أبی حنیفة ،
و قال أبو یوسف و محمد : علیہ صدقة ، وإن حلق الرقبة کلها فعلیه دم
فی قولهم جمیعاً . و علی القارن فی کل ذلك کفارتان .

و إذا أصاب المحرم أذى فی رأسه فحلق قبل یوم النحر فعلیه ما قال
الله جل ذکره "فقدیه من صیام او صدقة او نسک" و الصیام ثلاثة آیام ، و
الصدقة ثلاثة أصوع من حنطة یتصدق بها علی ستة مساکین ، و النسک
شاة . و كذلك کل ما اضطر إلیه بما لو فعله غیر مضطر کان علیہ دم ،
فإذا فعله مضطراً فعلیه أى هذه الکفارات شاء ، یکفر فی أى بلد شاء ،
إلا النسک فانه لا یجزى إلا بمکة ، و إذا فعله غیر مضطر فعلیه دم
لا یجزیه غیره .

١٠

(١) کذا فی الأصل و کذا فی م ؛ و فی ف ، ض « مواضع الحجامة » .
(٢) و فی ض « فعلیه فی قول أبی حنیفة دم » .
(٣) و لم یدکر لفظ « جمیعاً » فی ف . قال السرخسی : و لم یدکر فی کتاب ما اذا
حلق شاربه ، انما ذکر اذا اخذ من شاربه فعلیه الصدقة ، فمن أصحابنا من یقول : اذا
حلق شاربه یلزمه الدم لأنه مقصود بالحلق یفعله الصوفیة و غیرهم ؛ و الأصح انه
لا یلزمه الدم لأنه طرف من اطراف اللحية و هو مع اللحية کعضو واحد ، و ان
كانت السنة قص الشارب و اعفاء اللحية ، و اذا کان الکمل عضواً واحداً لا یجب
بما دون الربع منه الدم ، و الشارب دون الربع من اللحية فتکفیه الصدقة فی حلقه .
اه ما قاله فی ص ٧٤ .

(٤) و فی ف ، ض « لیتصدق » .

(٥) و فی ف ، ض « بلدة » .

(٦) و فی ف ، ض « لا یجزیه » .

وكل دم وجب عليه في شيء من أمر الحج^١ والعمره فانه لا يحزبه
ذبحه إلا بمكة أو حيث شاء من الحرم، وإذا ذبحه بها ثم سرق لم يكن
عليه شيء^٢، وإن سرق قبل الذبح فعليه بدله^٣.

و يحزبه ذبح ما وجب عليه من الدماء قبل يوم النحر وبعده بمكة
٥ ما خلا دم القران ودم المتعة فانه لا يحزبه ذبح هذين الدمين قبل يوم
النحر؛ وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يحزبه. وكذلك
هدى المحصر بالحج لا يحزى^٤ ذبحه قبل يوم النحر، فأما ما سوى ذلك
من التطوع وغيره فيحزبه أن يذبحه قبل يوم النحر و ذبحه يوم النحر
أفضل. ولا يأكل من شيء^٥ من الهدى إلا من هدى المتعة والقران
١٠ والتطوع والأضحية فانه يأكل الثلثين منها^٦ ويتصدق بالثلث، وإن^٧
أكلها كلها^٨ لم يكن عليه شيء^٩؛ وينتفع بجلود هذه الأربع، ولا ينتفع

- (١) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض «في امر الحج».
- (٢) فيسقط بهلاك العين، كما إذا هلك مال الزكاة سقطت عنه الزكاة - كذا قال
السرخسي في شرحه ص ٧٥.
- (٣) لأنه ما بلغ محله بعد، وهو نظير الأضحية الواجبة إذا سرقت قبل الذبح فعلى
صاحبها مثلها - اهـ من الشرح.
- (٤) وفي ف، ض «لا يحزبه».
- (٥-هـ) وفي ف، ض «وأما سوى».
- (٦) وفي ف «ولا يأكل شيئاً» وفي ض «شيء» وليس بشيء.
- (٧) لفظ «منها» ساقط من ف، ض.
- (٨) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل «ولأن» وليس بصواب.
- (٩) كذا في ف، و لفظ «كلها» ساقط من الأصل وكذا من ض.

بجلود غيرها .

ولا يعطى الجزار منها ولا من غيرها شيئا . [ولا ينبغي له أن يبيع شيئا من لحوم الهدايا]^١ فإن فعل فعله قيمته يتصدق بها . وإذا لم يبق على المحرم غير التقصير فبدأ بقص^٢ أظفاره أو أخذ من لحية أو شاربه شيئا فعله كفارة ذلك لأنه محرم ما لم يقصر أو يخلق .
٥

باب كفارة قص الأظفار

وإذا أخذ المحرم أظفار يديه ورجليه فعله دم ، وإن قص من أظفاره واحدا أو اثنين^٣ فعله لكل ظفر صدقة نصف صاع خنطة^٤ إلا أن يبلغ ذلك دما^٥ فيطعم منه ما شاء^٥ ، وإن^٦ كان قارنا ضعف عليه الكفارة . وإن قص ثلاثة أظافر فعله دم استحسانا في قول أبي حنيفة .
١٠ الأول ثم رجع عنه^٧ وقال : لا أرى عليه دما حتى يقص أظافر يد كاملة أو رجل كاملة ؛ وهو قول أبي يوسف ومحمد^٨ إلا أن محمدا قال : إذا قص

- (١) سقط ما بين المربعين من الأصول ، وزيد من الشرح .
- (٢) كذا في م ، وفي ض « بقصر » . وفي ف « يقصر » وهو تصحيف « بقص » وفي الأصل « قص » .
- (٣) كذا في الأصل وكذا في م ، إلا أن فيه « وإن قص » مكان « وإذا أخذ » وفي ف ، ض « واحدة أو اثنين » .
- (٤-٤) وفي ف ، ض ، م « إلا أن يبلغ دما » .
- (٥) وفي ض « فيطعم ما شاء » وفي م « فينقص عنه ما شاء » .
- (٦) وفي ف ، ض « فإن » .
- (٧) لفظ « عنه » ساقط من ف .
- (٨) قال السرخسي شارحا هذه المسألة : قال (وإن قص ثلاثة أظافر فعله دم =

خمس أظافر متفرقة من يدين أو رجلين أو يد ورجل فعليه دم . وإذا انكسر ظفر المحرم فانقطع منه شظية فقلعه لم يكن عليه شيء ، وإذا قص أظافر إحدى يديه ولم يكفر حتى قص أظافر اليد الأخرى أو الرجل الأخرى فإن كان ذلك في مجلس واحد فعليه دم واحد ، وإن كان في مجلسين فعليه دمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : عليه دم واحد ما لم يكفر . وكذلك الحكم في الجماع مرة بعد أخرى مع امرأة واحدة أو مع نسوة . وإذا أصابه الأذى في أظفاره حتى قصها فعليه أي الكفارات الثلاث شاء .

= في قول أبي حنيفة الأول استحساناً) وهو قول زفر (وفي قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد : عليه لكل ظفر صدقة) وجه قوله الأول ان قص اظافر يد واحدة يوجب الدم بالاتفاق والأكثر منه ينزل منزلة الكمال فالثلاث أكثر الأظافر من اليد الواحدة ، ولكنه رجع عن هذا فقال : الدم في الأصل إنما يجب بقص اظافر اليدين والرجلين ، واليد الواحدة ربع ذلك فتجعل بمنزلة الكمال كربع الرأس في الحلق فكان هذا أدنى ما يتعلق به الدم فلا يمكنه ان يقام الأكثر فيه مقام الكمال ، إذ لو فعل أدى الى ما لا يتناهى فيقال : اذا قص الظفرين فقد قص أكثر الثلاثة ، ثم اذا قص ظفرا ونصفا فقد قص أكثر الظفرين ولكن يقال : ما كان أدنى المقدار شرعا لا يتعلق بما دونه الحكم به - اهـ ج ٤ ص ٧٨ .

(١) وفي ف ، ض « فانقطع » ؛ قلت : الشظية فلقة العود والعظم ، والمراد منه فلقة الظفر المنكسر .

(٢) وفي ف ، ض « وان » .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « من » تصحيف .

(٤) وفي الشرح : (وإن أصابه أذى في أظفاره حتى قصها فعليه أي الكفارات =

باب جزاء الصيد

محرم دل محرما أو حلالا على صيد فقتله^١، قال: على الدال جزاؤه^٢.
بلغنا ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما^٣؛ فإن^٤ كان الدال حلالا في
الحرم^٥ لم يكن عليه شيء^٦.

= (الثلاث شاء) للأصل الذى تقدم بيانه أن ما يكون موجبا للدم إذا فعله لعذر
تخفيف فيه المذنب بين الكفارات الثلاث - والله سبحانه أعلم.

(١) كذا فى الأصل وكذا فى م؛ ولم يذكر قوله « فقتله » فى ف، ض، سقط
بسهم قلم الناسخ ولا بد منه.

(٢) قلت: أخرجه فى كتاب الحجّة عن شريك بن عبد الله عن الركين عن عكرمة
أن محرما أشار الى أهل ما يبيض فجعل عليه على بن أبى طالب و ابن عباس
رضى الله عنهم الجزاء - اه ج ٢ ص ١٧٦.

(٣) وفى ف، ض « و ان ».

(٤) وفى ف، ض « المحرم » خطأ.

(٥) قال السرخسى فى شرحه: والدلالة المعتبرة لإيجاب الجزاء ان لا يكون
المدلول علما بمكان الصيد، فأما اذا كان المدلول علما به فلا جزاء على الدال لأن
المدلول ما تمكن من قتله بدلالته، وعلى هذا لو أعار المحرم سكينا من غيره ليقفل
صييدا فإن لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى المعير الجزاء، وان كان
معه ما يقتل به الصيد فلا شيء على المعير لأن تمكنه من قتله لم يكن بإعارة السكين،
وانما يجب على الدال الجزاء اذا صدقه المدلول فى دلالته، فأما اذا كذبه ولم يتبع
الصيد بدلالته حتى دله عليه آخر فصدقه وقتل الصيد فالجزاء على الدال الثانى =

وإذا اشترك رهط محرمون في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل ، وإن كان فيهم قارن فعليه جزاؤه مرتين .

وإن كان قتل حلالان صيدا في الحرم بضربة واحدة فعلى كل واحد منهما نصف الجزاء .

وإذا قتل المحرم صيدا حكم عليه عدلان بقيمته في الموضع الذي

= إذا كان محرما دون الأول ؛ وكذلك لو امر المحرم انسانا بأخذ الصيد فأمر للمأمور به انسانا آخر فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول لأن المأمور الأول لم يمثل امر الأمر فانه امره بالأخذ دون الأمر ، وإنما يجب الجزاء على الدال الأول إذا أخذ المدلول الصيد والدال محرم ، فأما إذا حل الدال عن احرامه قبل ان يأخذ المدلول الصيد فلا جزاء على الدال لأن فعله إنما يتم جنابة عند زوال معنى النفرة باثبات يد الأخذ عليه ، فإذا كان الدال عند ذلك حلالا لم يكن اخذ الغير في حقه أكثر تأثيرا من اخذه بنفسه ، ولو اخذه بنفسه لم يلزمه شيء ، فكذا إذا اخذه غيره بدلالته - اه ص ٨٠ .

(١) قوله « في الحرم » ساقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض ، م .

(٢) قال السرخسي شارحا متن المختصر : قال (فان قتل حلالان صيدا في الحرم بضربة واحدة فعلى كل واحد منهما نصف جزاء كامل) بخلاف ما إذا ضربه كل واحد منهما بضربة فانه يجب على كل واحد منهما ما تقتضيه ضربته ، لم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين لأن عند اتحاد فعلهما جميع الصيد صار متلفا لفعلهما فيضمن كل واحد منهما نصف الجزاء ، وعند اختلاف محل الفعل الجزء الذي تلف بضربة كل واحد منهما كان هو المختص باتلافه ، فعليه جزاؤه ، والباقي متلفا بفعلها فضائه عليها ؛ وقد قررنا هذا الفرق فيما أملينا من شرح الجامع - اه ص ٨٢ .

أصابه فيه^١ ، ثم يكون القاتل بالخيار إن شاء كفر بالهدى ، وإن شاء بالطعام^٢ ، وإن شاء بالصيام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف^٣ ، بلغنا ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما^٤ ؛ وقال محمد : الخيار إلى الحكمين

(١) ان كان الصيد يباع ويشترى في ذلك الموضع ، وإلا ففي اقرب المواضع من ذلك الموضع مما يباع ذلك الصيد ويشترى في ذلك الموضع مما له نظير من النعم أو لا نظير له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد والشافعي : فيما له نظير ينظر إلى نظيره من النعم الذي يشبهه في المنظر لا إلى القيمة ، حتى يجب في النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وفي الظبي شاة وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة ، وقال الشافعي : في الحمامة شاة ؛ وهو قول ابن أبي ليلى ، وزعم ان بينهما مشابة من حيث ان كل واحد منهما يعب ويهدر ، وفيما لا نظير له تعتبر القيمة - الخ ، كذا في ص ٨٢ من الشرح .

(٢) وفي ف « كفر بالطعام » .

(٣) كذا في شرح السرخسي ، وسقط قوله « وأبي يوسف » من الأصول الثلاثة ، والصواب اثباته ، كما ذكرناه من الشرح قبيل ذلك .

(٤) هذا البلاغ لم أجده بهذا اللفظ الذي يؤيد مذهب الشيخين ، وإنما رواه البيهقي في ج ٥ ص ٨٦ من سننه من طريق علي بن الجعد : أنبا شعبة عن الحكم قال سمعت مقسما في الذي يصيب الصيد لا يكون عنده جزاؤه ، قال : يقوم الصيد دراهم و تقوم الدراهم طعاما فيصوم لكل نصف صاع يوما ، قال شعبة : وقال لي أبان و أبو مريم : انه عن ابن عباس ، وذكر ابن حزم في ج ٤ ص ٢٥٣ من المحلى : روينا هذا من طريق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال : إذا أصاب المحرم الصيد فإن كان عنده جزاؤه ذبحه ، فإن لم يكن عنده جزؤه قوم جزاؤه دراهم ثم قومت الدراهم طعاما فصام مكان كل نصف صاع يوما . قال السرخسي في ص ٨٣ =

= من شرحه : و ابو حنيفة و ابو يوسف اخذا بقول ابن عباس فانه فسر المثل بالقيمة ، و المعنى التقهى يشهد له فان الحيوان لا مثل له من جنسه ، ألا ترى أن في حق من حقوق العباد يكون الحيوان مضمونا بالقيمة دون المثل ! فكذلك في حقوق الله ، و كما أن المثل منصوب عليه هنا فكذلك في حقوق العباد في قوله تعالى "فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" يوضحه ان المائلة بين الشيتين عند اتحاد الجنس ابلغ منه عند اختلاف الجنس ، فادام تكن النعمة مثلا للنعمة كيف تكون البدنة مثلا للنعمة ؟ و المثل من الأسماء المشتركة فمن ضرورة كون الشيء مثلا لغيره أن يكون ذلك الغير مثلا له ، ثم لا تكون النعمة مثلا للبدنة عند الإلتلاف فكذلك لا تكون البدنة مثلا للنعمة ، و إذا تعذر اعتبار المائلة صورة وجب اعتبارها بالمعنى و هو القيمة ، فأما قوله "من النعم" فقد قيل : فيه تقديم و تأخير ، و معناه : بخزاء مثل ما قتل يحكم به ذوا عدل منكم من النعم هديا بالغ الكعبة ، ثم ذكر الأصمعي و ابو عبيدة أن اسم « النعم » يتناول الأهلى و الوحشى جميعا ، و معناه : بخزاء قيمة ما قتل من النعم الوحشى ، و حمله على هذا اولى لأن قوله "بخزاء" مصدر و ما ذكر بعده وصف ، فانما يكون وصفا للذكور و ذلك إذا حمل على ما بينا - اهـ . قال فان اختار التكفير بالهدى فعليه الذبح في الحرم و التصديق بلحمه على الفقراء لقوله تعالى "هديا بالغ الكعبة" فالهدى اسم لما يهدى الى . و وضع معين ، و إن اختار الإطعام اشترى بالقيمة طعاما يقطع المساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة ، و إن اختار الصيام يصوم مكان طعام كل مسكين يوما ، و إن كان الواجب دون طعام مسكين فاما أن يطعم قدر الواجب و إما أن يصوم يوما كاملا ، فالصوم لا يكون أقل من يوم ، و عندنا يجوز له أن يختار الصوم مع القدرة على الهدى و الإطعام لقوله تعالى "أو عدل ذلك صياما ليذوق وبال امره" و حرف « أو » للتخيير (الى ان قال) و إذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد يشترى به الطعام عندنا ، فإذا اختار اداء الواجب بالطعام تعتبر قيمة الصيد لأنه هو الواجب الأصل ، =

فيما يوجبانه، فإن حكما به هديا نظر إلى نظيره من النعم الذي يشبهه^١ في المنظر، ولا ينظر إلى قيمته فيكون في الظبي شاة وفي الأرنب عناق أو جدى، وما لم يكن له نظير من النعم مثل الحمامة ونحوها فعليه^٢ القيمة؛ وإن حكم الحكمان بالطعام أو الصيام فعل كما قال أبو حنيفة، وقال ابن أبي ليلى: عليه في الحمامة قيمة شاة، وفي البيضة درهم. ٥
وإذا رمى الحلال صيدا من الحل في الحرم^٣ أو من الحرم في الحل^٤ فقتله فعليه جزاؤه^٥، وكذلك إرسال الكلب.

ولا يحل أكل ما ذبحه المحرم من الصيد؛ فإن^٦ أدى المحرم جزاءه = وإن اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع يوما عندنا - ٨٥ ص ٨٤ - ٨٥.
(١) كذا في ض، وفي بقية الأصول «تشبيه».

(٢) وفي ض، ف «فقيه».

(٣) كذا في ض، م؛ وفي الأصل «إلى الحل».

(٤) كذا في الأصل وكذا في م، ف؛ وفي ض «أو في الحرم من الحل».

(٥) إلا أن يكون الصيد والرامي في الحل فرماه ثم دخل الصيد الحرم فيصبيه فيه فينثد لا يلزمه الجزاء، لأنه في الرمي غير مرتكب للنهي، ولكن لا يحل تناول ذلك الصيد؛ وهذه هي المسألة المستثناة من أصل أبي حنيفة فإن عنده المعتبر حالة الرمي إلا في هذه المسألة خاصة فإنه اعتبر في حل تناول حالة الإضافة احتياطا، لأن الحل بالدكاة يحصل، وإنما يكون ذلك عند الإصابة فإن كان عند الإصابة الصيد صيدا الحرم لم يحل تناوله (وعلى هذا إرسال الكلب) - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ص ٨٥.

(٦) وفي ف، ض «فاذا».

ثم أكل منه^١ فعليه قيمة ما أكل منه في قول أبي حنيفة، وإن كان قتله غيره لم يكن عليه شيء فيما أكل، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه في أكله أيضا، ويستغفر الله تعالى .

وإذا أصاب^٢ الحلال صيدا في الحل فذبحه فلا بأس بأن

هـ يأكله المحرم .

محرم كسر بيضة صيد، قال: عليه قيمتها، فإن^٣ كان فيها فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا، آخذ له^٤ بالثقة . وكذلك إن ضرب بطن ظبي فطرح جنيئا ميتا ثم مات فعليه جزاؤهما جميعا، آخذ فيه^٥ بالثقة^٦ .

(١) سقط لفظ « منه » من ض، م .

(٢) كذا في ف، م؛ وكان في الأصل و كذا في ض « صاد » مكان « أصاب » .

(٣) كذا في الأصل و كذا في م؛ وفي ف، ض « وإن » .

(٤) قوله « آخذ له » لم يذكره في م .

(٥) وفي م « اخذ فيه » .

(٦) إنما أراد بقوله « أخذا بالثقة » الإشارة إلى الفرق بين هذا وبين الضمان

الواجب لحق العباد، فإن من ضرب بطن جارية فألقت جنيئا ميتا وماتت لما وجب هناك ضمان الأصل لم يجب ضمان الجنين لأن الجنين في حكم الجزء من وجه

وفي حكم النفس من وجه، والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط

فلا يجب في موضع الشك، فأما جزاء الصيد مبني على الاحتياط فلهذا رجع

شبه النفس في الجنين فأوجب عليه جزاءهما - اه ما قاله الشارح ص ٨٨ .

و إذا عطب الصيد^١ بفسقاط المحرم أو بحفيرة حفرها لئلا أو فزع منه الصيد فاشتد فتكسر فلا شيء عليه . وإن كان هو أفزعه أو حركه فهو ضامن له .

محرم اصطاد صيدا فأرسله محرم آخر من يده ،^٢ قال : لا شيء^٣ عليه^٤ ، وإن قتله في يده فعلى كل واحد منهما جزاؤه ، وعلى القاتل^٥ قيمته للذي كان في يده .

رجل أحرم و في يده صيد ، قال : عليه أن يرسله ، فإن أرسله من يده لإنسان^٦ قال : عليه قيمته للذي كان في يده في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف و محمد^٧ : لا شيء عليه استحسانا^٨ ؛ وإن^٩ أرسله الذي كان في يده ثم حل فوجده في يد رجل^{١٠} آخر^{١١} أخذه منه^{١٢} . و كات أحق به ، و إن كان صاده في إحرامه ثم أرسله فالذي في يده

(١) وفي ف ، ض « و ان عطب صيد » .

(٢-٣) لم يذكر لفظ « قال » في ض ، م ، وفيها « فلا شيء » .

(٣) وفي ف ، ض « عليها » .

(٤) سقط لفظ « انسان » من ف .

(٥) لم يذكر اسم « محمد » في ف .

(٦) من قوله « رجل احرم ... » س ٧ الى هنا ساقط من ض .

(٧) وفي ف « فان » .

(٨) وفي ف ، ض « في يدي رجل » .

(٩) سقط لفظ « آخر » من ف ، ض .

أحق به .

محرم قتل سباعا ، قال : إن كان السبع ^٢ ابتداءً فلا شيء عليه ،

(١) قال السرخسي شارحا لمختصر الحاكم : قال (و لو احرم وفي يده ظبي فعليه ان يرسله) لأن استدامة اليد عليه بعد الإحرام بمنزلة الإنشاء فان اليد مستدامة ، وكما ان انشاء اليد متلف معنى الصيدية فيه فالاستدامة كذلك ، قال (فان ارسله انسان من يده فعلى المرسل قيمته في قول ابي حنيفة) لذى اليد وهو القياس ، (وعلى قول ابي يوسف ومحمد لا شيء عليه استحسانا) وهو نظير اختلافهم فيمن اتلف على غيره شيئا من المعازف فأبو يوسف ومحمد قالوا : فعليه امر بالمعروف ونهى عن المنكر لأنه مأمور شرعا بإرساله فاذا كان ذلك مما يلزمه شرعا ففعل ذلك غيره لا يكون مستوجبا للضمان ، كن اراق نحر مسلم ؛ و ابو حنيفة يقول : الصيد قبل الإحرام كان ملكا له متقوما على حاله ولم يبطل ذلك بالإحرام ، ألا ترى ان الصيد لو كان في بيته بقي مملوكا متقوما على حاله ! فالذى ارسله من يده اتلف عليه ملكا متقوما فيضمن له ، بخلاف اراقة النحر على المسلم ، ثم الواجب عليه رفع يده ، ولو رفع بنفسه يرفعه على وجه لا يفوت ملكه بعد ما يحل من احرامه ، فاذا فوت هذا المرسل ملكه فقد زاد على ما يحق عليه فعليه فيكون ضامنا له ، وهذا طريقه أيضا في اتلاف المعازف ؛ و فرق بين هذا وبين ما اذا أخذ الصيد وهو محرم فقال : هناك لم يملكه بالأخذ ، فالمرسل لا يكون مفوتا عليه ملكا متقوما ، وهنا بالإحرام لم يبطل ملكه ، على ما قررنا ؛ والدليل على الفرق ان (المحرم اذا أخذ صيدا ثم أرسله فأخذ غيره ثم وجد المحرم في يده بعد ما حل فليس له ان يسترده منه ، ولو احرم وفي يده صيد فأرسله ثم وجد بعد ما حل في يده غيره كان له ان يسترده منه) فدل على الفرق بين فصلين -

اه ص ٨٩ .

(٢) سقط لفظ « السبع » من ف ، ض .

و إن كان هو ابتداء السبع فعليه قيمته لا يجاوز ' به دما ؛ و السباع كلها في ذلك ' سواء ما خلا الكلب و الذئب فإنه ليس عليه ٣ فيها شيء ٣ و إن ابتدأهما ، لأنه بلغني ' عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ' يقتل المحرم الفارة و الغراب و الحداة و العقرب و الحية و الكلب العقور ' .

(١) وفي ف ، ض « ولا يجاوز » .

(٢) وفي ض « في ذلك كلها » .

(٣-٣) وفي ف ، ض « شيء فيها » .

(٤) وفي ف ، ض « بلغنا » .

(٥) وفي ف ، ض « أنه قال » .

(٦) أسنده الإمام محمد في ص ٢٠٥ من موطئه : أخبرنا مالك ثنا نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلن جناح : الغراب و الفارة و العقرب و الحداة و الكلب العقور » ؛ أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب من قتلن وهو محرم فلا جناح عليه : العقرب و الفارة و الكلب العقور و الغراب و الحداة » - اهـ . و أخرجه الطائفي عن محمد بن المنذر ابن سعيد الهروي : حدثني احمد بن عبد الله بن محمد الكندي ثنا علي بن معبد انبا محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ثنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : يقتل المحرم الفارة و الحية و الكلب العقور و الحداة و العقرب - اهـ في ١١ . و أخرجه ابن المظفر و ابن خسرو من طريقه عن الحسين بن الحسين الأنطاكي عن احمد بن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة . و أخرجه ابن خسرو أيضا عن أبي الفضل بن خيرون عن أبي علي بن شاذان عن أبي نصر ابن اسمعيل عن عبد الله بن طاهر القزويني عن اسمعيل بن توبة القزويني عن =

و إن قتل القارن السبع ابتداء^٢ فعليه قيمتان لا يجاوز بهما دمين .
و كل ذى ناب من السباع و ذى مخلب من الطير مما لم يأت فيه أثر
إن^٣ ابتداءه محرم فقتله فعليه قيمته^٤ لا يجاوز به دما ، و إن ابتداءه السبع
أو ذو مخلب من الطير^٥ فلا شيء عليه . و في اليربوع و الأرنب قيمتهما^٦ .

= محمد عن أبي حنيفة - راجع ج ١ ص ٣٩٥ من جامع المسانيد . و أخرجه الإمامان
أبو يوسف و محمد في آثاريهما موقوفا على ابن عمر ؛ قال محمد : و به نأخذ ، و هو
قول أبي حنيفة ، و ما عدا عليك من السباع فقتله فلا شيء عليك - راجع ص ٦٤
من الآثار .

(١) و في ف ، « فان » .

(٢) و في ف ، ض « من غير ما ابتداء » .

(٣) كذا في ف ، ض ؛ و سقط حرف « ان » من الأصل .

(٤) و في ف « قيمة » .

(٥) سقط قوله « من الطير » من ف ، ض .

(٦) قال السرخسي شارحا متن المختصر : قال (و كل ذى ناب من السباع و كل ذى
مخلب من الطير في هذا الحكم سواء) على ما بينا ، و ذكر في بعض الروايات في
الحديث المستثنى مكان « الحدأة » « الغراب » و المراد به الأبقع الذي يأكل
الجيف و يخاط فانه يبتدىء بالأذى ، فأما العقعق فيجب الجزاء بقتله على المحرم لأنه
لا يبتدىء بالأذى ، و الخنزير و القرد يجب الجزاء بقتلهما على المحرم في قول
أبي يوسف ، و قال زفر : لا يجب لأن الخنزير بمنزلة الكلب العقور مؤذ بطبعه
و قد نذب الشرع الى قتله ، قال النبي صلى الله عليه و سلم « بعثت لكسر الصليب
و قتل الخنزير » ؛ ولكن أبو يوسف يقول بأنه متوحش لا يبتدىء بالأذى
غالبا فيكون نص التحريم متاولا له ، و كذلك السمور و الدلق يجب
الجزاء بقتلهما على المحرم ، و الفيل كذلك إذا كان وحشيا ، فأما الفارة =

و إذا بلغت قيمة المقتول حملا أو عناقا لم يحزه الحمل و العناق في الهدى ما لم تبلغ قيمة المقتول ثمن جذع عظيم من الضأن أو ثنى من غيرها ، فعليه الصدقة أو الصيام ؛ و هذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد و ابن أبي ليلى : يحزى ذلك في جزاء الصيد ، للآثار التي جاءت ، و لأن الرجل قد يسمى الثوب و الدراهم هديا ، ألا ترى أنه لو قال : لله على أن أهدي هذه الدراهم ، كان عليه أن يفعل ، و لأن الهدى قد يكون عناقا و جديا و فصيلا ؛ ألا ترى أنه لو أهدي ناقة فتجت كان ولدها هديا معها ينحر ! و لو كان غير هدى لتصدق به ٣ و لم ينحر ٢ .

= مستثناة في الحديث ، وحشيتها و أهلها سواء ، و السنور كذلك في رواية الحسن عن أبي حنيفة لا يجب الجزاء بقتله اهليا كان او وحشيا ، و في رواية هشام عن محمد ما كان منه بريئا فهو متوحش كالصيود يجب الجزاء بقتله على المحرم ، فأما الضب فليس في معنى الخمسة المستثناة لأنه لا يبتدى بالأذى فيجب الجزاء على المحرم بقتله ، (و كذلك الأرنب و اليربوع يجب بقتلها القيمة على المحرم) فأما هوام الأرض فلا شيء على المحرم في قتله غير أن في القنفذ روايتين عن أبي يوسف ؛ في إحدى الروايتين قال : هو نوع من الفارة ، و في رواية جعله كاليربوع - اه .

(١) وفي ف ، ض « و ما » .

(٢) وفي ف ، ض « غيرها » .

(٣) وفي ض « يتصدق به » و في م « لكان يتصدق به » .

(٤) و لكن أبو حنيفة يقول : اجوزه هديا تبعا لا مقصودا ، كما يجوز به التضحية تبعا لا مقصودا اذا نتجت الأضحية - اه ما قاله السرخسي في شرحه ج ٤ ص ٩٣ .

محرم رمى صيدا فجرحه ثم كفر عنه ثم رآه بعد ذلك فقتله ،
قال: عليه كفارة أخرى ، ولو لم يكفر عنه في الأولى لم يضره ،
ولم يكن عليه فيها شيء إذا كفر في هذه الأخيرة إلا ما نقصته
الجراحة الأولى ٣ .

٥ محرم جرح صيدا ثم كفر عنه قبل أن يموت ثم مات أجزته

(١) زاد السرخسي قبل هذه المسألة مسألة بيض النعامة ولم يذكرها هنا في
المختصر، فقال: قل (وفي بيض النعامة على المحرم القيمة) وفي الكتاب رواه
عن عمرو ابن مسعود رضى الله عنهما أنها أوجباً في بيض النعامة القيمة - اهـ
ص ٩٣ . قلت: أما رواية أمير المؤمنين عمر فذكره بلاغا في ج ٢ ص ٣٥٧ من
كتاب الحجّة، وأما رواية ابن مسعود فذكره مسندا في حجه ص ٣٥٨ فقال الراوى:
أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن خصيف الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود
عن أبيه أنه قال في بيض النعام يصيبه المحرم: إن فيه قيمته، وبهذا السند رواه
أبو يوسف في ص ١٠٥ من آثاره . وأخرجه الحافظ طحطا في مسنده من
طريقه عنه . وأخرجه ابن خمر و من طريق الحسن بن زياد و محمد بن الفضل
عنه بسنده المذكور - راجع ج ١ ص ٥٥٦ من جامع المسانيد . وسقط الحديث
من كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن .

(٢) وفي ف ، ض « الأول » .

(٣) قال السرخسي: (إلا ما نقصه الجرح الأول) يريد به إذا كفر بقيمة صيد
مجروح ، فأما إذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شيء آخر لأن الفصلين منه
جناية في إحرام واحد فيكون بمنزلة فعل واحد فلهذا لا يجب عليه إلا كفارة
واحدة ، وهذا لأن حكم الفعل الأول قبل التكفير باق فيجعل الثاني اتما له ،
فأما بعد التكفير قد انتهى حكم الفعل الأول فيكون الفعل الثاني جناية مبتدأة -
اهـ ص ٩٣ .

الكفارة التي أداها .

و إذا أحرَم الرجل و له في منزله صيد لم يكن عليه إرساله ، إنما يرسل ما يكون في يديه^١ .

و للحرَم أن يذبح الشاة و الدجاجة و البط الذي يكون عند الناس^٢ و كل ما ليس بصيد ، و الحمام أصله صيد فلا ينبغي للحرَم أن ه يذبح شيئاً منه .

و الذي يرخص فيه للحرَم^٣ من صيد البحر هو السمك خاصة ، و لا يرخص له في طير البحر لأنه ليس من صيد البحر لأنه مما يعيش في البر^٤ .

محرم صاد ظيئة فولدت عنده قبل أن يحل أو بعد ما حل^٥ ثم ١٠ ذبحها و ولدها في الحل أو في الحرَم فعليه جزاؤهما جميعاً^٦ .

(١) ألا ترى أنه كما يحرم عليه التعرض للصيد يحرم عليه التطيب و لبس المخيط و لا يلزمه إخراج شيء من ذلك من ملكه - كذا قال الشارح ص ٩٤ .
(٢) و المراد منه الكسرى الذي يكون في الحياض هو كالدجاج مستأنس بجنسه ، فأما البط الذي يطير فهو صيد يجب الجزاء فيه على الحرَم - قاله الشارح ص ٩٤ .
(٣) سقط لفظ « للحرَم » من ف ، ض .

(٤) و في ف ، ض « لأن هذا مما يعيش من البر » . ألا ترى أن ما يكون مائياً الأصل وإن كان قد يعيش في البر كالضفدع جعل مائياً باعتبار أصله حتى لا يجب على الحرَم بقتله شيء ! فكذلك ما يكون بري الأصل لا يرخص للحرَم فيه - اهـ ما قاله الشارح ص ٩٤ .

(٥) و في ف ، ض « يحل » .

(٦) سقط لفظ « جميعاً » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض ، م .

وأكره للحرم أن يشتري الصيد و أنهاء عنه . فان اشترى محرم من محرم أو حلال صيدا أمرته أن يخلى سبيله ، فان عطب في يده فعليه جزاؤه ، و على البائع أيضا جزاؤه إن كان محرما .
 و إذا صاد المحرم صيدا فخبسه عنده حتى مات فعليه جزاؤه ٥ . و إن كان لم يقتله .

محرم أو حلال أخرج صيدا من الحرم ، قال : يؤمر برده إلى الحرم و إرساله فيه ٣ . فان أرسله في الحل فعليه جزاؤه .
 وكل شيء صنعه المحرم بالصيد مما يتلفه أو يعرضه للتلف فعليه جزاؤه ، إلا أن يحيط عليه بأنه قد سلم منه ٥ .

(١) لأنه جان على الصيد بتسليمه الى المشتري مفوت لما كان مستحقا عليه من تخلية سبيله فكان ضامنا للجزاء - اهـ ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(٢) وفي ض « ثم » .

(٣) وهذا لأن كل فعل هو متعد في فعله فعليه نسخ ذلك الفعل ، قال صلى الله عليه وسلم : على اليد ما اخذت حتى ترد ، و نسخ فعله بأن يعيده كما كان - اهـ ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(٤) إلا أن يحيط العلم بأنه وصل الى الحرم سالما فحينئذ يبرأ عن جزائه ، كما إذا وصل المنصوب إلى يد المنصوب منه - كذا في الشرح ص ٩٥ .

(٥) وذلك بأن يجرحه فتندمل الجراحة بحيث لا يبقى لها اثر ، أو ينتف ريشه فيثبت مكانه آخر ، أو يقلع سنه فيثبت مكانه آخر فحينئذ لا يلزمه شيء في قول ابى حنيفة و محمد ، و قاسا هذا بالضممان الواجب في حق العباد فان ذلك يسقط إذا لم يبق للفعل اثر في الحل ، فكذا هنا ؛ و قال أبو يوسف : يلزمه صدقة باعتبار ما أوصل من الألم الى الصيد لأن باندمال الجراحة لم يتبين أن الألم =

و لا ينبغي للحلال أن يعين المحرم على ذبح الصيد لأنه معصية^١،
ولا يشتره منه^٢، وإن^٣ أعانه على شيء من ذلك لم يكن على الحلال
فيه إلا الاستغفار، وسواء أصاب المحرم الصيد بعمد أو خطأ^٤ . و^٥ كان
ذلك أول ما أصابه أو قد أصاب قبله، وعليه الجزاء في جميع ذلك^٥.

= لم يصل إليه؛ وقد روى عن أبي يوسف إعتبار الألم أيضا في الجنابة على حقوق
العباد حتى أوجب على الباطني ثمن الدواء و اجرة الطبيب الى ان تندمل الجراحة -
اه ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(١) والإعانة على المعصية معصية، وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم
المعين شريكا، ولأن الواجب عليه أن يأمره بالمعروف وينهاه عن التعرض
للصيد، فاذا اشتغل بالإعانة فقد أتى بضد ما هو واجب عليه فكان عاصيا فيه - اه
ما قاله الشارح ص ٩٦ .

(٢) وفي ف، ض «و إذا» .

(٣) وفي ض «تعمد أو خطأ» وفي م «عمدا أو خطأ» .

(٤) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «أو» .

(٥) وهذا لأن الله تعالى حرم على المحرم قتل الصيد مطلقا، وارتكاب ما هو
محرم بسبب الإحرام موجب للجزاء عمدا كان أو خطأ، فأما تقييده بالعمد في
الآية فليس لأجل الجزاء بل لأجل الوعيد المذكور في آخر الآية بقوله عز وجل
”ليذوق وبال امره“ الى قوله ”ومن عاد فينتقم الله منه“ وهذا الوعيد على
العمد دون الخطي، ثم ذكر العمد هنا للتنبيه لأن الدلالة قد قامت على أن صفة
العمدية في القتل مانعة من وجوب الكفارة لتحض الخطرية فذكره الله هنا
حتى يعلم أنه لما وجبت الكفارة هنا إذا كان الفعل عمدا وجب إذا كان خطأ
بطريق الأولى - اه ما قاله الشارح ص ٩٦ .

وإذا قتل الحلال الصيد في الحرم فعليه قيمته، وله^١ أن يهدي بها وأن يطعم، ولا يحزبه الصوم.

ومن دخل الحرم بصيد فعليه أن يرسله، فإن باعه ردّ البيع فيه إن كان قائماً، وإن كان قائماً فعليه جزاؤه. وكذلك بيع الحرم للصيد^٢ من محرم أو حلال فاسد.

رجل أدخل الحرم بازياً أو صقراً فعليه إرساله، فإن^٣ أرسله فجعل يقتل حمام الحرم لم يكن عليه من^٤ ذلك شيء. ولا خير فيما يترخص فيه أهل مكة من الحجل والبعاقيب؛ ولا يدخل شيء منه الحرم حياً. وإذا رمى صيداً بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فعليه جزاؤه، وأكره أكله، فإن كان الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم فرفيها السهم^٥ قال: لا شيء^٦ عليه ولا بأس بأكله^٧.

(١) وفي ض «وعليه».

(٢) وفي ف، ض «الصيد».

(٣) وفي ض «وان».

(٤) وفي م «في».

(٥) وفي ف، ض، م «يرخص».

(٦) فإن ذبحها قبل أن يدخلها الحرم فلا بأس بأن يتناولها في الحرم، لأنه إنما

أدخل اللحم في الحرم واللحم ليس بصيد - كذا قاله الشارح ص ٩٩.

(٧-٧) وفي م «فلا شيء» مكان «قال لا شيء».

(٨) لأننا إن اعتبرنا الرامي فهو حلال في الحل، وإن اعتبرنا جانب الصيد فهو =

وإذا رمى الصيد في الحل فيصيه السهم فيدخل الحرم فيموت فيه، قال: أستحسن ترك أكله، ولا جزاء فيه^١.

وإذا ذبح الهدى في جزاء الصيد بالكوفة وتصدق به أجزاء من الطعام إذا أصاب كل مسكين قيمة نصف صاع^٢ ولم يحزه من الهدى^٣. وإن أكل من جزاء الصيد فعليه قيمة ما أكل، فإن أكله كله^٤ ٥

بعد ما ذبحه بمسكه فعليه قيمته مذبوحة^٥، يتصدق به^٦، إن شاء على مسكين واحد^٧. وإن شاء على مساكين؛ وأما إذا حكم عليه بجزاء الصيد

= صيد الحل، وبمرور السهم في هواء الحرم لا تثبت حرمة الحرم في حق الصيد ولا في حق الرامي، والسهم ليس بمحل حرمة الحرم فلماذا لا يجب على الرامي شيء ولا بأس بأكله - اه ما قاله الشارح ص ٩٩ .

(١) قال السرخسي: قال (وإن جرح صيدا في الحل وهو حلال فدخل الحرم ثم مات فيه لم يكن عليه جزاءه) لأن فعله في وقت الجرح كان مباحا والسراية اثر الفعل فإذا لم يكن اصل فعله موجبا للجزاء لا يكون اثره موجبا، كن جرح مرتدا فأسلم ثم مات؛ وفي القياس لا بأس بأكل هذا الصيد لأن فعله كان مذكيا له موجبا للحل حتى لو مات في الحل حل تناوله (ولكنه كره أكله استحضانا) لما بينا أن حل التناول حكم يثبت عند زهوق الروح عنه وعند ذلك هو صيد الحرم، فاعتبار هذا الجانب يحرم التناول واعتبار جانب الجرح يبيح تناوله فيترجح الموجب للحرمة على الموجب للحل - اه ص ٩٩ .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة، وزاد في ض « من حنطة » .

(٣) قوله « فإن أكله كله » ساقط من ف، ولا بد منه .

(٤-٤) وفي ف « تصدق » وفي ض « تصدق به » .

(٥) سقط لفظ « واحد » من ف، ض .

طعاما فلا يعطى كل مسكين أكثر من نصف صاع ، فان أعطى كل مسكين نصف صاع ففضل منه مد تصدق به على مسكين ، فان حكم عليه بالصيام صام مكان 'نصف صاع' يوما ، فان فضل مد تصدق به إن شاء ، وإن شاء صام له يوما ، وله أن يفرق الصوم في جزاء الصيد ٣ .

محرم قتل جرادة ، قال : بلغنا عن عمر رضى الله عنه أنه قال :
تمرة خير من جرادة . وليس عليه في قتل البعوض و الذباب و النملة

(١-١) وفي ف ، ض « كل نصف صاع » .

(٢) وفي ف ، ض « صام يوما » .

(٣) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « من جزاء الصيد » . قال السرخسي :

(وله ان يفرق الصوم في جزاء الصيد) لأنه مطلق في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى " او عدل ذلك صياما ليدوق وبال امره " فان شاء تابع وان شاء فرق - اه ص ١٠١ .

(٤) سقط لفظ « انه » من الأصل ، و زيد من ض .

(٥) أسنده الإمام أبو يوسف في ص ١٠٥ من آثاره عن الإمام عن حماد عن إبراهيم في حديث كعب الأحبار عن عمر : تمرة خير من جرادة - اه . وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن فضل عن يزيد عن إبراهيم عن كعب أنه مرّت به جرادة فضرّ بها بسوط فأخذها فشواها فقالوا له فقال : هذا خطأ وأنا أحكم على نفسي في هذا درهما ، فأتى عمر فقال : انكم اهل حمص اكثر شيء دراهم ، تمرة خير من جرادة ؛ حدثنا ابو بكر نا ابو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عمر بمثله أو نحوه ؛ ورواه عن ابن عباس نا حفص ابن جعفر عن القاسم قال : سئل ابن عباس عن المحرم يصيب الجرادة فقال : تمرة خير من جرادة . وحديث عمر رواه الطحاوى والبيهقى أيضا ، وزواه مالك في الموطأ .

و الحلة^١ و القراد شيء. و أكره^٢ له قتل القملة، وما تصدق به فهو خير منها^٣.
 بيض صيد شواه محرم^٤؛ و أدى جزاءه فلا بأس على الحلال
 أو المحرم^٥ أن يأكله^٦، و جزاء البيض القيمة^٧، بلغنا عن عمر و عبد الله بن
 مسعود أنها قالوا: فيه القيمة^٨.

(١) كذا في ف، ض، م؛ و كان في الأصل «الحلم».

(٢) وفي ف، ض، م «يكره».

(٣) زاد الشارح هنا مسألة ليس هذا مقامها فقال ناقلا متن المختصر و شارحه:
 قال (ولا بأس للمحرم أن يقتل فان عمر رضى الله عنه اغتسل و هو محرم)
 و انما اورد هذا لأن من الناس من كره ذلك و يقول: ان الماء يقتل هوام
 الرأس؛ و ليس كذلك بل الماء لا يزيله إلا شعنا - اهـ ص ١٠١.

(٤) وفي ف، ض «المحرم».

(٥) سقط قوله «أو المحرم» من الأصل؛ و زيد من ف، ض.

(٦) وفي ض «أكله». قال السرخسي: قال (ولو أن حلالا أصاب بيضا من
 بيض الصيد فأعطاه محرما فشواه فعلى المحرم جزاؤه) لأن البيض أصل الصيد
 و قد أفسده المحرم بفعله فعليه جزاؤه (ولا بأس بأكله) بخلاف الصيد إذا
 قتله المحرم لأنه إنما يحرم بفعل المحرم ما يحتاج في حله إلى الذكاة و لا حاجة إلى الذكاة
 في حل تناول البيض، ألا ترى أن المسلم و المجوسى فيه سواء! فكذا المحرم و الحلال،
 و وجوب الجزاء على المحرم لا يوجب الحرمة، كما لو دل حلالا على صيد يلزمه
 الجزاء و لا يحرم به تناول الصيد - اهـ ص ١٠١.

(٧-٧) من قوله «و جزاء البيض» ساقط من الأصل، و زدناه من ض. و قدم
 تحرير الحديثين قبل ذلك في التعليق ص ٤٨.

محرم أصاب صيدا كثيرا^١ على وجه الإحلال والرفض لإحرامه،
 قال: عليه^٢ لذلك كله دم واحد^٣. ولو أصاب صيدا وهو حرام
 ثم أصاب آخر وهو على نيته في الإحرام فعليه جزاء لكل واحد منهما
 علاحة.

ولا يتصدق من جزاء الصيد على ولده ونوافله ولا على أبويه
 وأجداده؛ وإن^٤ أعطى منه ذميا أجزاء، وفقراء المسلمين أحب إلى^٥.
 وإذا بلغ جزاء الصيد جزورا فهو أحب إلى من أن يشتري بقيمته
 أغناما، وإن اشترى أغناما فذبحها وتصدق بها أجزاء^٦. وليس عليه أن

(١) كذا في ض، م؛ وكان في الأصل «كبيرا».

(٢-٣) وفي م «فعليه».

(٣) بخلاف ما إذا لم يكن على قصد رفض الإحرام لأنه قصد الجناية على الإحرام
 بقتل كل صيد فيلزمه جزاء كل صيد، وقد بينا أن حكم جزاء الصيد في حق
 المحرم ينبنى على قصده، حتى أن ضارب الفسطاط لا يكون ضامنا للجزاء،
 بخلاف ناصب الشبكة - اه ما قاله الشارح ص ١٠٢.

(٤) وفي ف، ض «كل».

(٥) وفي ض «فان».

(٦) قال الشارح: قال (ولا يتصدق من جزاء الصيد على والده وولده) بمنزلة
 الزكاة وصدة الفطر فانه مال وجب التصديق به لحق الله تعالى، (وان أعطى
 منه ذميا أجزاء) الا انه في رواية عن أبي يوسف حيث [قال] كل صدقة واجبة
 لا يجوز صرفها إلى فقراء أهل الذمة، وقد بينا هذه الفصول في كتاب الصوم
 فهو على ما ذكرنا ثم - اه ص ١٠٢.

(٧) زاد في ض بعد قوله «أجزاء» «وذبحه في يوم عرفة ويوم النحر
 أحب إلينا».

يعرف بالجزور في جزاء الصيد ولا أن يقلده ، وإن فعل لم يضره ؛
وكذلك هدى الإحصار والكفارات ٣ .

وإذا رمى الصيد وهو حلال ثم أحرم فليس عليه شيء . وإن
رمى طائراً على غصن شجرة أصلها في الحل أو في الحرم لم ينظر إلى أصلها
ونظر^٦ إلى موضع الطائر ، فإن كان ذلك الغصن في الحل فلا جزاء عليه .
فيه^٧ ، وإن كان في الحرم ففيه الجزاء^٨ . وأما في قطع الغصن فينظر
إلى أصل الشجرة ، فإن كان في الحل فله أن يقطعه ، وإن كان في الحرم^٩

(١) زاد في ض ، بعد قوله « أن يقلده » « أو بعضه في الحرم » وليس بشيء .

(٢) وفي ف ، ض « ولم يضره إن فعل » .

(٣) وكان المعنى فيه أن ما يكون نسكاً فالتشهير فيه أولى ليكون باعثاً لغيره على أن
يفعل مثل ما فعله ، فأما ما يكون كفارة فسيبه ارتكاب المحذور فالستر على نفسه
في مثله أولى من التشهير ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أصاب من
هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر الله عليه » - اهـ ما في الشرح ص ١٠٢ .

(٤-٤) وفي ض « فلا شيء عليه » .

(٥) وفي ف ، ض ، م « وإذا » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « ولم ينظر » .

(٧) وفي م « ينظر » .

(٨) سقط لفظ « فيه » من م .

(٩) وفي م « فعليه فيه الجزاء » . لأن قوام الصيد ليس بالغصن ، قال الله تعالى
« أو لم يروا إلى الطير مسخرات في جو السماء ما يمسكهن إلا الله » فكان الاعتبار
فيه موضع الصيد ، فإن كان ذلك الموضع من هواء الحرم فالصيد صيد الحرم ،
وإن كان من هواء الحل فالصيد صيد الحل - اهـ ، كذا في الشرح ص ١٠٣ .

(١٠) كذا في ف ، ض ، م ؛ وزاد في الأصل « أو بعضه في الحرم » .

فليس له^١ أن يقطع الغصن^٢ .

ولا يقطع من شجر الحرم ما نبت^٣ بنفسه مما لا ينبت الناس ، فإن قطعه رجل حلال أو محرم أو حارن فعليه قيمته ، وأما ما أنبت إنسان^٤ مما ينبت بنفسه أو مما ينبت الناس أو ينبت بنفسه مما ينبت الناس فلا بأس بقطعه .

(١) وفي الأصل « عليه » مكان « له » .

(٢) لأن قوام الأغصان بالشجرة فينظر الى اصل الشجرة فيجعل حكم الأغصان حكم اصلها ، وإن كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهو من شجر الحرم ايضا لأنه اجتمع فيه المعنى الموجب للحظر والموجب للحل فهو بمنزلة صيد قائم بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم يكون من صيد الحرم ، بخلاف ما اذا كانت قوائم الصيد في الحل ورأسه في الحرم فإن قوامه بقوائمه دون رأسه ، الا ان يكون قائما ورأسه في الحرم فحينئذ قوامه بجميع بدنه ، فإن كان جزء منه في الحرم فهو بمنزلة صيد الحرم - ٥١ ما قاله الشارح ص ١٠٣ .

(٣) وفي ف ، م « ينبت » .

(٤) وفي ف ، ض ، م « الناس » .

(٥) قال الشارح : ثم الأصل في حرمة اشجار الحرم قوله صلى الله عليه وسلم « لا يختل خلاها ولا يعضد شوكها » قال هشام : سألت مجدا عن معنى هذا اللفظ فقال : كل ما لا يقوم على ساق ؛ و روى ان عمر رضى الله عنه قطع دوحة كانت في موضع الطواف تؤذى الطائفين فتصدق بقيمتها ؛ و حرمة اشجار الحرم كحرمة صيد الحرم فإن صيد الحرم يأوى الى اشجار الحرم ويستظل بظلها ويتخذ الأوكار على اغصانها فكما تجب القيمة في صيد الحرم على من اتلفه فكذلك تجب القيمة على من قطعه ، (و شجر الحرم ما ينبت بنفسه لا ما ينبت الناس ، واما =

وإن

وإن قطع رجلان شجرة من الحرم بما لا يقطع فعليها قيمة واحدة، ولا يجوز 'فيها' الصيام، إنما يهدى أو يطعم لكل مسكين ٣ نصف صاع حنطة بقيمتها' بالغة ما بلغت. ولا أحب له أن ينتفع بتلك الشجرة التي غرم قيمتها، وإن انتفع بها فلا شيء عليه. وإن غرسها فنبئت فله أن يقطعها ويصنع بها ما شاء. وما تكسر من شجر الحرم ٥ و يبس حتى سقط فلا بأس بالانتفاع به.

ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع إلا الإذخر فإنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيه؛ وهذا قول أبي حنيفة

= ما ينبته الناس عادة ليس له حرمة الحرم سواء انبته انسان او نبت بنفسه) لأن الناس يزرعون ويحصدون في الحرم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير تكبير منكر ولا زجر زاجر، (فأما ما لا ينبته الناس عادة إذا انبته انسان فلا شيء عليه في قطعه ايضا) لأنه ملكه و التحق فعله بما ينبته الناس عادة (فأما إذا نبت بنفسه فله حرمة الحرم وان كان مملوكا لإنسان بأن نبت في ملكه) حتى قالوا: لو نبت في ملك رجل أم غيلان فقطعه انسان (فعليه قيمته للملكه وعليه قيمته لحق الشرع) بمنزلة لو قتل صيدا مملوكا في الحرم - اه ص ١٠٣.

(١) وفي م «ولا يجزى».

(٢) وفي ض «فيه».

(٣) سقط قوله «لكل مسكين» من ف، ض، م.

(٤) وفي ف، ض «ثمها».

(٥) اسنده في كتاب الحجة: اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا يزيد بن ابي زياد عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم =

و محمد، و قال أبو يوسف: لا بأس بأن يرعى الحشيش ولا يحتش؛
و قال ابن أبي ليلى: 'يحتش ويرعى'.

= فتح مكة: ان هذه حرم الله حرمة يوم خلق السموات و الأرض و الشمس
و القمر و وضعها بين هذين الأخشين، لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي
و لم تحل لي إلا ساعة من النهار، لا يختلئ خلاها ولا يعصده شجرها ولا يرفع
لقطتها الا لمنشد؛ فقال العباس رضى الله عنه: الا الإذخر لا غنى بأهل مكة
عنه لقبورهم و لبيوتهم؟ فقال صلى الله عليه وسلم: الا الإذخر؛ و قال محمد:
قرن صلى الله عليه وسلم الصيد مع الشجر و ليس بينهما افتراق - اه راجع ج ٢
ص ٤٠٩ من كتاب الحجة. قالت: الحديث هذا رواه البخارى وغيره من
اصحاب الصحاح و السنن و غيرهم، معروف عندهم.

(١) (و على قول ابن ليلى لا بأس بأن يحتش ويرعى) لأجل البلوى و الضرورة
فيه فانه يشق على الناس حمل علف الدواب من خارج الحرم، و لكن أبو حنيفة
و محمد استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم «لا يختلئ خلاها» ولا يعصده شوكتها،
و فى الاحتشاش ارتكاب النهى، و كذلك فى رعى الدواب لأن مشافرة الدواب
كالمناجل، و انما تعتبر البلوى فيما ليس فيه نص بخلافه، فأما مع وجود النص
لا معتبر به - اه ما قاله الشارح ص ١٠٤.

(٢) زاد الشارح هنا مسألتين ناقلا عن المتن، و سقطتا من نسخنا؛ فقال: قال
(ولا بأس بأخذ الكمأة فى الحرم) لأنه ليس من نبات الحرم بل هو مودع
فيه، (و كذلك لا بأس بأخذ حجارة الحرم) و قد نقل عن ابن عباس و ابن
عمر رضى الله عنهم انها كرها ذلك و لكننا نأخذ بالعادة الظاهرة بين
الناس باخراج القدور و نحوها من الحرم، و لأن الانتفاع بالحجر فى الحرم
مباح و ما يجوز الانتفاع به فى الحرم يجوز اخراجه من الحرم ايضا؛ ثم حرمة
الحرم خاصة بمكة عندنا و ليس للدينة حرمة الحرم فى حق الصيود و الأشجار =

و إذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه في الكفارة قيمته ' غير معلم ' .

= ونحوها ، وقال الشافعي : للدينة حرمة الحرم حتى ان من قتل صيدا فيها فعليه الجزاء لقوله صلى الله عليه وسلم « ان ابراهيم عليه السلام حرم مكة وانا احرم ما بين لابتيها » يعنى المدينة ، وقال « من رأيتموه يصطاد في المدينة فخذوا ثيابه » ؛ وحجتنا في ذلك ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى بعض الصبيان بالمدينة طائرا فطار من يده فجعل يتأسف على ذلك و رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يا ابا عمير ما فعل النغير ؟ اسم ذلك الطير وهو طير صغير مثل العصفور ، ولو كانت للصيد في المدينة حرمة الحرم لما ناوله رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيا ، ولأن هذه بقعة يجوز دخولها بغير احرام فتكون قياس سائر البلدان ، بخلاف الحرم فانه ليس لأحد ان يدخلها الا محرما - انتهى ما ذكره الشارح في شرح المختصر ص ١٠٥ .

(١) قال السرخسي : قال (و إذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه الكفارة غير قيمته معلما) لأن وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيدية فكونه معلما صفة عارضة ليست من الصيدية في شيء لأن معنى الصيدية في تنفره و بكونه معلما ينتقص ذلك و لا يزداد لأن توحشه من الناس يقل اذا كان معلما فلا يجوز أن يكون ذلك زائدا في الجزاء ، بخلاف ما إذا كان مملوكا لإنسان فان متلفه يفرم قيمته معلما لأن وجوب القيمة هناك باعتبار المالية و ماليته بكونه منتفعابه و ذلك يزداد بكونه معلما ؛ و كذلك الحمامة إذا كانت تجيء من موضع كذا ففي ضمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى و في ضمان قيمتها للعباد يعتبر ، فأما إذا كانت تصوت فتزداد قيمتها لذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء روايتان ، في احدهما الروايتين لا يعتبر لأنه ليس من معنى الصيدية في شيء ، و في رواية أخرى يعتبر لأنه وصف ثابت بأصل الحلقة ، بمنزلة الحمام إذا كان مطوقا - اه ص ١٠٥ .

(٢) زاده السرخسي مسألة في آخر الباب سقطت من أصولنا فقال : قال (و إذا

باب المحصر

و يبعث المحصر بالحج بشن^١ هدى يشتري له بمكة فيذبح عنه يوم
النحر ويحل وعليه عمرة وحجة، فاذا بعث به فان شاء أقام مكانه
وإن شاء رجع^٢ وليس عليه أن يقصر، وقال أبو يوسف: إن قصر فحسن^٣.
و المحصر بالعمرة يواعدهم يوما يذبح فيه الهدى عنه^٤، فاذا ذبح

= اضطر المحرم إلى قتل الصيد فلا بأس بأن يقتله لياكل من لحمه ويؤدى الجزاء
وقد بينا هذا فيما سبق، اورد في كتاب اختلاف زفر ويعقوب انه إذا اضطر
الى ميتة أو صيد فعلى قول ابى حنيفة و ابى يوسف يتناول من هذا الصيد
ويؤدى الجزاء، وعلى قول زفر يتناول من الميتة لأنه لو قتل الصيد صار ميتة
فيكون جامعا بين اكل الميتة و قتل الصيد وله عن احدهما غنية بأن يتناول
الميتة، ولكننا نقول: حرمة الميتة اغلظ، ألا ترى ان حرمة الصيد ترتفع
بالخروج من الإحرام و حرمة الميتة لا، فعليه ان يتحرز عن اغلظ الحرمتين
بالإقدام على اهونها! و قتل الصيد وإن كان محظور الإحرام ولكنه عند
الضرورة لا بأس به، كالحلق عند الأذى، فلهذا يقتل الصيد ويتناول من لحمه
ويؤدى الجزاء - اه ما فى الشرح ج ٤ ص ١٠٥ .

(١) كذا فى ف، ض، م؛ وفى الأصل « ثمن » .

(٢-٣) كذا فى ف، ض الا لفظ « ليس » فانه سقط منهما؛ ومن قوله « وليس
عليه ... » لم يذكر فى الأصل . قال السرخسى فى شرحه: قال (ثم إذا بعث
بالهدى الى الحرم فذبح عنه فليس عليه حلق ولا تقصير فى قول ابى حنيفة ومجد،
خلافا لأبى يوسف) وقد بينا هذا، و قال الشافعى: الحلق نسك فعلى المحصر ان
يأتى به - اه ص ١٠٧ .

(٣) بسقط لفظ « عنه » من الأصل؛ وزيد من ف، ض .

حل^١ و عليه عمرة مكانها^٢ . و القارن^٣ يبعث بهدين^٤ فاذا ذبحا و حل فعليه^٥ عمرتان و حجة يقضيها^٦ بقران أو إفراد كما يشاء^٧ .

و إذا بعث المحصر بالهدى ثم قدر على الذهاب و إدراك الهدى قبل أن يذبح لم يسهه أن يقيم ، و لم يحل بالهدى إن أقام ، و إن لم يقدر على إدراكه أجزأه استحسانا .

و الإحصار بالمرض و العدو سواء . و كذلك المرأة تحرم بالحج و ليس لها محرم يخرج^٨ معها فهي بمنزلة المحصر . و كذلك إن أهلت بحجة سوى حجة الإسلام فمنعها زوجها و^٩ حللها فعليها هدى و عمرة و حجة ، و تحليله لها أن ينهاها^{١٠} و يصنع بها أدنى ما يحرم عليها^{١١} في الإحرام من قصر ظفر أو غيره^{١٢} ؛ و لا يكون التحليل بالنهي و لا بقوله^{١٣} « قد حللتك » . و كذلك المملوك يهل بغير إذن مولاه .

(١-١) وفي ف ، ض « و كان عليه عمرة فقط » .

(٢) وفي ف ، ض « و إن كان قارنا » .

(٣-٣) وفي ف ، ض « فينحران منه يوم النحر ويحل وعليه » .

(٤) وفي ض « يقضيها » .

(٥) وفي ف ، ض « كما يشاء » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « يحرم » .

(٧) سقط الواو من الأصل ، و زيد من ف ، ض .

(٨) وفي ض « يمنعا » .

(٩) وفي ف ، ض « عليه » .

(١٠) وفي ض « وغيره » .

وإذا بعث المحصر بالحج ' يهدين ' حل بأولهما . وإن حل المحصر قبل أن ينحر عنه هديه فعليه دم لإحلاله ، ويعود ' حراما كما كان حتى ينحر عنه هديه . فإن كان المحصر معسرا لم يحل أبدا إلا بدم .
وكل شيء صنعه ' المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة المحرم الذي ليس بمحصر .^٥

وإذا قدر المحصر على الذهاب إلى مكة فضى وأدرك هديه صنع به ما شاء .^٦

(١) كذا في ف ، ض ؛ وسقط قوله « بالحج » من الأصل .

(٢) وفي ف ، ض « هدين » .

(٣) وفي ض « وهو يعود » .

(٤) وفي ف « فعله » مكان « صنعه » .

(٥) قال الشارح : قال (وكل شيء صنعه المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة المحرم الذي ليس بمحصر) وكذلك إن ذبح عن المحصر هديه في غير الحرم فإنه يبقى حراما على حاله حتى يبعث بهدى فيذبح عنه في الحرم ، وإن كان قد حل قبل ذلك فعليه دم لإحلاله سواء كان عالما به أو لم يكن عالما - اه ص ١١٣ .

(٦) زاد في ف ، ض بعد قوله « ما شاء » « إن شاء باع وإن شاء ذبح » . قال

السرخسي : (إذا بعث بالهدى ثم زال الإحصار) فالمسألة على ثلاثة أوجه (إن كان يقدر على ادراك الحج والهدى جميعا فعليه أن يتوجه لأداء الحج وليتس له أن يتحلل بالهدى) لأن ذلك كان للعجز عن أداء الحج فكان في حكم البذل وقد قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبذل فسقط اعتبار البذل ويلزمه أن يتوجه (فإذا أدرك هديه صنع به ما شاء) لأنه ملكه وقد كان عينه لمقصود وقد استغنى عنه ، (وإن كان لا يقدر على ادراك الحج والهدى جميعا لا يلزمه

(=التوجه) لأن العجز عن اداء اعمال لم يتعدم بزوال الإحصار فكان له ان يتحلل بالهدى، وان توجه ليتحلل بأعمال العمرة فله ذلك لأنه فائت الحج، وفائت الحج يتحلل بأعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لا يلزمه قضاء العمرة، (وأما إذا قدر على ادراك الحج ولم يقدر على ادراك الهدى) وانما يتصور هذا عند أبي حنيفة لا عندهما لأن عندهما هذا الهدى يختص بيوم النحر فلا يتصور ادراك الحج دون الهدى ثم (في قياس قول أبي حنيفة يلزمه ان يتوجه، وليس له ان يتحلل بالهدى) وهو قول زفر لأن العجز عن اداء الأعمال قد ارتفع بزوال الإحصار، وقد بينا ان حكم البدل يسقط اعتباره إذا قدر على الأصل فيلزمه ان يتوجه (ولكنه استحسن فقال: له ان يتحلل بالهدى) لأنه لو توجه ضاع ماله فان الهدى ملكه جعله لمقصود وهو التحلل، فان كان لا يدركه ولا يتحلل به يضيع ماله وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان الخوف على نفسه عذرا له في التحلل فكذلك الخوف على ماله (والأفضل له ان يتوجه) لأنه اقرب إلى الوفاء بما وعد وهو اداء ما شرع فيه؛ قال: (وكذلك المرأة تحرم بالحج وليس لها محرم ولا زوج يخرج معها فهي بمنزلة المحصر) وهذا بناء على ان المرأة لا يجوز لها ان تخرج لسفر الحج الا مع محرم او زوج عندنا لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومعها زوجها او ذو رحم محرم منها، فقام رجل فقال: اني اريد الخروج في غزوة كذا وان امرأتى تريد الحج فماذا اصنع؟ فقال صلى الله عليه وسلم: اخرج معها ولا تفارقها؛ ففي هذا دليل على انهم فهموا من السفر الذي ذكره سفر الحج حتى قال السائل ما قال، وفي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزوج بان يترك الغزو ويخرج معها دليل على انه ليس لها ان تخرج الا مع زوج او محرم، والمعنى في ذلك انها تنشى سفرا عن اختيار فلا يحل لها ذلك الا مع زوج او محرم كسائر الأسفار، بخلاف المهاجرة فانها لا تنشى سفرا ولكنها تقصد النجاة، ألا ترى =

= انه لو وصلت الى جيش من المسلمين في دار الحرب حتى صارت آمنة لم يكن لها ان تسافر بعد ذلك من غير محرم ولأنها مضطرة هناك لخوفها على نفسها! ألا ترى ان العدة هناك لا تمنعها من الخروج! وهنا لو كانت معتدة لم يكن لها ان تخرج للحج، وتأثير فقد المحرم في المنع من السفر كتأثير العدة، فاذا منعت من الخروج لسفر الحج بسبب العدة فكذلك بسبب فقد المحرم، وهذا لأن المرأة عرضة للفتنة وباجتماع النساء ترداد الفتنة ولا ترتفع وانما ترتفع بحفظها ولا يطعم فيها وذلك المحرم، وتفسير من لا يحل له نكاحها على التأيد بسبب قرابة او رضاع او مباهرة؛ ألا ترى انه يجوز له ان يخلو بها لأنه لا يطعم فيها اذا علم انها محرمة عليه ابدا فكذلك يسافر بها؛ قال (ويستوى فيه ان يكون المحرم حرا او مملوكا مسلما او كافرا) لأن كل ذي دين يقوم بحفظ محارمه إلا ان يكون مجوسيا حينئذ لا تخرج معه لأنه يعتقد اباحتها له فلا ينقطع طمعه عنها فلهذا لا تسافر معه ولا يخلو بها؛ اذا عرفنا هذا فنقول: (اذا لم تجد المحرم وقد احرمت بحجة الإسلام فهي ممنوعة من الخروج شرعا فصارت كالمحصر تبعث بالهدى فتتحلل به، وان كانت ذات زوج وارادت ان تخرج لحجة الإسلام مع المحرم فليس للزوج ان يمنعها من الخروج) عندنا لأن فرض الحج يتوجه عليها باستجماع الشرائط فكان ذلك مستثنى من حق الزوج، وبسبب عقد النكاح لا يثبت عليها للزوج ولاية المنع من اداء الفرائض، ألا ترى انه لا يمنعها من صيام شهر رمضان! والمولى لا يمنع مملوكه من اداء الصلاة لأن ذلك مستثنى من حقه! فهذا مثله، بخلاف ما اذا لم تجد محرما فان هناك الفرض لم يتوجه عليها لانعدام شرائطه (حتى لو كانت لا تحتاج الى سفر) بأن كان بينها وبين مكة دون مسيرة ثلاثة أيام (فليس للزوج ان يمنعها وان لم تجد محرما) لأن اشتراط المحرم للسفر لما دونه، وأما حج التطوع فالخروج لأجله لم يصر مستثنى من حق الزوج (فاذا احرمت بحجة التطوع كان للزوج ان يمنعها ويحلها) إلا ان هنا لا يتأخر تحليلها إياها إلى ذبح الهدى ولكن يحللها من =

وإذا ذبح عن المحصر هديه في غير الحرم لم يجزه ، فإن حل في موضعه ثم علم بذلك قال: يعود حراما وعليه دم لإحلاله ، ويبعث بدم لإحصاره^١ إن كان الإحصار باقيا .

و يجزيه لهدى الإحصار الجذع العظيم من الضأن والثني من غيرها^٢ .
فإن أكل منه الذي هو معه بعد ما ذبحه فهو ضامن لقيمة ما أكل ، ويتصدق^٣ به هـ

= ساعته (وعليها هدى) لتعجيل الإحلال (وعمرة وحجة) لصحة شروعاتها في الحج بخلاف حجة الإسلام لأن هناك لا تحلل إلا بالهدى لأن هناك لا حق للزوج في منعها لو وجدت محرما ، وإنما تعذر عليها الخروج لفقد الحرم فلا تحلل إلا بالهدى وهنا تعذر الخروج لحق الزوج ، وكما لا يكون لها أن تبطل حق الزوج لا يكون لها أن تؤخر حق الزوج فكان له أن يحللها من ساعته (وتحليله لها أن ينهاها ويصنع بها أدنى ما يحرم عليها) في الإحرام (من قص ظفر ونحوه ولا يكون التحليل بالنهي ولا بقوله « قد حللتك ») لأن عقد الإحرام قد صح فلا يصح الخروج إلا بارتكاب محظوره وذلك لا يحصل بقوله « حللتك » وهو نظير الصوم إذا صح الشروع فيه لا يصير خارجا إلا بارتكاب محظوره ، حتى إن الزوج لو نهاها عن صوم التطوع لا يصير خارجة عن الصوم بمجرد نهيه (وكذلك المملوك يهل بغير إذن مولاه) فلمولى أن يحلله إقامه حقه في خدمته ومنافعه، والمملوك في هذا كالزوجة في حجة التطوع على ما بينا - اهـ ص ١١٠-١١٢ .
بلاختصار والتغير ملقطا . قلت : هذه المسائل المتعلقة بأحرام الحج والعمرة للنساء شرحها السرخسي هنا ، ذكرها الحاكم في ابتداء باب المحصر ص ٤٦٣ .

(١) وفي ف « وإن » .

(٢) وفي ف ، ض « الإحصار » .

(٣) وفي ف ، ض « غيرهما » .

(٤) وفي ف ، ض « فيتصدق » .

عن المحصر . فان 'أقدم مكة' فطاف وسمى لعمرته و حجته ثم خرج إلى بعض الآفاق قبل أن يقف بعرفة فأحصر، قال: يبعث بهدى يحل به ، و عليه حجة و عمرة مكان حجته ، و ليس عمرة مكان عمرته لانه قد فرغ منها ، و يقصر و عليه دم لانه قصر في غير مكة . و إذا وقف بعرفة ثم أحصر ه لم يكن محصرا 'لانه قد فرغ' من حجته و لكن يكون حراما حتى يصل إلى البيت فيطوف طواف الزيارة و طواف الصدر ، و يحلق أو يقصر ، و عليه ترك الوقوف بالمزدلفة دم ، و لرمى الجمار دم ، و لتأخير الحلق دم ، و لتأخير الطواف دم في قول أبي حنيفة ؛ و قال أبو يوسف و محمد : ليس عليه لتأخير الحلق و الطواف شيء .

١٠ و إذا قدم الحاج مكة فأحصر بها لم يكن محصرا بها ٣ . و إذا بعث القارن

(١-١) و في ض «قدم رجل مكة» .

(٢-٢) كذا في ف ، ض ؛ و في الأصل «لانه فرغ» .

(٣) و ذكر على بن الجعد عن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة عن المحرم يحصر في الحرم ، فقال : لا يكون محصرا ، فقلت : أليس ان النبي صلى الله عليه و سلم أحصر بالحديبية و هى من الحرم ؟ فقال : ان مكة يومئذ كانت دار الحرب ، فأما اليوم فهى دار الإسلام فلا يتحقق الإحصار فيها ؛ قال أبو يوسف : و إنما أنا أقول : إذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه و بين البيت فهو محصر ؛ و الأصح ان يقول : إذا كان محررا بالحج فان منع من الوقوف و طواف الزيارة جميعا فهو محصر ، و ان لم يمنع من أحدهما لا يكون محصرا لانه ان لم يكن ممنوعا من الطواف يمكنه ان يصبر حتى يفوته الحج فيتحلل بالطواف و السعى ، و إن =

بهديين ولم يبين أيهما للحج و^١. أيهما للعمرة لم يضره^٢.
رجل أهل بعمرتين معا فسار إلى مكة ليقضيها ثم أحصر، قال:
يبعث بهدي واحد يحل به من عمرة واحدة لأنه حيث سار صار رافضا
لإحداهما و عليه هدي^٣ لرفضها و عليه عمرتان، وإن لم يكن سار^٤
ولا أخذ في شيء من عملهما حتى أحصر، قال: يبعث بهديين لهما فاذا
بحرا عنه حل وكانت عليه عمرتان^٥.

= لم يكن ممنوعا من الوقوف يمكنه أن يقف بعرفة ليتم حجه، وإن كان ممنوعا
منها، فقد تعذر عليه الإتمام والتحل بالطواف فيكون محصرا، كما لو أحصر في
الحل - اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١١٤ .

(١) وفي ف، ض «او» .

(٢) ثم المذهب عند أبي حنيفة أن دم الإحصار لا يختص بيوم النحر، حتى
لو واعد المبعوث على يده بأن يذبح عنه في أول أيام العشر جاز، وعند أبي يوسف
ومجد يختص بيوم النحر، فالإهداء دم يتحلل به من إحرام الحج فيختص بيوم
النحر، كهدى المتعة والقران، وأبو حنيفة يقول: إن الله تعالى نص في هدي
الإحصار على مكان بقوله "حتى يبلغ الهدى محله" فالتقييد بالزمان زيادة عليه
فلا يجب بالرأى، ثم هذا بمنزلة دماء الكفارات فانه يجب للإحلال قبل أوائه
ولهذا لا يباح تناول منه، ودماء الكفارات تختص بالحرم ولا تختص بيوم
النحر، بخلاف دم المتعة والقران فانه نسك يباح تناول منه بمنزلة الأضحية -
اه ما قاله الشارح في شرح هذا القول، راجع ص ١٠٩ منه .

(٣) وفي ف، ض، م «دم» مكان «هدى» .

(٤-٤) وفي ف، ض «لم يسر» .

(٥) زاد في ض «وفي قول مجد لا يلزمه الا واحدة» .

رجل أهل بشيء واحد لا ينوى به حجة ولا عمرة ثم أحصر ،
 قال : يبعث بهدى فيحل به وعليه عمرة استحساناً ، ولو لم يحصر كان
 له أن يختار إن شاء عمرة وإن شاء حجة ما لم يطف بالبيت ، فإذا
 طاف قبل أن ينوى شيئاً جعلته عمرة . (وكذلك لو جامع قبل أن
 ينوى شيئاً جعلته عمرة ' وعليه دم الجماع وعمرة وقضاؤها ' ،
 ولو أهل بشيء واحد وسماه ثم نسيه وأحصر بعث بهدى واحد فحل
 به ، وعليه عمرة وحجة . وكذلك إن لم يحصر وصل إلى البيت
 رأيت له أن يجعله عمرة وحجة ، أخذ له في ذلك بالثقة ، ويكون
 عليه ما يكون^١ على القارن . ولو جامع قبل أن يصل إلى البيت وقبل
 أن ينوى أن تكون عمرة وحجة فعليه هدى واحد للجماع ، ويجعل
 إحرامه للعمرة وحجة^٢ . ولو أهل بشيئين ثم نسيهما ثم أحصر بعث
 بهديين ، فإذا ذبحا عنه وحل كانت^٣ عليه عمرتان وحجة ، أجعله بمنزلة
 (١-١) سقط قوله « وعليه دم الجماع - الخ » من الأصليون ، وزيد من ض .
 (٢) سقط لفظ « يكون » من الأصل ، وزيد من ف ، ض .

(٣) وليس عليه دم القران لأن دم القران إنما يلزمه عند صحة النسكين ،
 قال (ولو جامع بعد ما نوى أن يجعلها عمرة وحجة ولم يلبس بهما فعليه دمان) لأنه
 يتيقن بعد ما لبس بهما أنه محرم بأحرامين بطريقة إضافة أحد الإحرامين إلى الآخر
 فعليه دمان للجماع ، وحكمه في القضاء مثل الأول كما بينا - اهـ ما قاله السرخسي

ج ٤ ص ١١٧ .

(٤) وفي ف ، ض « وإذا » .

(هـ) وفي ف « وكان » .

القارن وأضع أمره على ما يهل 'به الناس' أستحسن ذلك، وكان القياس أن يكون عليه 'حجتان وعمرتان' .
 وإن لم يحصر و وصل إلى البيت جعل إحرامه عمرة و حجة وعمل ما يعمل ٣ القارن، وكان القياس أن يقضى عمرة و حجة مع الناس، و عليه دم القران، و عليه دم آخر و عمره و حجة، فإن كان الذى ٥ أهل به حجتين فقد قضى إحداهما، و عليه لرفض الأخرى هذا الدم، و عليه عمرة و حجة مكانها؛ وإن كان إهلاله بعمرتين فقد قضى إحداهما، و عليه لرفض الأخرى ذلك الدم و عمرة .

باب الجماع

وإذا جامع الرجل امرأته و هما مهلان بالحج قبل أن يقفا بعرة ١٠ فعلى كل واحد منهما شاة، و يمضيان فى حجتهم، و عليهما الحج من قابل ٤

(١-١) وفى ف، ض « الناس به » .

(٢-٢) وفى ف، ض « عمرتان وحجتان » .

(٣) وفى ف، ض « يفعله » .

(٤) وهكذا روى عن الصحابة: عمر و على و ابن مسعود رضى الله عنهم، ولكن قالوا: إذا رجعا للقضاء يفترقان؛ ومعناه أن يأخذ كل واحد منهما فى طريق غير طريق صاحبه، و مالك أخذ بظاهر هذا اللفظ فقال: كما خرجا من بينهما فعليهما أن يفترقا؛ ولكن هذا بعيد من الفقه فإن له أن يواقعها ما لم يحرمها، و الافتراق للتحرز عن الواقعة فما معنى للأمر بالافتراق فى وقت تحل الواقعة بينهما فيه! و زفر يقول: يفترقان من وقت الإحرام لأن الافتراق نسك بقول الصحابة رضى الله عنهم، و أو أن أداء ما هو نسك بعد الإحرام؛ وهذا ليس =

ولا يفتقران^١، وليست الفرقة بشيء^٢، فإن كان قارنا فعليه شاتان
وقضاء عمرة وحجة إن لم يكن طاف بالبيت، وقد سقط عنه دم
القران^٣. وإن كان طاف^٤ بالبيت^٥ قبل الجماع فكذلك الجواب إلا
أنه ليس عليه قضاء العمرة. وإن جامع بعد ما وقف بعرفة فعليه
٥ جزور وشاة^٦.

وإذا جامع الحاج بعد ما وقف بعرفة فأهدى جزورا ثم جامع
بعد ذلك فعليه شاة^٧. وإذا طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة

= بقوى فإن الافتراق ليس بنسك في الأداء فلا يكون نسكا في القضاء لأن القضاء
بصفة الأداء، ومراد الصحابة رضي الله عنهم أنها يفتقران على سبيل الندب إن
خاف على أنفسهما الفتنة، لا أن يكون ذلك واجبا عليهما، كما يتدب الشباب إلى
الامتناع عن التقبيل في حالة الصوم إذا كان لا يأمن على نفسه ما سوى ذلك -
انتهى ما قاله السرخسي بالاختصار ص ١١٨ - ١١٩.

(١) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «ولا يفتقران».

(٢-٣) وفي ض «وان طاف».

(٣) وفي ف، ض «بالبيت لهما».

(٤) قال الشارح ذاكر امتن المختصر وشارحا له: (وان جامع بعد ما وقف

بعرفة) لم يفسد واحد النسكين عندنا، وقد بينا هذا (و) لكن (عليه جزور)

لجماعه بعد الوقوف في احرام الحج (وشاة) لجنايته على احرام العمرة (و عليه

دم القران) لأنه ادى النسكين بصفة الصحة - اه ص ١١٩.

(٥) لأنه دخل احرامه قصدا بالجماع الأول فالجماع الثاني صادف احراما

ناقضا فيكفيه شاة، بخلاف الجماع في المرة الأولى فإن هناك صادف احراما تاما

فكان عليه جزور - انتهى ما قاله الشارح ص ١١٩.

و قد قصر ثم جامع فليس عليه شيء ، وإن لم يكن قصر فعليه دم .
و اللبس و التقييل من شهوة و الجماع فيما دون الفرج أنزل
أو لم ينزل لا يفسد الإحرام ولكنه يوجب الدم ؛ و النظر لا يوجب
شيئا وإن أنزل .

و حكم الجماع في الحج و العمرة واحد إن كان عن : نسيان ، ه
أو تعمدا ، أو في حال نوم ، أو باكره ، أو بطوع ، إلا في الإثم .
(١) لأن أكثر اشواط الطواف في حكم التحلل بجميع الطواف ، فكما أنه لو أتم
الطواف تحلل في حق النساء فكذلك إذا أتى بأكثر اشواط الطواف ، و ذكر
ابن سماعة عن محمد : أنه إذا طاف جنبا ثم جامع بعد قبل الإعادة في القياس لأشياء
عليه ، كما لو طاف محدثا ، لأن التحلل يحصل بطواف الجنب ؛ و في الاستحسان
عليه دم ، فيحتاج إلى الفرق بين هذا و بين ذلك ، و الفرق ما بينا أن طواف
الجنب غير معتد به إلا في حكم التحلل ، و لهذا لو أعاده انفسخ الأول بالثاني في
أصح الطريقين فصار في المعنى كالجماع قبل الطواف ، و هنا ما أتى به من أكثر
اشواط الطواف معتد به على الإطلاق ، توضيحه أن ما بقى هنا يقوم الدم مقامه
فيكون هذا نظير النقصان في طواف المحدث ، و لو طاف محدثا ثم جامع لم يلزمه
شيء ، بخلاف ما إذا طاف جنبا فإن الواجب هناك لا يجب بمقابلة أصل الطواف
عند فوات أدائه و هي البدنة فجاءه في تلك الحالة بجماعه قبل الطواف ، (وإن
لم يكن حلق) قبل الطواف حتى جامع بعد ما طاف أربعة اشواط (فعليه دم)
لارتكاب محذور الإحرام فإن التحلل بالطواف لا يحصل إذا لم يحلق - اهـ ما
قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ١٠٠ .

(٢) كذا في م ، و في بقية الأصول « إن أنزل » .

(٣) و في ض « لعمد » و في م « عمد » .

و كذلك الحلال والحرام والبالغ وغير البالغ والعاقل والمعتوه^١ كل ذلك يفسده^٢.

رجل أهل بعمره و جامع^٣ فيها ثم أهل^٤ بأخرى ينوى قضاءها، قال: هي هي^٥، وعليه دم^٦ للجماع، ويفرغ منها، وعليه عمرة؛ وكذلك لو كانت حجة^٧. فان جامع في العمرة ثم أضاف إليها حجة لم يكن قارناً، والحجة له لازمة يقضيها جميعاً، ولا يلزمه دم القران إذا كانت إحداها فاسدة، وكذلك يسقط عنه دم ترك الوقت إذا أفسد ما أحرم به^٨.

- (١) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل «المعتق» مكان «المعتوه» تصحيف.
- (٢) وفي ف، ض «يفسد»؛ وزاد في ض بعده «وعلى العاقل البالغ في هذه دم ويلزمه حكم الفساد».
- (٣) وفي ف «ثم جامع».
- (٤) وفي م «ثم أحرم».
- (٥) لأنه بالجماع وإن أفسد نسكه فقد لزمه المضى في الفاسد، ولا يخرج من الإحرام إلا بأداء الأعمال فنيت في الإحرام بالإهلال الثاني لغو لأنه ينوى إيجاد الموجود، ونية القضاء كذلك فإن الإحرام الواحد لا يسع للقضاء والأداء.
- اه ما قاله الشارح ص ١٢١.
- (٦) وفي م «فكان عليه دم».

- (٧) قال السرخسي: (وكذلك) هذا الحكم (لو كان مهلاً بالحجة) - اه.
- (٨) قال السرخسي: (وإن جامع في العمرة) قبل الطواف (ثم أضاف إليها حجة يقضيها جميعاً) لأن إضافة الحج إلى العمرة الصحيحة جائز، فإلى العمرة الفاسدة أولى (وليس عليه دم القران) لفساد أحد النسكين (وكذلك يسقط =

محرم بعمره جامع النساء ورفض إحرامه فأقام حلالا يصنع ما يصنع الحلال في الجماع و الصيد و الطيب و غيره ، قال : عليه أن يعود حراما كما كان ، و يمضي في عمرته ، و عليه دم واحد لإحلاله و لجميع ما صنع فيه من جماع و قتل صيد و غير ذلك ٣ ، و عليه عمرة مكان عمرته ٤ .

باب الدهن و الطيب

و يكره للحرم الأدهان و التطيب ٥ . فان أدهن ينفسح

= عنه دم ترك الوقت اذا أفسد بعد ما أحرم به) يعني اذا جاوز الميقات حلالا ثم أحرم بعمره او حجة فعليه دم لتترك الإحرام من الميقات فان أفسدها بالجماع سقط عنه هذا الدم لأنه وجب عليه قضاء النسك فيعود فيحرم من الميقات ، و لأن الدم انما يلزمه بترك الإحرام من الميقات لأنه يؤدي النسك بهذا الإحرام و لم يتأد نسكه بهذا الإحرام حين أفسده و لهذا لزمه قضاؤه - اه ص ١٢١ .

(١) و في ف ، ض « و قتل الصيد » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ و كان في الأصل « كما هو » .

(٣) زاد في ض بعد قوله « ذلك » « سواء لا يوجب زيادة على دم » .

(٤) قال السرخسي شارحا لمن المختصر : قال (المحرم بالعمرة اذا جامع النساء و رفض إحرامه و أقام حلالا يصنع ما يصنع الحلال من الطيب و الصيد و غيره . فعليه ان يعود حراما كما كان) لأن بافساد الإحرام لم يصير خارجا منه قبل اداء الأعمال ، و كذلك بنية الرفض و ارتكاب المحظورات فهو محرم على حاله (الا ان عليه) بجميع ما صنع (دم واحد) لما بينا ان ارتكاب المحظورات استند الى قصد واحد و هو تعجيل الإحلال فيكفيه لذلك دم واحد (و عليه عمرة مكان عمرته) لأنها لزمته بالشروع و الأداء بصفة الفساد لا ينوب عما لزمه بصفة الصحة فعليه قضاؤها - و الله سبحانه و تعالى اعلم - اه ص ١٢٢ .

(٥) و في ف ، ض « الطيب » .

أو زنبق^١ أو غيره من الدهن فأكثر فعليه دم . وإن ادهن بزيت غير مطبوخ فعليه دم في قول أبي حنيفة ؛ و قال أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة^٢ . وإن كان زيت قد طبخ وجعل فيه طيب^٣ فعليه دم . وإن^٤ ادهن شقاق رجله بزيت أو بشحم أو بسمن^٥ لم يكن عليه شيء .
 ٥ ويكره للحرم أن يشم الريحان^٦ و الطيب^٧ ، وإن شمه فلا شيء عليه^٨ .

(١) الزنبق دهن الياسين ، وايضا زهر له رائحة طيبة .

(٢) وفي ف ، ض « الصدقة » .

(٣) في ف ، ض « الطيب » .

(٤) وفي ف ، ض « فإن » وفي م « وإذا » .

(٥) وفي ض ، م « شحم و سمن » .

(٦) وعند الفقهاء الريحان ما يساقه رائحة طيبة كما لورده كالآس ، والورد ما لورده رائحة طيبة فحسب كالياسين - كذا في ج ١ ص ٢٢٣ من المغرب .

(٧) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « أو الطيب » ؛ زاد في ف ، ض بعد لفظ « الطيب » « وإن لم يمس » .

(٨) قال السرخسي : قال (ويكره للحرم أن يشم الطيب و الزعفران) هكذا روى عن عمر و جابر رضي الله عنهما ، و كان ابن عباس رضي الله عنهما لا يرى به بأسا لأنه إنما يحرم عليه من الطيب وهو لم يمس به وإن شم رائحته ، كن اجتاز في سوق العطارين لم يكره له ذلك وإن كان محرما ، مع أن الريحان من جملة نبات الأرض لا من الطيب فهو كالنفثاج و البطيخ ونحوهما ، ولكننا نأخذ بقول عمر رضي الله عنه لأن في الطيب معنى الرائحة ، واستعمال عين الطيب غير مقصود بل المقصود من الطيب رائحته فما يوجد منه رائحة الطيب =

«فإن كان دهنٌ أدهنٌ به قبل أن يحرم ثم وجد ريحه بعد ما أحرم لم يضره . و كذلك إن أجز ثيابه قبل أن يحرم ثم لبسها بعد ما أحرم» .

ولا بأس بأن يأكل الطعام ٣ الذي قد صنع ٢ فيه الزعفران أو الطيب . وإن أكل الزعفران من غير أن يكون في الطعام فعليه هـ الدم إذا كان كثيرا ، وإن كان في طعام لم تمسه النار مثل الملح = يكره للحرم أن يشمه لأن ذلك من قضاء التفث ؛ وقد روى عن أبي يوسف في التناح هكذا ، ومن فرق فقال : المقصود هناك الأكل فأما الريحان فليس فيه مقصود سوى رائحته فيمنع منه في حالة الإحرام (و لكن لا يجب عليه شيء لأن الاستمتاع لا يتم بمجرد اشتام الرائحة ، بمنزلة الجلوس عند العطار ونحوه ؛ وذكر حمران عن إبان عن عثمان رضي الله عنه أنه سئل عن المحرم : أيدخل البستان ؟ قال : نعم ويشم الريحان ؛ فهو دليل لمن أخذ بقول ابن عباس رضي الله عنهما - اهـ ص ١٢٣ .

(١-١) وفي ف ، ض « وإن كان أدهن » وفي م « فإن كان طيب أو أدهن » .
(٢) وذكر هشام عن محمد أن المحرم إذا دخل بيتا قد أجز فيه فطال مكثه حتى علق ثوبه لا يلزمه شيء ، ولو أجز ثيابه بعد الإحرام فعليه الجزاء لأن الإجمار إذا كان في البيت فعين الطيب لم يتصل بثوبه ولا بيده ، إنما قال رائحته فقط ، بخلاف ما إذا أجز ثيابه فإن عين الطيب قد علق بثيابه ، فإذا كان الإجمار قبل الإحرام لم يكن ممنوعا عن استعمال عين الطيب يومئذ وإنما بقي مع المحرم رائحته فلا يلزمه شيء - اهـ ما قاله الشارح ص ١٢٣ .

(٣-٣) وفي ف « الذي صنع » .

(٤) وفي ض ، م « أن » .

فلا بأس به أيضا؛ ألا ترى أنه يأكل الزيت ولا يدهن به! وإن مس طيبا فان لزق به منه شيء^١ تصدق بصدقة، وإن كان لم يلزق به منه شيء فلا شيء عليه، إلا أن يكون ما لزق به كثيرا^٢ فعليه دم.

وإذا^٣ استلم الركن فأصاب فيه^٤ أو يده خلوف كثير فعليه

دم، وإن كان قليلا فعليه طعام.

ولا بأس بأن يكتحل المحرم بكحل ليس فيه طيب، فإن كان فيه طيب فعليه صدقة، إلا أن يكون ذلك مرارا كثيرة فعليه دم^٥، وإن كان من أذى^٦ فعليه أي الكفارات الثلاث^٦ شاء^٧. وكذلك لو تداوى بدواء فيه طيب فالزقه^٨ على جرحه أو شربه شربا. وإن داوى

(١) سقط قوله «منه شيء» من ف، ض؛ وفي م «فإن لزم بيديه تصدق».

(٢) وفي ف، ض «كثيرا فاحشا».

(٣) وفي ض، م «وان».

(٤) كذا في الأصلين؛ وفي ف، ض «فيه فاه».

(٥) لأن الكحل ليس بطيب فلا يمنع من استعماله، وإن كان فيه طيب فتفاوت الجناية باستعماله من حيث القلة والكثرة، كما في سائر الأعضاء - اهـ ما قال الشارح ص ١٢٤.

(٦) سقط لفظ «الثلاث» من الأصول الثلاثة، وزيد من م.

(٧) لما بينا أن فيما يجب فيه الدم على المحرم إذا لم يكن معذورا، فإن كان من عذر وضرورة يتخير بين الكفارات الثلاث - اهـ ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ١٢٤.

(٨) وفي ف، ض «والزقه».

قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت به قرحة أخرى والأولى على حالها فداوى الثانية مع الأولى فليس عليه إلا كفارة واحدة ما لم تبرأ الأولى .
وللحرم أن يبط القرحة ، و يحجر الكسر ، و يعصب عليه الحرق ،
و ينزع ضرسه إذا اشتكى^١ ، و يحتجم ، و يغتسل ، و يدخل الحمام^٢ .
فان غسل رأسه و لحيته بالخطمي ، قال : عليه دم في قول أبي حنيفة ، ه
و قال أبو يوسف و محمد^٣ : عليه صدقة^٤ لأن الخطمي ليس بطيب ، و إنما
جعلنا فيه صدقة لأنه يقتل الدواب^٥ ، و إن خضب رأسه و لحيته بالحناء فعليه
دم ؛ و إن خضبهما بالوسمة فليس عليه شيء^٦ إذا لم يكن يغطي رأسه^٧ .

(١) وفي ف ، ض « ان » مكان « اذا » .

(٢) كذا في ض ، م ؛ وفي الأصل و كذا في ف « اشتكاه » .

(٣) لأن هذا كله من باب المعالجة بالمحرم والحلال فيه سواء ، ألا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم بالقاحة ! و دخل عمر رضي الله عنه الحمام بالحففة وهو محرم - اه ما ذكره السرخسي في شرحه ص ١٢٤ .

(٤) وفي م « و ان » .

(٥) وفي م « وفي قول أبي يوسف و محمد » .

(٦) وفي ف ، ض « الصدقة » .

(٧) وفي م « الهوام » مكان « الدواب » . قال الشارح : و روى عن أبي يوسف قال : لا يلزمه شيء ؛ قالوا : و تأويل تلك الرواية انه اذا اغتسل رأسه بالخطمي بعد الرمي يوم النحر ، فأما قبل ذلك يلزمه الصدقة عنده ، و ابو حنيفة يقول : الخطمي من الطيب فان له رائحة و ان لم تكن زكية ، و هو يقتل الهوام ايضا فتتكاثر الحنابة باعتبار المعنيين فلهذا يلزمه الدم - اه ص ١٢٥ .

(٨-٨) وفي ف ، ض « اذا لم يغط رأسه » .

و إن خاف أن يقتل الدواب أطعم شيئاً^١ . و إن خضبت المحرمة يدها بالحناء فعليها دم^٢ .

٣ وقد قال ٣ في باب قبل هذا في الطيب: إذا كان كثيراً فاحشاً فعليه دم ، و إن كان قليلاً فعليه صدقة ؛ و قال محمد: يقوم ما يجب فيه الدم^٥ فينظر إلى هذا القدر منه فيجعل عليه من الصدقة بحسب ذلك .

باب اللبس

ولا بأس بأن يلبس المحرم القباء^١ يدخل فيه منكبيه ، ولا يدخل

(١) وفي ض « اطعم ايضاً شيئاً » .

(٢) قال الشارح: قال (و إن خضبت المحرمة بالحناء يدها فعليها دم) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المعتدة أن تختضب بالحناء و قال « الحناء طيب » ولأن له رائحة مستلذة و إن لم تكن زكية (و إن خضب رأسه بالوسمة) رجل أو امرأة (فلا دم عليه) لأن الوسمة ليست بطيب ، إنما تغير لون الشعر ، إلا أنه روى عن أبي يوسف أنه إذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للاخضاب ولكن لتغطية الرأس به ، وهذا هو الصحيح ، قال (و إن خضب لحيته فليس عليه دم و) لكن (إن خاف أن يقتل الهوام أطعم شيئاً) لأن فيه معنى الجناية من هذا الوجه ، ولكنه غير متكامل فتلزمه الصدقة ؛ والله سبحانه و تعالى اعلم -

٥ ص ١٢٥ .

(٣-٣) وفي ف ، ض « و قال » .

(٤-٤) وفي ف ، ض « فينظر هذا القدر » .

(٥) وفي ف ، ض « أن » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ و الواو من قوله « و يدخل » ساقط من الأصل .

فيه يديه ولا يزره عليه ، فإن زره عليه يوما أو أكثر فعليه دم ، وإن كان أقل من يوم فعليه صدقة .

ولا بأس بأن يلبس الخنز والبرود وما قد صبغ بلون الهروى إذا لم ينفض . وإن لبس مصبوغا بالعصفر أو بالورس أو الزعفران مشبعا يوما إلى الليل أو أكثر فعليه دم ، وإن كان أقل من يوم فعليه صدقة . وكذلك إن لبس قميصا أو سراويل ٣ أو قلنسوة يوما فعليه دم . وإن جمع ذلك كله في يوم فعليه دم واحد . وكذلك إن غطى وجهه يوما فعليه دم .

(١) سقط لفظ « عليه » من الأصل ، وزيد من ف ، ض .

(٢) وفي ف ، ض « او الورس » .

(٣) كذا في م ، وفي بقية الأصول « سراويل » .

(٤) سقط لفظ « يوما » من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض ، م .

(٥) أما أراد بهذا إذا لبسه على الوجه المعتاد ، أما إذا انتثر بالسراويل أو ارتدى بالقميص أو اتشح به فلا شيء عليه لأنه يحتاج إلى تكلف حفظه على نفسه عند اشتغاله بالعمل فلا يكون لابسا للخيطة ، وأما في القلنسوة فلتغطية الرأس بها يلزمه الجزاء ، وقد بينا أن المحرم ممنوع عن تغطية الرأس ، وقد ذكر هشام عن محمد أنه إذا لم يجد الإزار ففتق السراويل إلا موضع التكة فلا بأس حينئذ بلبسه بمنزلة المنزر ، وهو نظير ما ورد به الأثر فيما إذا لم يجد المحرم نعلين قطع خفيه أسفل من الكعبين ليصير في معنى النعلين ، وفسر هشام عن محمد : الكعب في هذا الموضع بالمفصل الذى في وسط القدم عند معقد الشراك ، وعلى هذا قال المتأخرون من مشايخنا : لا بأس للحرم بأن يلبس المشبك لأنه لا يستر الكعب =

ولا بأس بأن يلبس الهيمان أو المنطقة^١ يشد بها حقوته فيها نفقته؛
و يتوشع بالثوب ، ولا يعقد^٢ على عنقه ، ولا يخله^٣ بخلال ، وإن فعله
لم يكن عليه شيء .

و يكره له^٤ أن يعصب رأسه ، وإن فعله يوما^٥ فعليه صدقة . وإن
عصب شيئا من جسده لعة أو غير علة لم يكن عليه شيء ، وأكرهه^٦ لغير علة .
وإن غطى المحرم ربع رأسه أو وجهه يوما فعليه دم ،
وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة . وأما المحرمة فأنها^٧ تغطي
كل شيء منها إلا وجهها ؛ فإن غصته يوما فعليها دم^٨ . و يكره للمحرمة

= فهو بمنزلة النعلين (وإن لبس القميص والقنسوة والقباء والسرراويل يوما)
إلى الليل (فعليه دم واحد) لأن جنس الحناية واحد وهو الاستمتاع بلبس المحيط
فعليه دم واحد ، كما لو حلق رأسه كله - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٢٦ .
(١) وعن أبي يوسف أنه كره لبس المنطقة المتخذة من الأبرسيم ، فقيل : لأنه
في معنى المحيط ، وقيل : هو بناء على أصل أبي يوسف في كراهة ما قل من الحرير
وكثير للرجال - اه ما ذكره الشارح ص ١٢٧ .

(٢) وفي ض « يعقده » .

(٣) وفي ف . ض « يخله » .

(٤) كذا في ف ، ض ، م ؛ وسقط لفظ « له » من الأصل .

(٥) كذا في ف ، م ؛ وفي الأصل وكذا في ض « يوما أو أكثر » .

(٦) وفي ف ، ض « أكره » .

(٧) كذا في الأصل ؛ وسقط لفظ « فأنها » من ف ، ض ، م .

(٨) زاد السرخسي المسألة الآتية ناقلا من المختصر فقال : قال (ولا بأس لها

أن تلبس القفازين) هكذا روى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه كان =

لبس البرقع^١.

فان لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب أو الخفاف يوما أو أكثر
 لضرورة فعليه أى الكفارات الثلاث شاء^٢. وإن غدى المساكين
 وعشاهم فى هذه الكفارات أجزاء فى قول أبى يوسف ، ولم يحجزه
 فى قول محمد .

= يلبس بناته الفقازين فى الإحرام ؛ ولها ان تلبس الحرير والحلى ، وعن عطاء
 انه يكره للنساء لبس الحلى فى الإحرام ، والصحيح انه لا بأس به ، وقد روى
 عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يلبس نساءه الحلى فى حالة الإحرام ، ورأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأتين تطوفان بالبيت وعليهما سواران من
 ذهب - الحديث ، فدل انه لا بأس بذلك - اهـ ص ١٢٨ . والمسألة هذه لم نجدها
 فى اصولنا ، انما استفدناها من قبل الشارح .

(١) قال السرخسى : (ويكره لها ان تلبس البرقع) لأن ذلك يماس وجهها -
 اهـ ص ١٢٨ .

(٢) (فان لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب أو الخفاف يوما أو أكثر من ذلك
 لضرورة فعليه أى الكفارات شاء) وقد بينا فيما سبق ان ما يجب الدم بلبسه فى
 غير موضع الضرورة ، اذا لبسه لأجل الضرورة يتخير فيه بين الكفارات ما شاء ،
 وذكر فى الرقيات عن محمد قال : اذا اضطر الى لبس قميص فلبس قميصين فعليه
 أى الكفارات شاء ، و اذا اضطر الى لبس قميص معه عمامة أو قلنسوة فعليه دم فى
 لبس القلنسوة ، ويتخير فى الكفارات ايها شاء فى لبس القميص لأن فى الفصل
 الأول زيادة فى موضع الضرورة فلا تكون جناية مبتدأة ، كما لو اضطر الى لبس
 قميص فلبس جبة ، وفى الفصل الثانى الزيادة فى غير موضع الضرورة فكانت
 جناية مبتدأة فتعلق بها ما هو موجبها - اهـ ما ذكره الشارح ص ١٢٨ .

ولا بأس بأن يلبس المحرم الطيلسان ، ولا يزوره عليه ، فإن زره يوما فعليه دم . وإن ^١ دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه فإن كان الستر يصيب وجهه ورأسه ^٢ كرهته له ^٣ ، وإن كان متجافيا عنه فليس عليه شيء . فإن كان المحرم نائما فغطى رجل ^٤ رأسه ووجهه ^٥ بثوب يوما كاملا فعليه دم ، ألا ترى أنه لو انقلب في نومه على صيد فقتله كان عليه جزاؤه .

صبي أحرم عنه أبوه وجنبه ما يجنب ^٥ المحرم فلبس ثوبا أو أصاب طيبا أو صيدا ، قال : ليس ^٦ عليه شيء .

باب النذر

١٠ وإذا حلف بالمشي إلى بيت الله فحنث فعليه حجة أو عمرة ، فإن جعلها حجة و مشى لم يركب حتى يطوف طواف الزيارة ، وإن جعلها عمرة و قرننها بحجة الإسلام ^٦ أو اعتمر بها قبلها أجزاء . فإن قرن راكبا فعليه دم لركوبه سوى دم القرآن ^٨ .

(١) كذا في الأصل و كذا في م ؛ وفي ف ، ض « فإن » .

(٢) وفي ف ، م « رأسه ووجهه » .

(٣) وفي م « كرهته له ذلك » .

(٤-٤) وفي م « وجهه ورأسه » .

(٥) كذا في ف ، م ؛ وفي الأصل و ض « يجنب » .

(٦) وفي م « فليس » مكان « قال ليس » .

(٧) وفي ف « الحجة » .

(٨) قال الشارح (وإن اختار العمرة مشى إلى أن يحلق ، فإن قرن بهذه العمرة =

و كل من وجب عليه دم في المناسك جاز له أن يشارك ستة نفر قد وجب عليهم الدماء أيضا فيها وإن اختلفت أجناسها من دم متعة وإحصار وجزاء الصيد^١ وغير ذلك^٢ . ولو كان ذلك كله جنس واحد كان أحب إلى^٣ .

و إذا نذر المشي إلى بيت الله ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس^٤ لم يكن عليه شيء ، وإن لم يكن له فيه نية فهو على المسجد الحرام . وإن نذر إتيان مكة لم يلزمه شيء .

و إن قال « إن كلمت فلانا فعلى حجة يوم أكلمه » ينوى^٥

= حجة الإسلام اجزاء) لأن القارن يأتي بكل واحد من النسكين بكاله فنسك العمرة التزمه بالنذر والحج حجة الإسلام وقد اداها بصفة الكال فعليه دم القرآن لذلك ، (وإن كان ركب فعليه دم لركوبه مع دم القرآن) - ١٤ ص ١٣١ .
(١) وفي ض « اختلف » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « صيد » منكرا .

(٣) بخلاف ما إذا قصد بعضهم اللحم لأن الواجب إراقة دم هو قربة وإراقة الدم في كونه قربة لا يتجزأ ، فإذا قصد بعضهم اللحم لم يكن فيه معنى القربة خالصا ، فأما عند اختلاف جهات القربة فقصد كل واحد منهم القربة فقط فلهذا يتأدى الواجب به - ١٥ ما ذكره الشارح ص ١٣٢ .

(٤) وفي م « فاذا » .

(٥ - هـ) وفي ف ، ض « وإن لم يكن له نية » .

(٦) وفي ف ، ض « وينوى » .

أن تجب عليه يوم يكلمه فكلمه وجبت عليه حجة يقضيها^١ متى شاء^٢، ولم يكن محرماً بها^٣ يومئذ ما لم يحرم^٤؛ ألا ترى أنه لو قال «لله على حجة اليوم» كانت واجبة عليه يحرم بها متى شاء^٥.

رجل قال لآخر «على حجة إن شئت» فقال «قد شئت» قال:

ه هي عليه^٦، وقوله «على حجة»^٧ وقوله «لله على»^٨ حجة، سواء، وهي واجبة^٩. وإن قال «إن فعلت كذا فأنا أحج بفلان» فحنت فإن كان

(١) وفي ف، ض «ويقضيها».

(٢) وفي ف «ما شاء» وفي ض «متى ما شاء».

(٣) وفي الأصل «لها» وفي ف، ض، م «بها» وهو الصواب.

(٤) وفي ف، ض «حتى يحرم».

(ه) زاد السرخسي: فقال (وإن وصل الاستثناء بنذره لم يلزمه شيء) لأن الاستثناء يخرج الكلام من أن يكون عزيمة، قال صلى الله عليه وسلم: من حلف بطلاق أو عتاق واستثنى فلا حنث عليه - اه ص ١٣٣.

(٦) لأن تعليق النذر بالشرط صحيح، فإذا علقه بمشيئة وشاء جعل كأنه أرسل النذر عند ذلك فيلزمه، كالطلاق والعتاق - اه ما قاله الشارح ص ١٣٣.

(٧-٧) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض «و لله على» وفي م «مثل قوله لله على».

(٨) ولو قال «إن فعلت كذا فأنا أحرم» فإن نوى به العدة فلا شيء عليه، وإن نوى به الإيجاب لزمه إذا فعل ذلك أما حجة أو عمرة، وإن لم يكن له نية فالقياس أن لا يلزمه شيء لأن ظاهر لفظه عدة، وفي الاستحسان يلزمه لأن في عرف اللسان يراد بمثله التحقيق للحال؛ ألا ترى أن المؤذن يقول «أشهد أن لا إله» والشاهد يقول بين يدي القاضي «أشهد» ويريد به التحقيق لا العدة! وقوله «أنا أهدي» بمنزلة قوله «أنا أحرم» - اه ما قاله الشارح ص ١٣٣.

نوى «فأنا أحج وهو معي، فعليه أن يحج وليس عليه أن يحج به؛ وإن كان نوى أن يحجه فعليه أن يحجه كما نوى. وإن أرسله فأحجه جاز، وإن أحج معه جاز، وإن لم يكن له نية فعليه أن يحج هو وليس عليه أن يحجج^١ فلانا. وإن كان قال «فعلى أن أحجج^٢ فلانا، فعليه أن يحججه^٣ كما قال».

٥٥

وإن قال «إن فعلت كذا» فعلى أن أهدى كذا، شئ^٤ من ماله فعليه أن يهديه^٥، فإن كان ذلك داراً أو شيئاً لا يستطيع أن يهديه فعليه أن يهدي قيمته؛ وما أوجب هديه من ذلك تصدق به على مساكين مكة، وإن أعطاه حجة البيت أجزاء^٦. وكذلك إن قال «فتوبى هذا ستر^٧ البيت»، أو قال «فأنا^٨ أضرب به حطيم الكعبة، فعليه أن يهديه، أستحسن هذا^٩ لأن إيمان الناس عليه».

- (١) كذا في م، وفي بقية الأصول «يحجج» و«أحجج» و«يحججه».
- (٢) كذا في ف، ض، م؛ وسقط قوله «ان فعلت كذا» من الأصل.
- (٣) وفي ف، ض «شئ» وفي م «وسمى شيئاً».
- (٤) كذا في الأصين؛ وسقط قوله «فعليه أن يهديه» من ف، ض.
- (٥) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «جاز»؛ أي بعد أن يكونوا اقترأوا، لأنهم بمنزلة غيرهم من المساكين - قاله الشارح ص ١٣٤.
- (٦) وفي ف، ض «يستر».
- (٧) كذا في ض، م؛ وكان في الأصل «لبيت».
- (٨) وفي ف، ض، م «أنا».
- (٩) وفي القياس لا شئ عليه لأن ما صرح به في كلامه لا يلزمه، لأنه ليس =

وإن قال « فكل مالى هدى ، فعليه أن يهدى ماله كله ؛ بلغنا عن
إبراهيم أنه قال فى مثل هذا : يتصدق بماله كله ويمسك منه قدر ما يقوته ٣ ،
فاذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك ٤ .

= بقربة فلأن يلزمه غيره أولى ، وفى الاستحسان إنما يراد بهذا اللفظ الإهداء به
فصار اللفظ عبارة عما يراد به غيره فكأنه التزم أن يهديه ، لأن اللفظ متى صار
عبارة عن غيره سقط اعتباره فى نفسه حقيقة - أه ما قاله الشارح فى شرح هذا
القول ص ١٣٤ .

(١) وفى ض « مال لى » وفى م « وان قال : مالى » .

(٢) كذا فى ف ، ض ، م ؛ وفى الأصل « تصدق » .

(٣) وصل المؤلف هذا البلاغ فى كتاب الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم قال : اذا جعل الرجل ماله فى المساكين صدقة فلينظر الى ما يسمعه ويسمع
عياله فليمسكه وليتصدق بالفضل ، فاذا أيسر تصدق بمثل ما أمسك ؛ قال محمد :
وبه نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة ، وإنما عليه أن يتصدق من ماله بأموال الزكاة
الذهب والفضة والمتاع للتجارة والإبل والبقر والغنم السائمة ، فأما المتاع
والرقيق والدور وغير ذلك مما ليس للتجارة فليس عليه أن يتصدق به الا ان
يكون عنه فى يمينه - أه ج ١ ص ٥٨ . وأخرجه فى ج ١ ص ٥٦٣ من كتاب
الحجة : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم فيمن جعل ماله صدقة فى المساكين
أنه يتصدق به ويمسك ما يقوته ، فاذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك . وأخرجه
أبو يوسف فى ص ٩٢ من آثاره .

(٤) قال السرخسى : اورد هذه المسألة فى كتاب الهبة فيما اذا قال « مالى صدقة »
فقال : فى القياس ينصرف هذا الى كل مال له ، وهو قول زفر ، وفى الاستحسان
ينصرف الى مال الزكاة خاصة ، بخلاف ما اذا قال « جميع ما املك » فمن أصحابنا =

وإن قال «إن فعلت كذا فغلامي هذا هدى، ثم باعه ثم فعل ذلك لم يكن عليه شيء، وإن كان الغلام في غير ملكه يوم حلف ثم اشتراه ثم فعل ذلك لم يلزمه أيضا شيء». وإن قال «إن كلمت فلانا فهذا المملوك هدى يوم أشتريه، فكلمه ثم اشتراه فعليه أن يهديه، وإن اشتراه أولا ثم كلمه لم يكن عليه شيء».

وإن قال «فهذه الشاة هدى إلى البيت»، أو «إلى مكة»، أو «إلى الكعبة»، وهو يملكها فعليه أن يهديها، وإن قال «إلى الحرم»، أو «إلى المسجد الحرام»، لم يلزمه أن يهديها في قول أبي حنيفة، ويلزمه في قول أبي يوسف ومحمد.

= من قال ما ذكر هنا جواب القياس لأن التزام الهدى في كل مال كالإتزام الصدقة في كل مال، والأصح أن يفرق بينهما فيقال في لفظة «الصدقة» إنما حمل هذا على مال الزكاة خاصة اعتبارا لما يوجبه على نفسه بما أوجبه الله عليه وما أوجبه الله تعالى عليه من الصدقة في المال مختص بمال الزكاة، فكذلك ما يوجبه العبد على نفسه، وهنا إنما أوجب الهدى وما أوجب الله تعالى من الهدى لا يختص بمال الزكاة، فكذلك ما يوجبه على نفسه فلهذا اعتبرنا فيه حقيقة اللفظ ولكنه يمسك بمقدار قوته لأن حاجته مقدمة على حاجة غيره فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك لتعلق حال المساكين به؛ ثم قال: وكذلك إن قال «كل مالى صدقة في المساكين» فهذا مثل الأول في قول إبراهيم؛ وهذا العطف يؤيد ما قلنا أولا إن المذكور جواب القياس فإن القياس والاستحسان منصوص عليهما في لفظ الصدقة في كتاب الهبة - اه ص ١٣٤.

(١) وفي م «بيت الله».

قال: وكل شيء يجعله على نفسه من المتاع والرقيق^١ فأما عليه أن يبيعه ويتصدق به على مساكين أهل مكة، وإن تصدق بالكوفة أجزاه.

وكل هدى جعله على نفسه من الإبل والبقر والغنم فعليه أن يذبحه بمكة، ويتصدق بلحمه على مساكين أهل مكة وغيرهم. فإن كان ذلك في أيام النحر^٢ فعليه بمنى^٣، وإن كان في غير أيام النحر فعليه بمكة^٤. وإن قال^٥: «إن فعلت كذا فعلى هدى» فعليه ما استيسر من الهدى شاة^٦، فإن نوى من الإبل أو البقر كان عليه ما نوى؛ ولا يذبحها إلا بمكة. وإن قال «على بدنة» فإن كان نوى شيئاً من البدن^٧ بعينه فعليه ما نوى^٨، وإن لم تكن له نية فعليه بقرة أو جزور^٩ ينحرها

(١) كذا في الأصلين، وفي ف، ض «فكل».

(٢) كذا في ف، ض، م؛ و كان في الأصل «الدقيق» تصحيف.

(٣-٣) وفي ض «فعليه بمنى» وفي م «فعليه أن ينحر بمنى».

(٤) وفي ض «فعليه» وفي م «فعليه أن يذبح».

(٥) وهذا على سبيل بيان الأولى، فأما في حكم الجواز إذا ذبحه في الحرم جاز، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «منى منحر وبهاج مكة كلها منحر» كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٣٦.

(٦) وفي ف، ض «وإن كان قال» وفي م «ولو قال».

(٧) لأن اسم الهدى عند الإطلاق يتناول الإبل والبقر والغنم، فأن هذه الحيوانات يقرب بأواقة دهما، إلا أن عند الإطلاق يلزمه المتيقن وهو الشاة. اه ما قاله الشارح.

(٨) لأن اسم «البدنة» مشتق من البدانة وهي الضخامة والعظم، وذلك =

حيث شاء، إلا أن يكون نواها بمكة فلا ينحرها إلا بمكة؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أرى أن تنحر البدن بمكة.

ولا يقلد إلا هدى متعة أو قران أو تطوع من الإبل والبقر؛ ولا يقلد الغنم، والتجليل حسن، وإن تركه لم يضره؛ والتقليد.

لا يتناول الشاة وإنما يتناول البقر، والخزور هكذا؛ نقل عن علي وابن عباس رضي الله عنهم وعن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أن لفظة «البدنة» لا تتناول إلا الخزور، فإن سائلا سأل ابن مسعود رضي الله عنه أن صاحبنا لنا أوجب بدنة أفجزى البقرة؟ قال: مم صاحبكم؟ فقال: من بنى رباح، فقال ومتى اقتنت بنو رباح البقر؟ وإنما وهم صاحبكم الإبل - هكذا قال الشارح ص ١٣٦.

(١) كذا في ض، وسقط لفظ «ان» من بقية الأصول.

(٢) التقليد في الهدايا سنة، ثبتت بقوله تعالى «ولا الهدى ولا القلائد» وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم قلده هداياه في حجة الوداع؛ وصفة التقليد هو أن يعلق على عنق البدنة نعل أو قطعة ادم أو عروة مزادة، قيل: والمعنى فيه إعلام الناس أن هذا اعد للتطوع باراقة دمه فيصير جلده عن قريب مثل هذه القطعة من الجلد، والمقصود به التشهير، وقد بينا أن التشهير فيما هو نسك دون ما هو جبر ولهذا لا يقلد إلا هدى متعة أو قران أو تطوع، والمقصود أن لا يمنع من الماء والعلف إذا علم أنه هدى، وهذا فيما يبعد عن صاحبه في الرعي كالإبل والبقر دون الغنم فإن الغنم يعدم إذا لم يكن صاحبه معه فهذا لا يقلد الغنم، وهذا عندنا، وعلى قول مالك يقلد الغنم أيضا لأن التقليد سنة في الهدايا والغنم من الهدايا، وقد ورد فيه الأثر ولكنه شاذ فلم نأخذ به، وهذا لأن تقليد الغنم غير معتاد في الناس ظاهرا، بخلاف تقليد الإبل والبقر - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٣٧.

أوجب منه^١ وإن جلله مع التقليد فهو حسن .

وأكره الإشعار^٢؛ وقال أبو يوسف ومحمد: نرى أن يشعر البدنة، وإن لم يشعر لم يضره؛ وقال ابن أبي ليلى: الإشعار^٣ في الجانب الأيسر من السنام^٤. وإن أشعر أو جلل لم يكن محرماً؛ إنما يكون محرماً بالتقليد. ومن ساق معه هدياً وهو يؤم البيت^٥ ثم قلده فقد وجب عليه الإحرام، فإن كان نوى حجاً أو عمرة فهو على ما نوى، وإن لم تكن له نية فالحيار إليه بوجوب على نفسه أيها شاء. وإن قلده شاة معه لم يصر محرماً. وإن بعث بهديه مقلداً^٦ ثم خرج لم يصر

(١) كذا في الأصول الثلاثة، وفي م «أحب إلى» وهو الصواب.

(٢-٣) من قوله «وقال أبو يوسف ومحمد...» ساقط من ف.

(٣) قال السرخسي: وصفة الإشعار هو أن يضرب بالمبضع في أحد جانبي سنام البدنة حتى يخرج الدم منه ثم يلطخ بذلك الدم سنامه، سمي ذلك إشعاراً بمعنى أنه جعل ذلك علامة له، والإشعار هو الإعلام (وكان ابن أبي ليلى يقول: الإشعار في الجانب الأيسر من السنام) وقد صح في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر البدن بيده، وهو مروى عن الصحابة رضي الله عنهم ظاهر حتى قال الطحاوي: ما كره أبو حنيفة أصل الإشعار، وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار، وإنما كره إشعار أهل زمانه لأنه زأهم يستقصون ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته خصوصاً في حر الحجاز، فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لأنهم لا يراعون الحد، فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد فقط دون اللحم فلا بأس بذلك ثم - اه ص ١٣٨. قلت: وكراهة الإشعار مروى عن إبراهيم النخعي أيضاً، فلم ينفرد به أبو حنيفة.

(٤) وفي ف، ض «يوافي البيت».

(٥) وفي ف «قلده».

محرمًا حتى يدرك هديه ، فإذا ^١ أدركه وأخذه و سار معه صار محرمًا ،
إلا في بدنة المتعة فإنه يصير محرمًا ^٢ حين يخرج .
فإن ^٣ اشترك قوم في هدى المتعة وهم يؤمون البيت فقلده ^٤ بعضهم
بأمر أصحابه فقد أحرموا ، وإن قلده ^٥ بغير أمرهم صار هو محرمًا دونهم .
ويقلد الرجل هديه بماء شاء من نعل وعروة آدم وما أشبه ذلك ، ^٥
و يتصدق بجلاله إذا نحره ^٦ .

رجل ساق بدنة ^٧ لا ينوي بها الهدى ، قال : إذا ^٨ ساقها إلى
مكة فهي هدى .

ولا يجزى ^٩ في الهدايا والضحايا إلا الجذع من الضأن إذا كان
عظيمًا فما فوق ذلك أو الثني من المعز والإبل والبقر ^{١٠} . ولا يجزى
فيها العوراء والمقطوعة الأذن أو الذنب إن اشتراها كذلك أو حدث

(١) وفي ف «فان» .

(٢) من قوله «وإن بعث بهديه . . .» ص ٤٩٢ س ٨ إلى هنا ساقط من ض .

(٣) وفي م «وان» .

(٤) كذا في ض ، وفي م «فقلدها» وسقط ضمير المفعول من الأصليين .

(٥) وفي ف «قلده هو» .

(٦) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : تصدق بجلالها وخطامها - اهـ
ما قاله السرخسي ص ١٤٠ .

(٧) وفي ف ، ض «البدنة» .

(٨) وفي ف ، ض «ان» .

(٩) وفي ف ، ض «ولا يجزيه» .

(١٠) والجذع من الضأن عند الفقهاء ما أتى عليه سبعة أشهر ، وعند أهل اللغة =

بعد الشراء . فان كان الذاهب من العين أو الأذن أو الذنب الثلث أجزته ، وإن كان أكثر من ذلك لم تجزه في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا كان الباقي أكثر من الذاهب^٢ أجزاه^٣ ؛ وقال أبو يوسف : أخبرت أبا حنيفة بقولي هذا فقال : قولي كذلك^٤ . ويجزى

= ما تم له ستة أشهر ؛ والثني من الغنم عند الفقهاء ما أتى عليه سنة و طعن في الثانية ، وعند أهل اللغة ما تم له سنتان ؛ والثني من المعز والبقر ما تم له سنتان و طعن في الثالثة ؛ ومن الإبل الجذع ما تم له أربع سنين ، والثني ما تم له خمس سنين - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٤١ .

(١) لحديث جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « قال استشفروا العين والأذن » ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضجى بالعوراء البين عورها والعجفاء التي لا تنقى والعرجاء التي لا تمشى الى منسكها ، والحادث من هذه العيوب بعد الشراء بمنزلة الموجود وقت الشراء في المنع من الجواز ، وهكذا ان اضجعها ليذبحها فأصابها شيء من ذلك في القياس ، ولكن في الاستحسان هذا لا يمنع الجواز لأنها تضطرب عند الذبح فيصيبها شيء من ذلك ولا يمكن التحرز في هذه الحالة فجعل عفووا لهذا ، ولأنه اضجعها ليتلفها فتلف جزء منها في هذه الحالة لا يؤثر في المنع من الجواز ، بخلاف ما قبله - اهـ ما قاله السرخسي ص ١٤١ . قلت : قوله « لا تنقى » من النقي وهو المخ . اى ليس لها نقي لشدة عجزها - كذا في المغرب ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٢) وفي ف « الثلث الذاهب » .

(٣) وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة ان الذاهب اذا كان بقدر الربع يمنع ، على قياس ما تقدم من المسائل ان الربع ينزل منزلة الكمال ، كما في المسح والخلق - اهـ ما ذكره السرخسي .

(٤) وفي ف ، ض « فقال : هو قولي كذلك » . قال السرخسي (و على قولها =

الخصى و المكسورة ' القرن' .

فإن اشترى هدياً ثم ضل منه فاشترى مكانه آخر وقلده وأوجه ثم وجد الأول، قال: إن نحرهما فهو أفضل، وإن نحر الأول وباع الآخر جاز لأن الآخر لم يكن واجبا عليه، وإن باع الأول ونحر الآخر أجزأه، إلا أن تكون ٣ قيمة الأول أكثر فيتصدق بالفضل . هـ

= إذا كان الذاهب أكثر من الباقي لم يجز، وإن كان الباقي أكثر من الذاهب (أجزأه) لأن القلة والكثرة من الأسماء المشتركة فأنما يظهر عند المقابلة (وإن كان الذاهب والباقي سواء لم يجز في قول أبي يوسف) لأن المانع من الجواز إذا استوى بالمجوز يترجح المانع (و قال أبو يوسف: أخبرت بقول أبي حنيفة فقال: قولي قولك - أو: مثل قولك) قيل: هذا رجوع من أبي حنيفة إلى قوله، وقيل: هو إشارة إلى التفاوت بين القولين - اهـ ص ١٤٢ . قلت: ولعل مسألة المساواة من المتن سقطت من الأصول - والله اعلم .

(١) وفي م «مكسورة» .

(٢) قال السرخسي: قال (ويجزى في الهدى الخصى و مكسورة القرن) لأن ما لا قرن له يجزى فكسورة القرن أولى، وهذا لأنه لا منفعة للساكين في قرن الهدى، وأما جواز الخصى فلأنه أطيب لحماً، وقال الشعبي: ما زاده الخصاص طيبة لحمه خير للساكين مما فات من الخصيين؛ والأصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين موهوئين ينظران في سواد ويمشيان في سواد وياكلان في سواد، أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته - اهـ ما قاله ص ١٤٢ .

(٣) سقط لفظ «تكون» من الأصل؛ وزيد من ف، ض .

(٤) وفي ض «فتصدق» وفي م «فعليه أن يتصدق» .

قال: وهدي المتعة والتطوع في هذا سواء، وإن عرف بهدي المتعة فهو حسن، وإن تركه لم يضره.

رجل اشترى بدنة لمتعة^٢ ثم اشترك فيها ستة نفر بعد ما أوجبها لنفسه خاصة، قال: لا يسعه ذلك؛ وإن كان نوى ذلك حين اشتراها هـ وسعه أن يفعله.

وإذا ولدت البدنة بعد ما اشتراها لهديه ذبح ولدها معها، فإن باع الولد فعليه قيمته، فإن اشترى بها هدياً فذبحه^٣ فحسن، وإن تصدق بها فحسن.

وإذا مات أحد الشركاء في البدنة أو الأضحية فرضى وارثه فنحرها

(١) وفي ض « هدي » .

(٢) زاد السرخسي فقال: وإن كان معه للمتعة هديان فنحر أحدهما حل^٤ لأن ما زاد على الواحد تطوع فلا يتوقف حكم التحلل عليه، قال (وهدي التطوع إذا بلغ الحرم فعطب فنحر وتصديق أجزاء) بخلاف هدي المتعة فإن ذلك مختص بيوم النحر فلا يجوز ذبحه قبل يوم النحر، فأما هدي التطوع غير مختص بيوم النحر، وإنما عليه تبليغه محله بأن يذبحه في الحرم وقد فعل ذلك - اهـ ص ١٤٣ .

(٣) وفي ف، ض « لمتعة » .

(٤) فإن لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى اشرك فيها ستة نفر أجزاء، ولكن الأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقيين حتى تثبت الشركة منهم في الابتداء - اهـ ما قاله الشارح ص ١٤٣ .

(هـ) وفي ف، ض، م « وإن » .

(٦) قوله « فذبحه » لم يذكر في ف، ض، م .

عن الميت معهم أجزام . وإن كان أحد الشركاء في البدنة كافرا أو مسلما يريد اللحم دون الهدى لم يحزهم .

ولا يركب البدنة^١ ولا يحلب، ولكن ينضج ضرعها بالماء البارد حتى يتقلص ويذهب لبنها^٢، وما حلب قبل ذلك تصدق به أو بقيمته . إن كان قد استهلكه . وإن ركبها أو حمل متاعه عليها للضرورة^٣ ضمن^٥ ما نقصها ذلك . وأى^٤ الشركاء فيها نحرها يوم النحر أجزام .

وإذا عطب الهدى في الطريق نحر، فإن كان عن واجب فهو لصاحبه يصنع به ما شاء . وعليه هدى مكانه، وإن كان تطوعا نحره وصنع نعله^٦ في دمه ثم ضرب به^٥ صفحته؛ ولم يأكل منه شيئا، ويتصدق به^٦؛ فإن^٦ أكل أو أطعم منه^٧ غنيا تصدق بقيمة ذلك، ويتصدق بجله وخطامه . ١٠ . وإذا أخطأ الرجلان فنحر كل واحد منهما هدى صاحبه أو أضحيته

(١) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «على البدنة» .

(٢) ولكن هذا إذا كان قريبا من وقت الذبح، فأما إذا كان بعيدا ينزل اللبن ثانيا . وثالثا فيصير ذلك بالبدنة ضارا فيحلبها ويتصدق بلبنها، وإن صرفه إلى حاجة نفسه تصدق بمثل ذلك أو بقيمته - اهـ ما قاله السرخسي ص ١٤٥ .

(٣) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «للضرورة إليها» .

(٤) قال الشارح: والمراد بالنعل قلاذنها - اهـ ص ١٤٥ .

(٥) وفي ف، ض «له» مكان «به» تصحيف .

(٦) وفي ف «قذا» .

(٧) كذا في ف، ض؛ وسقط لفظ «منه» من الأصل؛ وفي م «من ذلك» .

عن نفسه أجزأها استحسانا، و يأخذ كل واحد منهما هديه من صاحبه .
و إن نحر هديه قائما أو أضجعه فأى ذلك فعل فهو حسن ؛
و قد بلغنا أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم كانوا ينحرونها
قياما معقولة الأيدي اليسرى . و لا أحب أن يذكر مع اسم الله

(١) قال السرخسي : و قد حكى عن أبي حنيفة قال : نحررت يدي بدنة قائمة
معقولة فكدت اهلك قوما من الناس لأنها فقرت فاعتقدت ان لا انحر بعد
ذلك الا بركة معقولة او استعين بمن يكون اقوى عليه منى - اه ص ١٤٦ من
شرح المختصر .

(٢) و في نصب الراية ج ٣ ص ١٦٤ : أخرجه ابو داود عن ابن جريج عن
ابى الزبير عن جابر قال و أخبرني عبد الرحمن بن سابط : ان النبي صلى الله عليه
و سلم و أصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليد اليسرى قائمة على ما بقى من
قوائمها - انتهى . قلت : و أخرج ابن ابى شيبعة عن اسماعيل بن ابى خالد عن
ابراهيم قال : كان ابن عمر إذا اراد ان ينحرها عقلا فقامت على ثلاث ثم ينحرها ؛
و روى عن وكيع عن نافع بن عمر عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن عمر بعد
ما كبر ينحرها بركة ؛ و روى عن ابن جريج عن ابن ابى مليكة عن ابن عباس
" فاذكروا اسم الله عليها صواف " قال : قيام ؛ و روى عن اشعث عن يونس عن
ابن عباس قال رأى رجلا ينحز بدنته بركة فقال : قياما سنة محمد عليه السلام ؛
و روى عن ابى خالد عن حجاج عن عطاء : ان ابن عمر كان ينحرها شابا قياما فلما
كبر نحرها وهى بركة ؛ و روى عن عبد الأعلى عن يونس عن زياد بن جبير :
ان ابن عمر اتى على رجل قد اناخ بدنته قال : انحرها قياما سنة محمد صلى الله عليه
و سلم ؛ و روى عن عبد الأعلى عن يونس عن زياد بن جبير عن ابن عمر انه نحر
ثلاث بدن له قياما ؛ و روى عن ورقاء عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن
الزبير ينحز وهو قيام معقولة إحدى يديها - اه ق ٦٩ من كان ينحز بدنته =

غيره . ولا يذبح البقرة والغنم قياما . ويستحب له أن يذبح هديه أو أضحيته يده . ولا أحب أن يذبحه له يهودى أو نصرانى ، وإن ذبحه جاز . وإذا ذبحه يوم النحر بعد طلوع الفجر أجزأه ، ولا يحزبه ذبحه قبل طلوع الفجر إن كان لمصلحة .

وإن جعل ثوبه هديا أجزأه أن يهدى قيمته . . هـ

= قائمة ومن قال بركة . قلت : ورواه الشيخان وغيرهما مرفوعا وهو معروف ، وذكرت عن الصحابة لأن المؤلف أحال عليهم . قال السرخسى : وفي قوله تعالى " فاذا وجبت جنوبها " ما يدل على أنه لا بأس بأن ينحرها قائمة لأن وجوب الجنب السقوط من القيام ؛ وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر خمس هدايا أو ست فطفقن يزلفن إليه بأيتهن يبدأ ؛ فدل أنه ينحر قياما - هـ ص ١٤٦ .

(١) قال الشارح : قال (ولا أحب أن يذكر مع اسم الله تعالى غيره) نحو قوله « اللهم تقبل من فلان » لقوله صلى الله عليه وسلم : جردوا التسمية - يعنى ذكر اسم الله تعالى - عند الذبح ؛ ويكفى في هذا أن ينويه بقلبه أو يذكره قبل ذكر التسمية ثم يقول « بسم الله والله أكبر » وينحر - هـ ص ١٤٦ .

(٢) وفي ف ، ض « قائما » . قال السرخسى : قال (ولا يذبح البقر والغنم قياما) لأنه مندوب في كل نوع إن يذبحه على وجه يكون أسير على المذبح ، قال صلى الله عليه وسلم : إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة - الحديث ؛ هـ ص ١٤٦ .

(٣) وفي ف ، ض « فان » .

(٤) وفي ض « فان » .

(هـ) لأنه جعله لله تعالى ، وفيما صار لله تعالى صرف العين والقيمة فيه سواء ، كما في الزكاة .

١ قال: وكذلك لو جعل شاة من غنمه هديا أجزاه أن يهدي قيمتها؛
وفي رواية أبي حفص أجزاه أن يهدي مثلها؛ ألا ترى أنه يعطى في
الزكاة قيمة الشاة فيجوز ١ و كذلك إن أهدى مكان الشاة جزورا
٢ أجزاه وقد أحسن .

٥ وقد قالوا في الجامع: إذا قال «لله على أن أهدى شاتين،
فأهدى شاة تساوى شاتين لم تجزه ٣ . [وقال في نوادر ابن سماعه:
لا يجوز أن يتصدق بقيمتها لأن فيه ذبحا مع الصدقة ، وإن بعث قيمة
شاة إلى مكة فاشترى له بها مثلها فذبحت جاز] ٢ .

(١ - ١) كذا في الأصل و كذا في م؛ وسقط من قوله «قال و كذلك ...»
من ف، ض.

(٢ - ٢) وفي م «يجزیه و هو محسن» . وإنما أورد هذا لإيضاح أنه إذا أهدى
مثل ما عينه في نذره أو أفضل منه أو أهدى قيمته أجزاه - كذا قاله
الشارح ص ١٤٧ .

(٣) وذكر في الجامع الكبير: إذا قال «لله» على أن أهدى شاتين وسطين»
فأهدى شاة قيمتها قيمة شاتين لا يجوز ، بخلاف الزكاة لأنه التزم إراقة ذمين ،
و إراقة دم واحد لا يقوم مقام إراقة ذمين ؛ وما ذكر في هذا الموضع أنه
لا يجوز التصدق بالقيمة لأنه إنما التزم التقرب بإراقة الدم فلا يقوم التصدق
بالقيمة مقامه ، حتى قيل : في المسألة روايتان ، فعلى ما ذكر هنا يجب أن يجوز
هناك أيضا - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٤٧ .

(٤) ما بين المربعين زيادة من ف، ض؛ ولم يذكر الشارح أيضا هذا القول .

باب الحج عن الميت وغيره^١

رجل دفع إلى رجل مالا لحج به عن ميت فلم يبلغ مال الميت النفقة فأنفق المدفوع إليه من ماله ومال الميت، قال: إن كان^٢ الأكثر^٣ من مال الميت وكان يبلغ الكراء وعامة^٤ النفقة فهو جائز، وإلا فهو^٥ ضامن ويرده^٦ ويحج من حيث يبلغ^٧.

(١) كذا في ف، ض، م؛ وقوله « وغيره » ساقط من الأصل.

(٢-٢) وفي م « فإن كان » مكان « قال إن كان ».

(٣) وفي م « أكثر النفقة ».

(٤) وفي م « وكان ماله بحيث يبلغ ذلك أو عامة ».

(٥) كذا في ض، م؛ ولفظ « فهو » ساقط من الأصلين.

(٦) كذا في م، وفي بقية الأصول « يرد ».

(٧) قال السرخسي في شرح هذا القول: وهذه المسألة تدل على أن الصحيح

من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يكون عن المحجوج عنه،

وإن اتفاق الحاج من مال المحجوج عنه كانفاق المحجوج عنه من مال نفسه

أن لو قدر على الخروج بنفسه، وبنحوه جاءت السنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم

قال لسائلة: حجى عن أبيك واعتمرى؛ وقال رجل: يا رسول الله! مات أبي

ولم يحج أفيجزيني أن أحج عنه؟ فقال صلى الله عليه وسلم: نعم؛ وحديث

الخنعمية مشهور حيث قالت: يا رسول الله! إن فريضة الله في الحج أدركت أبي

شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على الرحلة أفيجزيني أن أحج عنه؟ فقال

صلوات الله عليه: أ رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان يقبل منك؟

قالت: نعم، فقال صلى الله عليه وسلم: الله أحق أن يقبل؛ فدل أن أصل الحج يقع

عن المحجوج عنه؛ وروى عن محمد أنه قال: لا يحجج عنه ثواب النفقة، فأما الحج =

وإن أنفق المدفوع إليه من مال نفسه وفي مال الميت وفاء بحجه رجع به في مال الميت إذا كان قد دفع إليه^٢. وإذا نوى المجهز^٣ أن يقيم بمكة بعد النفر خمسة عشر يوماً بطلت نفقته من مال الميت، فإن بدا له بعد ما نوى المقام بمكة^٤ أن يرجع فنفقته من مال الميت^٥، وإن أوصى

= يكون عن الحاج؛ وهذا لأن الحج عبادة بدنية والعبادات البدنية لا تجرى النيابة في أدائها، لأن الواجب عليه اتفاق المال في الطريق وإدائه الحج، فإذا عجز عن أدائه الحج بقي عليه مقدار ما يقدر عليه وهو اتفاق المال في الطريق فلزمه دفع المال لينفقه الحاج في طريق الحج، ولكن الأول أصح فإن فرض الحج لا يسقط بهذا عن الحاج، وكذلك في هذه المسألة إذا كان أكثر نفقته من مال نفسه حتى صار خججه عن نفسه كان ضامناً لما أنفق من مال الميت، ولو كان للميت ثواب النفقة فقط لا يصير ضامناً لأن ذلك قد حصل للميت؛ فلما قال (يضمن ويحج به عن الميت من حيث يبلغ) عرفنا أن الحج للميت - اه ص ١٤٧ - ١٤٨.

(١) وفي ف، ض «ان».

(٢) قال السرخسي: وجاز الحج عن الميت لأنه قد يبتلى بالإنفاق من نفسه في طريق الحج بأن لا يكون مال الميت حاضراً أو يتعذر عليه إظهاره، ولا فرق في حق الميت بين أن ينفق من ماله وبين أن ينفق من مال نفسه فيرجع به في مال الميت، كأوصى والوكيل يشتري لليتيم ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم - اه ص ١٤٨.

(٣) وفي م «فإن نوى الحاج عن الغير».

(٤) لفظ «بمكة» ساقط من ف، ض، م.

(٥) ولم يذكر في الكتاب أنه إذا وصل إلى مكة قبل وقت الحج بزمان كيف يكون حاله في الإنفاق، وقد ذكر في النوادر عن أبي يوسف وعده أنه إذا قدم في الأيام العشر فنفقته في مال الميت، وإن قدم قبل ذلك أنفق من مال نفسه إلى أن تدخل أيام العشر ثم نفقته في مال الميت بعد ذلك، لأن العادة أن يقدم =

أن يحج عنه بألف درهم فبلغت الألف حججا^١ فإن شاء الوصى أحج عنه رجلا في سنة واحدة وهو أفضل، وإن شاء دفع كل سنة حجة .
وإذا حج العبد بأذن مولاه فأصاب صيدا فعليه الصيام؛ وإن جامع مضى فيه حتى يفرغ منه^٢ وعليه هدي إذا عتق^٣ وحجة مكان هذه ينوي^٤ حجة الإسلام^٥، وإن لم يجمع ولكنه^٦ فاته الحج فاته^٧ يحل بالطواف^٨ والسعي والحلق وعليه إذا عتق حجة -وي حجة الإسلام^٩؛ وكل شيء يجب فيه الدم فعليه ذلك الدم إذا عتق^{١٠}؛ وكل شيء يجب^{١١} فيه الصيام فعليه أن

= قوافل مكة يتقدم ويتأخر ولكنه في الأيام العشر موافق لما هو العادة، فأما قدومه قبل أيام العشر مخالف لما هو العادة وهو في هذه الإقامة ليس يعمل لبيت شيئا فلماذا كانت نفقته في مال نفسه - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٤٩ .

(١) وفي ف، ض «حجرات» .

(٢) وفي ف «يقوم» .

(٣) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «سوى» .

(٤) بخلاف الجمعة إذا أداها بأذن المولى، لأن الجمعة تؤدي في وقت الظهر ومنافعه لأداء الظهر صارت مستثناة عن حق المولى، فانما اداها بمنافع مملوكة له فهذا جائز عنه، بخلاف ما نحن فيه فإن هذا غير مستثنى من المولى فلا تنادي به حجة الإسلام - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٥٠ .

(٥) وفي ف، ض «ولكن» .

(٦) كذا في الأصل؛ ولفظ «فاته» ساقط من ف، ض، م .

(٧) لغوت ما شرع فيه - قاله السرخسي في شرحه ص ١٥٠ .

(٨) وفي ف، ض «يجوز» .

يصومه ، فان ' أطعم عنه مولاة أو ذبح عنه لم يجزه إلا في هدى الإحصار ،
فان على مولاة أن يبعث عنه بهدى يحل به ، لأنه دخل فيه بأذنه فعليه أن
يحلله ، وعلى الغلام إذا عتق حجة وعمرة ' .

وإذا أراد الرجل أن يحج رجلا عن نفسه فأحب إلى أن يحج رجلا
ه قد حج عن نفسه ؛ وإن كانت ٢ الحجة عن الذي يحج ' فالضرورة ' أحب إلى ' .

(١) وفي ف ، ض « فاذا » .

(٢) قال الشارح في ج ٤ ص ١٥٠ من شرحه : (وإن أطعم عنه مولاة أو ذبح
عنه) من الدماء ما يلزمه (لا يجزيه) لأنه لم يصير مالكا للطعام الذي يؤدي في
الكفارة ، ولا لما يراق دمه ؛ فان الرق يتأق الملك وبدون الملك فيما كفر به
لا تسقط عنه الكفارة (إلا في الإحصار) خاصة (فان على مولاة أن يبعث بهدى
عنه حتى يحل لأنه) هو الذي (ادخله) في هذه العهدة (بأذنه) بالإحرام فانه
لو أحرم بغير أذنه كان له أن يحلله بغير هدى ، فاذا أحرم بأذنه كان المولى هو
المكتسب لسبب وجوب هذا الدم (فعليه أن يحلله) ولا يبعد أن يجب على المولى
حق بسبب عبده كما يجب عليه صدقة الفطر عن عبده (ثم على العبد إذا عتق حجة
وعمرة) كما هو الحكم في المحصر إذا كان حرا ، ويتحلل بالهدى العبد إذا تحلل به - .
اه ص ١٥١ .

(٣) وفي ف ، ض « كان » .

(٤) وفي ض « يحج عنه » .

(٥) وفي ج ١ ص ٢٠٠ من المغرب : الصر : الشد ، والضرورة في الحديث الذي
ترك النكاح تبلا ، وفي غيره الذي لم يحج ، كلاهما من الصر ، لأنه ممتنع
كالضرورة - اه .

(٦) قال الشارح : (وإن أراد أن يعين رجلا بماله للحج عن نفسه فالضرورة
أولى بذلك ممن قد حج) لأن الضرورة بماله يتوسل إلى أداء الفرض ، ومن =

والحج التطوع عن الصحيح جائز .

ويجوز حجة الإسلام عن المريض الذي لا يستطيع الحج إذا لم يزل مريضا حتى مات ، وإن صح فعليه حجة الإسلام .

وإذا جهز وصى الميت رجلا يحج عن الميت 'لجامع' في إحرامه فعليه أن يرد النفقة كلها ، وعليه ما على الجامع ' . ولو قرن ٢ مع ٥ حجه عمره عن الميت ' كان مخالفا في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا قرن عن الميت أجزاء استحسانا ، ودم القرآن على المحرم . وكذلك لو أمر ' بالعمرة عن الميت فقرن معها حجة ، إلا أن نفقة ما بقي = قد حج مرة يتوسل إلى أداء النفل ، وكما أن درجة أداء الفرض أعلى كانت الإغاة عليه بالمال أولى - ١٥٢ ص .

(١) قال السرخسي : يريد أن الصحيح البدن إذا حج رجلا بماله على سبيل التطوع عنه فهو جائز ، لأن هذا اتفاق المال في طريق الحج ، ولو فعله بنفسه كان طاعة عظيمة ، فكذلك إذا صرفه إلى غيره ليفعله عنه يكون جائزا ، وكونه صحيحا لا يمنعه عن أداء التطوع بهذا الطريق وإن كان يمنعه عن أداء الفرض لأن في التطوع الأمر موسع عليه ؛ ألا ترى أن في الصلاة يجوز التطوع قاعدا مع القدرة على القيام وإن كان لا يجوز ذلك في الفرض ! فكذا هنا في حجة الإسلام ١٥٢ ص .

(٢-٢) من قوله «لجامع في إحرامه ...» ساقط من ف ، ض .

(-) وفي ف ، ض «قرن» مكان «و لو قرن» .

(٤-٤) قوله «مع حجه عمره عن الميت» ساقط من ف ، ض .

(٥) وفي ف «أمره» .

من الحج في قول أبي يوسف و محمد على المحرم ، وإن كان أمر بالحج فبدأ فاعتمر^١ ثم حج من مكة كان مخالفا في قولهم جميعا^٢ .

و كل دم يلزم المجهز^٣ فهو عليه في ماله إلا دم الإحصار ، فإن على وصي الميت أن يبعث يهدي من الدراهم التي دفعها إليه للحج ، فيحل به ،^٤ ويرد ما بقي من الدراهم على وصي الميت^٥ ليحج بها إنسانا من حيث يبلغ^٦ ، وعلى المجهز ما يكون على المحصر .

وإن أمره رجلان بالحج فأهل بحجة عنهما كان ضامنا

(١) وفي م « و إذا » .

(٢) وفي م « و اعتمر في أشهر الحج » .

(٣) لأنه مأمور بأن يحج عن الميت من الميقات والتمتع يحج من جوف مكة فكان هذا غير ما أمر به ، ولأنه مأمور بالإتفاق في سفر يعمل فيه لليت ، وإنما انفق في سفر كان عاملا فيه لنفسه لأن سفره إنما كان للعمرة وهو في العمرة عامل لنفسه - كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٥٦ .

(٤) يعني الحاج عن الغير - هكذا فسره الشارح .

(هـ-هـ) وفي ف ، ض « وترد ما بقي من مال الميت معه أو في يدي وصي الميت » .

(ب-) وفي ف ، ض « بلغ » . قال السرخسي : وقوله (من حيث يبلغ) يعني إذا كان ما بقي من المال لا يمكن أن يحج به من منزل الميت فيحج من حيث يمكن ، وصار هذا كما لو لم يبلغ في الابتداء ثلث ماله إلا هذا القدر فيحج به بحسب الإمكان ، وأصل المسألة أن من أوصى بأن يحج عنه بثلاث ماله فإنما يحج به من منزله لأنه لو خرج للحج بنفسه كان يخرج من منزله ، فكذلك يحج عنه بعد موته من منزله ، فإن كان ثلث ماله لا يكفي للحج من منزله يحج عنه من حيث يبلغ استحسانا ، وفي القياس تبطل هذه الوصية ، وجه الاستحسان أن =

لما لهما جميعا، ولا يستطيع أن يحمل الحجة لواحد منهما لأنها قد لزمته.
فان ٣ أمره أحدهما بالحج و الآخر بالعمره ولم يأمره بالجمع لجمع بينهما
كان مخالفا أيضا؛ وإن أمره بالجمع جاز، وهدى المتعة عليه في ماله
فان كان معسرا فعليه الصوم ٤. و كذلك إن كان الأمر بهما واحدا ٥.

= المقصود من الحج ابتغاء مرضاة الله ونيل الثواب فيكون بمنزلة الوصية بالصدقة
وذلك ينفذ بحسب الإمكان فلو وجدوا من يحج عن الميت من منزله بذلك المال
ماشيا لا يجوز لهم أن يحجوا من منزله، وإنما يجوز من حيث يبلغ رাকা حتى
قال محمد في النواذر: رأكب البعير في ذلك افضل من رأكب الحمار؛ وهذا لأنه
لا يلزمه أن يحج بنفسه ماشيا ووجد النفقة، فكذلك لا يحج عنه ماشيا لأن الحاصل
للميت ثواب النفقة على ما بينا؛ وروى الحسن عن أبي حنيفة قال: الخيار الى
الوصي أن شاء أحج عنه من حيث يبلغ رأكبا وإن شاء من منزله ماشيا؛ لأن في
أحد الجانبين زيادة في المسافة ونقصان (كدًا) في النفقة، وفي الجانب الآخر زيادة
في النفقة ونقصان (كدًا) في المسافة، وفي كل واحد منهما نيل الثواب فيختار
الوصي أي الجانبين شاء - اه بالاختصار منقطع ص ١٥٦ .

(١) وفي ف، ض، م «لها» مكان «لما لها» .

(٢-٢) وفي م «لأنها قد لزمها» . قال السرخسي: وهذا بخلاف من أحرم
عن أبويه، كان له أن يجعله عن أيهما شاء لأنه متبرع وكان ذلك أمرا بينه
وبين الله فلا يتحقق الخلاف في تركه تعيين أحدهما في الابتداء بل يجعل التعيين في
الانتهاء كالتعين في الابتداء، وهنا هو غير متبرع فيما صنع، وهذا أمر بينه
وبين العباد فترك التعيين في الابتداء يصير مخالفا - اه ص ١٥٧ .

(٣) وفي ف، ض، م «وإن» .

(٤) قوله «فان كان معسرا فعليه الصوم» لم يذكره الشارح .

(٥) وكذلك إن أمره بالقران رجل واحد لأن الهدى نسك وسائر المناسك على =

رجل استأجر رجلا ليحج عنه ففعل ، قال : لا تجوز الإجارة ،

وله نفقة مثله .

الحاج ، فكذا هذا النسك - اه ما قاله الشارح ص ١٥٨ .

(١) قال السرخسي في شرح المختصر : قال (رجل استأجر رجلا ليحج عنه لم تجز الإجارة) عندنا ، وقال الشافعي : تجوز ؛ وأصل المسألة ان الاستئجار على الطاعات التي لا يجوز ادائها من الكافر لا يجوز عندنا ، وعند الشافعي كل ما لا يتعين على الأجير ادائه يجوز الاستئجار عليه اذا كان تجزى فيه النيابة . واستدل بحديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه حيث رقى الملدوغ بفتحته الكتاب فأعطى قطيعا من النعم فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لمن أكل برقية باطل ، فقد أكلت برقية حق ؛ والرقية بهذه الصفة طاعة ، ثم جوز أخذ البذل عليه ، والمعنى فيه ان الحج تجزى فيه النيابة في الأداء ، ولا يتعين على الأجير إقامته فيجوز استئجاره عليه كبناء الرباط والمسجد ، وبهذا الوصف تبين ان عمل الأجير وقع للاستأجر ، والدليل عليه انه استوجب النفقة في ماله عندكم ، وانما يستوجب النفقة في ماله اذا عمل له ، والدليل عليه انه اذا خالف لا يستوجب النفقة عليه . و اذا وقع عمله له استحق الأجر عليه ، بخلاف من استؤجر على الإمامة فان عمله في الصلاة يقع له لا لغيره ، وكذلك من استؤجر على الجهاد فان المجاهد يؤدي الفرض لنفسه فلا يكون عمله لغيره ؛ وحجتنا في ذلك حديث مرداس الأسلمي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اياك والخبز الرقاق والشرط على كتاب الله ؛ وحديث أبي بن كعب رضى الله عنه حين علم سورة من القرآن فأعطى قوسا فقال صلى الله عليه وسلم : اتحب ان يقوسك الله بقوس من النار ؟ فقال : لا ، فقال صلوات الله عليه : رد عليه قوسه ؛ وفي حديث عثمان بن أبي العاص رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الأذان اجرا ؛ ولأن المباشر =

ويجوز حجة الإسلام عن المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج .
والحاج عن غيره إن شاء قال « ليك عين فلان ، وإن شاء اكتفى
بالبنية » . فإن كان الميت أوصى بالقران ٣ فخرج هذا المجهز ٣ يوم البيت
« وقد ساق » هديا فقلده ، قال : « يكون محرما بهما جميعا ؛ وكذلك إن

= لعمل الطاعة عمله لله تعالى فلا يصير مسلما الى المستأجر فلا يجب الأجر عليه ،
بخلاف بناء الرباط والمسجد فالعمل هناك ليس بعبادة محضة ، بدليل أنه يصح
من الكافر ، والدليل عليه أن المؤذن والمصل خليفة النبي صلى الله عليه وسلم
وهو ما كان يأخذ اجرا كما قال الله تعالى " قل لا استألكم عليه اجرا " الآية ،
فكذلك الخليفة ؛ وأما حديث الرقية قلنا : كان ذلك مالا اخذه من الحربي
بطريق الغنيمة ؛ ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اضربوا الى فيها بسهم ؛
مع أن ذلك لم يكن مشروطا بعينه ، وعندنا ما ليس بمشروط يجوز اخذه ، وإذا
ثبت أن الاستئجار على الحج لا يجوز قلنا : العقد الذي لا جواز له بحال يكون
وجوده كعدمه ، وإذا سقط اعتبار العقد بقي امره بالحج (فيكون له نفقة مثله)
في ماله ، وهذه النفقة لا يستحقها بطريق العوض ولكن يستحق كفايته لأنه فروغ
نفسه لعمل ينتفع به المستأجر فيستحق الكفاية في ماله ، كالقاضي يستحق كفايته
في بيت المال ، والعامل يستحق الكفاية في مال الصدقة . والمرأة تستحق في
مال الزوج لا بطريق العوض - اهـ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(١) بمنزلة الحاج عن نفسه إن شاء صرح بالحج عند الإحرام وإن شاء نوى
واكتفى بالبنية - كذا قاله الشارح في شرح هذا القول ص ١٥٩ .

(٢) وفي م « وإن كان » .

(٣-٣) وفي م « تخرج المجهز » .

(٤-٤) وفي م « وساق » .

(٥) لم يذكر لفظ « قال » في م .

كتاب الأصل (كتاب المناسك - الحج عن الميت وغيره) ج - ٢

لم يكن الهدى لقرائه وإنما^١ هو من نذر كان عليه أو من جزاء صيد أو من جماع في إحرام قبل هذا أو إحصار كان قبل هذا فساق معه لذلك بدنة وقلدها^٢ فقد أحرم^٣.

رجل أمره رجلان أن يحج عن كل واحد منهما فأهل بحجة عن أحدهما لا ينوي واحدا^٤ منهما ، قال : له أن يصرفها^٥ إلى أيهما شاء في قول أبي حنيفة ومحمد استحسانا^٦ ، وقال أبو يوسف : أرى ذلك عن نفسه وهو ضامن لنفقتها . قال : وكذلك الرجل يهل بحجة عن أحد أبويه فله أن يجعلها^٧ عن أيهما شاء^٨ .
وإذا أهل الرجل عن نفسه^٩ وعن ابنه وهو صغير^{١٠} معه ثم

(١) كذا في الأصلين ؛ ولم يذكر الواو من « وإنما » في ض ، م .

(٢) وفي ض « وقادها » .

(٣) وفي م « فهو محرم » .

(٤) وفي م « عن واحد » .

(٥) وفي م « يصرفه » .

(٦) لفظ « استحسانا » لم يذكر م .

(٧) وفي ف ، ض « أن يجعله » .

(٨) وإذا عين قبل الاشتغال بعمل الأداء كان ذلك كالتعيين في الابتداء حتى أنه لو اشتغل بالطواف قبل التعيين لم يكن له أن يعين بعد ذلك عن واحد منهما لأنه لما اشتغل بالعمل تعين إحرامه عن نفسه ، فإن أداء العمل مع إبهام النفس لا يكون ولبس أحدهما أولى من الآخر ، فتعين إحرامه عن نفسه فلا يملك أن يجعله لغيره بعد ذلك - اه كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٦٠ .

(٩ - ١٠) وفي م « وعن ولده الصغير » .

كتاب الأصل . (كتاب المناسك - الحج عن الميت وغيره) ج - ٢

أصاب صيدا كان عليه دم واحد، ولم يلزمه^١ من جهة إهلاله عن ابنه شيء .

وإذا أمّ الرجل البيت فاعمى عليه فأهل عنه أصحابه بالحج وقفوا به في المواقف وقضوا به النسك كله ، قال : يحجزه ذلك عن^٢ حجة الإسلام في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يحجزه^٣ ، فان أصاب الذي أهل عنه صيدا فعليه الجزاء^٤ من أجل إحرامه عن نفسه إن كان محرما ، وليس عليه لإهلاله^٥ من جهة إهلاله عن المعنى عليه شيء^٦ .

وإذا حج الرجل عن أبيه أو أمه حجة الإسلام من غير وصية أوصى بها الميت ، قال : يحجزه - إن شاء الله تعالى ؛ بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في ذلك : « أ رأيت لو كان على أهلك دين فقضيته^٧ أما قبل منك ؟ فالله أحق أن يقبل^٨ » .

(١-١) وفي م « لا يجب عليه » مكان « لم يلزمه » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكان في الأصل « من » .

(٣-٣) كذا في ف ، ض ؛ وفي م « من قبل إهلاله عن نفسه » وكان في الأصل « من أجل حرمة نفسه » .

(٤) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « لإحرامه » .

(٥-٥) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « من جهة المعنى عليه شيء » .

(٦) وفي ض « قضيت » وفي م « قضيتيه » وكذلك في كتاب الحجة وكذلك هو عند البخاري .

(٧) قلت : الحديث هذا أخرجه الإمام في موطئه وحجته من طريق مالك =

رجل أوصى بحجة فأحج الوصى عنه رجلا فهلك النفقة من ذلك الرجل ، قال : يحج عنه حجة أخرى من ثلث ما بقى من المال . وإن أوصى بحجة وبعث نعمة و الثلث لا يبلغها بدئ بالذى بدأ به إلا أن يكون حجة الإسلام فيبدأ بها على كل حال .

= وليس فيه ذكر قضاء الدين ، وحديث الخثعمية أخرجه البخارى وغيره بطوله وفيه ذكر قضاء الدين . قلت : كذا لفظ الحديث فى الأيهول الثلاثة ، وفى م هو مفصل وسأقله لك فعل السرخسى زاد فيه شارح له او هو كذلك فى المختصر فى نسخته وما هنا فيه سقط و تصحيف - والله أعلم . قال السرخسى : قال (وإذا حج الرجل عن ابيه او عن امه حجة الإسلام من غير وصية اوصى بها الميت اجزاء ان شاء الله تعالى ، قال : بلغنا عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال للخثعمية : أ رأيت لو كان على ابيك دين فقضيتيه أما كان يقبل منك ؟ فقالت : نعم ، فقال صلوات الله عليه وسلامه : الله احق ان يقبل) وفى الحديث الآخر قال صلى الله عليه وسلم للتى سألته ان تحج عن ابيها : حجى واعتبرى ؛ وان سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه قال : يا رسول الله ! ان امى توفيت وانها كانت تحب الصدقة أفأتصدق عنها ؟ فقال : نعم ؛ فهذه الآثار تدل على ان الوارث يتبرع على مورثه بمثل هذه القرب ؛ فان قيل : فلما ذاقيد الجواب بالاستثناء بعد ما صح الحديث فيه ؟ قلنا : لأن خبر الواحد لا يوجب علم اليقين ؛ فان قيل : فقد اطلق الجواب فى كثير من الأحكام الثابتة بخبر الواحد ! قلنا : خبر الواحد موجب للعمل ففيا طريقه العمل اطلق الجواب فيه ، فأما سقوط حجة الإسلام عن الميت بأداء الورثة طريقه العلم فانه امر بين وبين ربه تعالى فلماذا قيد الجواب بالاستثناء - اهـ ص ١٦١ .

(١) وفى م « وعق » .

(٢) وفى ف ، ض « ان يكون الآخر » وفى م « ان يكون الحج » .

« وإذا أوصى أن يحج عنه من ثلثه » ولم يقل « حجة » ، « حج عنه بجميع الثلث » . وإذا أوصى أن يحج عنه رجل حجة فأحجوه فلما قدم فضل معه ٣ كسوة ونفقة ، قال : ذلك لورثة الميت . وإن أوصى فقال « أحجوا فلانا حجة » ، ولم يقل « عني » ، ولم يسم « كم يعطى » ، قال : يعطى قدر ما يحجه ، وله أن لا يحج به إذا أخذه . وإذا أوصى أن يحج عنه رجل بعينه أو بغير عينه وأوصى بوصايا لأناس بأكثر من الثلث : قسم الثلث بينهم بالحصص ، ويضرب فيه للحج بأدنى ما يكون من نفقة الحج^٢ ، ويحج بحصة الحج من ذلك حيث يبلغ .

(١-١) وفي ف ، ض « وإذا أوصى الرجل أن يحج عنه من ثلثه » وفي م « وإن أوصى بأن يحج عنه بثلثه » .

(٢) وفي ف ، ض « ولم يقل له حجة » .

(٣) وفي ف ، ض « بقي معه » مكان « فضل معه » .

(٤) وفي ف « ولم يقل » .

(٥) كذا في ف ، م ؛ وفي الأصلين « اخذ » من غير ضمير المفعول . قال السرخسي :

لأنه ما أمره بالحج عنه ، إنما جعل ذلك الحج عيارا لما أوصى له به من المال ثم أشار عليه بأن يحج بذلك المال عن نفسه فكانت وصية صحيحة يجب تنفيذها بالدفع إليه ، ومشورته غير ملزمة فإن شاء حج به وإن شاء لم يحج - اهـ ص ١٦٢ .

(٦) وفي ف « وإن » .

(٧) لأن الوصية بالحج وجب تنفيذها له بنفقة الموصى ، ووجب تنفيذ سائر الوصايا حقا للموصى لهم ، فعند اختلاف الحقوق تجرى المزاوجة بينهم في الثلث لرعاية حق كل مستحق ؛ بخلاف ما ذكرنا من الحج والعق لأن تنفيذ =

وإذا أهلت المرأة بحجة الإسلام لم يكن لزوجها أن يمنعها إذا كان لها ذو رحم محرم يخرج معها، وإن لم يكن لها محرم فله أن يمنعها، وهي بمنزلة المحصر^٣؛ وإن أهلت بغير حجة الإسلام فله منعها من الخروج

= الوصيتين هناك لحق الموصى فلهذا كانت البداية بما بدأ به الميت - اه ما ذكر السرخسي في شرحه ص ١٦٢ .

(١) وفي م «معها» مكان «لها» في الحرفين كليهما .

(٢) كذا في ف، ض؛ ولم يذكر لفظ «يخرج» في الأصلين .

(٣) قال السرخسي: وهي بمنزلة الحرة المحصرة، وقد بينا فما تقدم ان من شرائط وجوب الحج عليها في حقها المحرم عهدنا، ثم يشترط أن تملك قدر نفقة المحرم لأن المحرم إذا كان يخرج معها نفقته في مالها، الا في رواية عن محمد يقول: نفقة المحرم في ماله لأنه غير مجبر على الخروج، فإذا تبرع به لم يستوجب بتبرعه النفقة عليها؛ ولكن في ظاهر الرواية هي لا تتوسل الى الحج الا بنفقة المحرم، كما لا تتوسل الا بنفقتها، فكما يشترط لوجوب الحج عليها ملك الزاد والراحلة ويجعل ذلك شرطاً لنفسها فكذلك للمحرم الذي يخرج يجعل ذلك شرطاً، وقد بينا شرائط الوجوب فيما سبق؛ ولم يتعرض في شيء من المواضع لأمن الطريق، واختاف مشايخنا أن أمن الطريق شرط للوجوب أم شرط للأداء، وكان ابن شجاع يقول: هو شرط للوجوب لأن بدونه يتعذر الوصول الى البيت الا بمشقة عظيمة فيكون شرط الوجوب كالزاد والراحلة؛ وكان ابو حازم يقول: هو شرط الأداء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الاستطاعة فسرهما بالزاد والراحلة، ولا تجوز الزيادة في شرط وجوب العبادة بالرأى، ولم يكن الطريق في وقت اخوف مما كان يومئذ لغلبة اهل الشرك في ذلك الموضع ولم يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم أمن الطريق، فدل أن ذلك ليس من شرائط الوجوب، انما شرط الوجوب ملك الزاد والراحلة للذهاب والرجوع =

إن كان لها محرم أو لم يكن ، وهي بمنزلة المحصر إلا أنها تحلل ، بتحليل زوجها إياها . و كذلك المملوك إذا أهل بغير إذن المالك . وإن ٣ أذن لعبده أو أمته في الإحرام فأحرم كرهت له أن يمنعه وإياها ؛ فإن باع الأمة كان للشترى أن يحللها .

و إن أهلت المرأة بحجة تطوع بغير إذن الزوج فحلها ثم جامعها ه
ثم بدا له أن يأذن لها من عامه ذلك ، قال : عليها أن تحج باحرام مستقبل ، وعليها دم ، وليس عليها شيء غير ذلك ؛ وإن كانت تلك السنة قد مضت فعليها مع ذلك عمرة - والله اعلم .

= و ملك نفقة من تلزمه نفقته من العيال كالزوجة والولد الصغير ؛ وعن أبي يوسف مع ذلك زيادة نفقه شهر لأن الظاهر أنه إذا رجع لا يشتغل بالكسب إلا بعد مدة فاستحسن اشتراط ملك نفقة شهر بعد رجوعه - اه ص ١٦٣ .

- (١) كذا في ف ، ض ، م ؛ و كان في الأصل « أو لم يكن لها محرم » .
- (٢) كذا في ف ، ض ؛ وفي الأصل « تحل » وفي م « إلا أن للزوج أن يحللها » .
- (٣) وفي ف ، ض ، م « وإذا » مكان « وإن » .
- (٤) كذا في ف ، ض ؛ وقوله « وإياها » ساقط من الأصل .

(٥) وفي ف ، ض « حجة » مكان « دم » ؛ قلت : الصواب الجمع بينهما أي وعليها دم وحجة وليس عليها عمرة . قال السرخسي : لأنها قد تحللت من الإحرام الأول باحلال الزوج قبل أداء الأعمال فعليها الدم أو قضاء الحج ، وليس عليها قضاء العمرة عندنا ، وقال زفرة : عليها ذلك ، بمنزلة ما لو أخذها بعد تحول السنة - الخ ص ١٦٦ .

باب المواقيت

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن، ولأهل اليمن يللم، ولأهل العراق ذات عرق . وبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم

(١) هذا البلاغ بذكر المواقيت الخمسة بلفظه استنده الجارثي في ق ٦٧-٢ من مسنده المخطوط : أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد حدثني أحمد بن الحسن بن سعيد ابن عثمان ثنا أبي ثنا الحسن بن زياد حدثني ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب الناس فقال : من اراد منكم الحج فلا يحرمن الا من ميقات ، والمواقيت التي وقتها لكم نبيكم صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ومن مر بها من غير اهلها ذو الحليفة ، ولأهل الشام ومن مر بها من غير اهلها الجحفة ، ولأهل نجد ومن مر بها من غير اهلها قرن ، ولأهل اليمن ومن مر بها من غير اهلها يللم ، ولأهل العراق ولسائر الناس ذات عرق ؛ حدثنا محمد بن ابراهيم بن زياد الرازي ثنا عمرو بن حميد القاضي ثنا الهياج بن بسطام ثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ومن مر بها من غير اهلها ذا الحليفة ، ولأهل الشام ومن مر بها من غير اهلها الجحفة ، ولأهل اليمن ومن مر بها من غير اهلها يللم ؛ ولأهل نجد ومن مر بها من غير اهلها قرن ، ولأهل العراق ومن مر بها من غير اهلها ذات عرق - اه . قلت : هذا متن جامع موافق لما في الأصل فلعل الإمام محمد بن الحسن رواه عنه ايضا كما رواه عنه ابن زياد والهياج . قلت : وحديث عمر هذا اخرجه ابن الضياء ايضا بلفظ بن زياد ، راجع كثر الحال ج ٣ ص ٣٠ . وروى امامنا الأعظم عن يحيى بن سعيد الأنصاري ان نافعا اخبره قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنها يقول : قام رجل فقال : يا رسول الله ! من اين المهل ؟ فقال : « يهل اهل المدينة من =

= العتيق، ويهل اهل الشام من الحقة، ويهل اهل نجد من قرن» أخرجه البخاري من طريق زفر عنه - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٥٢٤، وليس فيه ذكر مبيقات اهل اليمن ولا مبيقات اهل العراق لأن ابن عمر لم يسمعهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخرجه مؤلف كتاب الأصل في ض ١٨٩ من موطئه: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يهل اهل المدينة من ذى الحليفة، ويهل اهل الشام من الحقة، ويهل اهل نجد من قرن» قال ابن عمر: ويؤمنون أنه قال «ويهل اهل اليمن من يلم»؛ أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن دينار أنه قال قال عبد الله بن عمر: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة واهل الشام من الحقة واهل نجد من قرن؛ قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أما اهل اليمن فيهلون من يلم» قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه مواقيت وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لأحد أن يجاوزها إذا أراد حجا أو عمرة إلا محرما هـ. وأخرج ابن ماجه في سننه عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن أبي الزبير عن جابر قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «مهل اهل المدينة من ذى الحليفة، ومهل اهل الشام من الحقة، ومهل اهل اليمن من يلم، ومهل اهل نجد من قرن، ومهل اهل المشرق من ذات عرق - الحديث» إبراهيم الخوزي ضعيف. وأخرجه الدارقطني في سننه وابن أبي شيبة والبخاري عن راهويه وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم عن حجاج عن عطاء عن جابر، وحجاج لا يحتج به - راجع ج ٣ ص ١٢ من نصب الراية؛ وأخرجه ابن راهويه في مسنده، والدارقطني في سننه: أخبرنا يزيد بن هارون ثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذى الحليفة، ولأهل الشام الحقة، ولأهل نجد قرنا، ولأهل اليمن يلم، ولأهل العراق ذات عرق؛ والحجاج غير محتج به - راجع ج ٣ ص ١٤ من نصب الراية. قلت: =

أنه قال: من وقتنا له وقتا فهو له وقت ولمن مر به من غير أهله من أراد الحج؛ فكل من أراد مكة لحاجة أو إحرام والوقت بينه وبينها فلا يجاوز الوقت إلا محرما، ومن كان من وراء الوقت إلى مكة فله أن يدخلها لحاجته بغير إحرام. بلغنا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه خرج من مكة إلى قديد ثم رجع إلى مكة فدخلها بغير إحرام.

= الحجاج ثقة مدلس، ققيه الكوفة وإمامها ومفتيها، لحديث جابر وابن عمر شاهدان لما رواه إمامنا الأعظم وابن الضياء عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وروى البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يثلم، ومن لمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة؛ وروى أبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق - راجع بلوغ المرام ص ١٤٧ - ١٤٨، وراجع ج ٣ ص ١٣ من نصب الراية.

(١) قلت: هذا البلاغ متداخل في الحديث الذي مر تخريجه فوق - فتنبه له.

(٢) وفي ف، ض «وكل».

(٣) وفي ض «يجاوز إلى».

(٤) وفي ف، ض «لحاجة».

(٥) وفي ف «عمر بن الخطاب» مكان «ابن عمر» وليس بصواب، بل هو تصحيف.

(٦) وصله الإمام في موطنه باب دخول مكة بغير إحرام ص ٢١٤: أخبرنا

مالك ثنا نافع أن ابن عمر اعتمر ثم أقبل حتى إذا كان بقديد جاءه خبر من =

وإذا

وإذا أراد الإحرام وأهله في الوقت أو دون الوقت إلى مكة فوقته من أهله^١، فإن تعداه حتى يدنو من الحرم ثم أحرم أجزاه وليس عليه شيء، فإن دخل مكة فأحرم منها فعليه أن يخرج من الحرم فيلبي، فإن لم يفعل حتى يطوف بالبيت فعليه دم^٢.

كوفي أراد بستان بنى عامر لحاجة ثم بدا له بعد ما قدم البستان ٥

= المدينة فرجع فدخل مكة بغير إحرام، قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان في المواقيت أو دونها إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقفت فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، أما من كان خلف المواقيت إلى وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بالإحرام، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا - اه -

(١) حتى لو أحرموا من الحرم أجزاهم، وليس عليهم شيء لأن خارج الحرم كله بمنزلة مكان واحد في حقه، والحرم حد في حقه بمنزلة الميقات في حق أهله الآفاق، وكما أن ميقات الآفاق للإحرام من ديرة أهله ويسعه التأخير إلى الميقات فكذا هنا يسعه التأخير إلى الحرم، ولكن الشرط هناك أن لا يجاوز الميقات إلا محرماً، والشرط هنا أن لا يدخل الحرم إلا محرماً لأن تعظيم الحرم بهذا يحصل - اه ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ١٦٨ .

(٢) قال السرخسي: (فإن دخل مكة) قبل أن يحرم (فأحرم منها فعليه أن يخرج من الحرم فيلبي، فإن لم يفعل حتى يطوف بالبيت فعليه دم) لأنه ترك الميقات المعهود في حقه للإحرام فهو بمنزلة الآفاق يجاوز الميقات بغير إحرام ثم يحرم وراء الميقات، وهناك يلزمه الدم إذا لم يعد لتأخير الإحرام عن مكانه فكذلك هنا يلزمه الدم إذا لم يعد إلى الحل، وإن عاد فالتحلاف فيه مثل التحلف في الآفاق إذا عاد إلى الميقات بعد ما أحرم وراء الميقات على ما نبه به هذا إن شاء الله تعالى - اه ص ١٦٨ .

أن يحج فأحرم من البستان فلا شيء عليه ، وإن أراد أن يدخل مكة بغير إحرام لحاجة فله ذلك ^١ .

و ليس للرجل من أهل المواقيت ومن دونها إلى مكة أن يقرن ^٢ 'ولا أن يتمتع' وهم بمنزلة أهل مكة ؛ ألا ترى أن له أن يدخل مكة بغير إحرام ^٣ ، وكذلك المكي إذا خرج ^٤ من مكة لحاجة له ؛ فبلغ الوقت ^٥ ولم يجاوز ^٦ [فله أن يدخل مكة بغير إحرام] ^٧ فان ^٨ جاوز الوقت لم يكن له أن يدخل مكة إلا بأحرام .

(١) قال السرخسي : وهذا هو الحيلة لمن يريد دخول مكة من أهل الآفاق بغير إحرام ، إلا أنه روى عن أبي يوسف أنه إن نوى الإقامة بالبستان خمسة عشر يوما كان له أن يدخل ، وإن نوى الإقامة بالبستان دون خمسة عشر يوما ليس له أن يدخل مكة إلا بأحرام ، لأنه بنية الإقامة خمسة عشر يوما يصير متوطئا بالبستان فيصير بمنزلة أهل البستان ، وإن نوى المقام بها دون خمسة عشر يوما فهو ماض على سفره فلا يدخل مكة إلا بأحرام ؛ وجه ظاهر الرواية وهو أنه حصل بالبستان قبل قصده دخول مكة فانما قصد دخول مكة بعد ما حصل بالبستان فكان حاله كحال أهل البستان - ١٦٨ ص ١٦٩ .

(٢-٣) كذا في ف ، ض ؛ وفي الأصل « ولا يتمتع » وفي م « أو إن يتمتع » فردنا « إن » من م . .

(٣) وفي ف ، ض « أنه إذا خرج » .

(٤) كذا في الأصل وكذا في م ، وسقط لفظ « له » من ف .

(٥) كذا في ف ، ض « فبلغ الوقت » وكان في الأصل « قبل الوقت » وفي م « فلم يجاوز الوقت » .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول الثلاثة ، وإنما زدناه من م .

(٧) وفي م « وإن » .

و وقت أهل مكة للإحرام بالحج الحرم وللإحرام بالعمرة التنعيم ،
فإن أهل بالعمرة ، خارجا من الحرم غير التنعيم أجزاءه و كان ذلك
وقتاله ١ .

كوفي جاوز الوقت نحو مكة ثم أحرم بالحج ووقف بعرفة و قد
خاف القوت إن رجع أو لم يخف ، قال : عليه دم لترك الوقت ، وإن ه
رجع إلى الميقات قبل أن يأتي عرفة فلم يلب منه فهذا بمنزلة من
لم يرجع إليه في قول ٢ أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا رجع
إلى الوقت سقط عنه الدم لبي أو لم يلب ٣ ، وإن لبي حين رجع إلى
الوقت سقط عنه الدم في قولهم جميعا ؛ فإن كان هذا الكوفي قرن
ولم يرجع إلى الميقات فعليه دم واحد لترك الوقت . وكذلك إن ١٠
أهل بعمرة ثم أهل بمكة بحجة ؛ وإن بدأ فأهل بالحجة ثم دخل مكة

(١) قال (و وقت أهل مكة للإحرام بالحج الحرم) وكذلك كل من حصل
بمكة حللا ، لا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أصحابه بفسخ إحرام
الحج والإحرام بالعمرة فحلوا منها فلما كان يوم التروية أمرهم بأن يحرموا
بالحج من جوف مكة ؛ قال (و) ميقات إحرام أهل مكة (للعمرة التنعيم أو غيره
من الحل) لأن موضع الإحرام غير موضع أداء النسك ، وأداء النسك وأداء
الحج يكون بالوقوف وهو في الحل فالإحرام به يكون في الحرم ، وأداء نسك
العمرة بالطواف وهو في الحرم ، فالإحرام بها يكون في الحل - اهـ ، كذا قال
المرخسي في شرحه ص ١٧٠ .

(٢-٢) وفي ف ، ض « لم يرجع في قول » .

(٣) وفي ف ، ض « لبي أو لم يلب فسقط عنه الدم » .

(٤) لتأخيرهم إحرام العمرة عن الميقات لأنه لما دخل مكة بإحرام العمرة فيمقات =

فأهل بعمره أيضا كان عليه دمان لأنه قد ترك الوقت في العمرة أيضا .
 كوفي دخل مكة بغير إحرام لحاجة له ، قال : عليه عمرة أو حجة
 أي ذلك شاء ، فان رجع إلى وقته فأهل بحجة الإسلام أجزائه من حجة
 الإسلام ومن دخوله الأول بغير إحرام استحسانا . وإن أقام بمكة
 ٥ حتى ذهب عامه ذلك ثم أحرم بحجة الإسلام من الوقت لم يحزه من
 دخوله الأول ، وعليه لدخوله حجة أو عمرة . وإذا جاوز الوقت ثم أحرم
 بالحج ففاته سقط عنه دم ترك الوقت ' .

ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرم منه أجزائه ،
 ولو كان أهرم من وقته كان أحب إلى ' .

١٠ عبد دخل مع مولاه مكة بغير إحرام ثم أذن له مولاه فأحرم
 بالحج ، قال : عليه إذا عتق دم لترك الوقت ، وليس هو كالنصراني
 يدخل مكة ثم يسلم ثم يحرم من مكة ٣ .

= إحرامه للحج الحرم وقد أحرم به في الحرم - اه ما قاله الشارح في شرح
 هذا القول ص ١٧١ .

(١) وفي م « دم الوقت » . وعلى هذا لو جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه سقط
 عنه دم الوقت عندنا ، لأن القضاء وجب عليه ، فإذا عاد للقضاء يحرم من الميقات
 فانعدم به المعنى الذي لأجله كان يلزمه الدم - انتهى ما قاله الشارح ص ١٧٣ .
 (٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ ركان في الأصل « ترك » .

(٣) قال السرخسي : (بخلاف النصراني يدخل مكة ثم يسلم ثم يحرم من مكة
 أو الصبي يدخل مكة بغير إحرام ثم يحتمل بمكة فيحرم بالحج فان هناك لا يلزمه
 بترك الوقت شيء) لأن النصراني لم يكن مخاطبا بالإحرام بالحج حين انتهى =

غلام دخل مكة بغير إحرام ثم احتلم بمكة و أحرم بالحج ، قال :
 ' ليس عليه ترك الوقت شه . ' . وإن كان أهل به قبل أن يحتلم ثم
 احتلم قبل أن يطوف بالبيت و قبل أن يقف بعرة لم يحزه ' من حجة
 الإسلام ، إلا أن يحدد إحرامه قبل أن يقف بعرة فيجزيه حيثئذ من
 حجة الإسلام ؛ و أما العبد فلا يحزه من حجة الإسلام ، وإن جدد •
 إهلاله بعد العتق إلا أن يكون آخر الإهلال حتى عتق ٢ ثم أهل
 فيجزيه .

و إذا دخل الرجل مكة بغير إحرام فجعلت عليه حجة أو عمرة

= الى الميقات ، فان الخطاب بالإحرام انما يتوجه على من يصح منه الإحرام ،
 و كذلك الصبي ، فلا يتحقق منها تأخير الإحرام الواجب لأنه انما لزمها
 الإحرام عند الإسلام و البلوغ و عند ذلك هما بمكة ، و ميقات احرام الحج في
 حق من هو بمكة الحرم و قد احرمنا منه ، بخلاف العبد على ما بينا ؛ و ذكر في
 اختلاف زفر و يعقوب ان النصراني لو اسلم او بلغ الصبي فمات قبل ادراك
 الوقت و اوصى كل واحد منهما بأن تحج عنه حجة الإسلام فوصيتها باطلة
 عند زفر ، لأنه لم يلزمها الحج قبل ادراك الوقت اذ لا يتصور الأداء قبل ادراك
 الوقت فلا تصح وصيتها به ؛ و على قول ابى يوسف يصح لأن سبب الوجوب
 قد تقرر في حقها ، و الوقت شرط الأداء و انعدام شرط الأداء لا يمنع تقرر
 سبب الوجوب فتصح وصيتها بالأداء في وقته - اه ما قاله الشارح في شرح
 هذا القول ص ١٧٣ .

(١-١) وفي ف ، ض « ليس عليه دم لترك الوقت » .

(٢) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « لم يحزه ذلك » .

(٣) وفي ض « يمتق » .

(٤) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « و جعل » .

فأهل بها بعد سنة من وقت غير وقته الأول هو أقرب منه، قال: يحزبه
و ليس عليه شيء .

باب الذي يفوته الحج

رجل أهل بحجة ففاته، قال: 'يحل بعمره وعليه الحج من قابل؛
بلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ٣ وعن عمر بن الخطاب وزيد
ابن ثابت رضي الله عنهما .

(١) وفي ض «فقاته» .

(٢) وفي م «فاته» مكان «قال» .

(٣) قلت: اسنده الدارقطني وابن عدي في الكامل، قال الزيلعي في ج ٣
ص ١٤٥ من نصب الراية: أخرجه الدارقطني في سننه عن ابن عمر وابن عباس،
لحديث ابن عمر أخرجه عن رحة بن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء و نافع عن
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من وقف بعرفة بليل فقد أدرك
الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل؛
قال: و رحة ضعيف؛ و رواه ابن عدي و آله بمحمد بن أبي ليلى و ضعفه عن
جماعة؛ و حديث ابن عباس أخرجه عن يحيى بن عيسى التميمي النهشلي عن محمد
ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
من أدرك عرفات فوقف بها و المزدلفة فقد تم حجه، و من فاته عرفات فقد فاته
الحج فليحل بعمره و عليه الحج من قابل؛ و يحيى بن عيسى النهشلي قال النسائي:
ليس بالقوي - انتهى بالاختصار - قلت: يحيى بن عيسى هذا من رجال مسلم و أبي
داود و الترمذي و ابن ماجه، و روى له البخاري في الأدب المفرد، و ضعف
الحديث ينجر بما روى عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، و يأتي عن قريب .
(٤) اسنده في ج ٢ ص ٣٢٢ من كتاب الحجة: أخبرنا أبو معاوية محمد بن خازم =

فان كان أهل بعمره و حجة فقدم مكة و قد فاته الحج ، قال : يطوف بالبيت و بالصفاء و المروة لعمرته ، و يطوف بالبيت و بالصفاء و المروة لحجته ، و يحل و عليه الحج من قابل . قال : و لا أعد طوافه بالبيت لحجته الفاتية كعمرة ' مستقبلة ، و لا يكون به متمعا إن فعله في أشهر الحج من قابل ، ولكنه إحلال من حجة قد فاتته .

رجل أهل بحجة فجامع فيها ثم قدم و قد فاته الحج ، قال : عليه دم لجماعه ، و يحل بالطواف و السعى و عليه الحج من قابل . و إن كان أصاب في حجه صيدا فعليه كفارته .

= المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد قال : سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمره و عليه الحج من قابل ؛ قال : ثم خرجت من العام المقبل فافقيت زيد بن ثابت رضي الله عنه فسألته عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمره و عليه الحج من قابل ؛ اخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال اخبرنا المغيرة الضبي عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال : اذا حج الرجل ففاته الحج حل بعمره و عليه الحج من قبل و لا هدى عليه ؛ و هكذا قال ابو حنيفة ، و قولنا هو المجتمع عليه الفقهاء ، و اما الهدى مع الحج فلا نعلم احدا قال به غير بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس ؛ اخبر سلام بن سليم الحنفي عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد قال : سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمره من غير هدى و عليه الحج من قابل ؛ قال : ثم لقيت زيد بن ثابت رضي الله عنه فسألته فقال مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه - اه ص ٣٣٠ .

(١) لم يذكر السرخسي الطواف بالبيت و بالصفاء و المروة للعمرة .

(٢) و في ض « لعمره » .

رجل أهل بحجة فقدم مكة^١ وقد فاتته الحج فأقام حراما حتى يحج^٢ مع الناس من قابل بذلك الإحرام، قال: لا يجزيه من حجته^٣ لأن حجته قد فاتته^٤ وصارت عمرة، ولا^٥ يستطيع أن يحول هذه العمرة حجة. فان قدم وقد فاتته الحج فأهل بحجة أخرى، قال: يطوف للذي^٥ قد فاتته ويسعى، ويحل بعمرة، ويرفض التي أهل بها، وعليه فيها ما على الراض، وعليه قضاء الفاتية؛ وإن نوى بهذه^٦ التي أهل بها قضاء تلك الفاتية^٦ فهي هي، وإن أهل بعمرة رفضها أيضا ومضى في عمل الفاتية^٧.

رجل أهل بحجتين ثم قدم مكة وقد فاتته الحج، قال: يحل بعمرة^{١٠} وعليه عمرة وحجتان ودم. وإذا ساق الهدى^٨ للقران فقدم وقد فاتته الحج، قال: يصنع بهديه ما شاء. وكذلك إن لم يفته ولكنه جامع.

(١) كذا في م، وسقط لفظ «مكة» من بقية الأصول.

(٢) كذا في الأصاين؛ وفي ف، ض «يخرج» مكان «يحج».

(٣-٣) وفي ض «لأن حجته قد فات».

(٤) وفي ف، ض «فلا».

(٥) كذا في الأصاين؛ وفي ف، ض «لتي».

(٦-٦) من قوله «التي أهل...» ساقط من ض، وهو بسهو النسخ.

(٧) قال الشارح: قال (وان أهل بعمرة) بعد ما فاتته الحج (رفضها أيضا ومضى في عمل الفاتية) لأنه لما لزمه التحلل عن الأول بعمل العمرة يصير جامعا بين العمرتين من حيث العمل وذلك لا يجوز فلهذا يرفض التي أهل بها، وقد تعين عليه التحلل عن الأولى بالطواف والسعي فلا يتغير ذلك بفعله - اهـ ص ١٧٧.

(٨) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض، م «هديا».

وإذا ساق الرجل هديا لقرائه ففتح في الطريق ثم نحر أمه^١
وقد وهب الولد أو باعه، قال: عليه^٢ قيمة الولد وقيمة ما ولد أيضا، فإن
كان قد كفر عن الولد يوم وهبه أو باعه ثم حدث له ولد لم يكن عليه
من قبل ولده شيء^٣. ألا ترى أن رجلا لو أخرج عشراء^٤ من الظلماء
من الحرم فكفر عنها ثم ولدت ثم ماتت هي وولدها^٥ لم يكن عليه فيها هـ
ولا في ولدها شيء، وإن^٦ لم يكن كفر عنها كان عليه فيها وفي^٧
ولدها الكفارة.

محرم بالحج قدم مكة وطاف^٨ بالبيت ثم خرج إلى الريدة لحاجة

- (١) كذا في الأصلين؛ وفي ف، ض «نحر أمه لقرائه».
- (٢) وفي م «فعليه» مكان «قال عليه» وفي ض «فان عليه».
- (٣) لأن بأداء الكفارة قد سقط عنه الحق في الولد لله تعالى فلا يلزمه فيما يلد هذا الولد بعد ذلك شيء، بخلاف ما قبل التكفير فإن حق الله تعالى في الولد لازم أباه قبل التكفير فيسرى إلى ما يتولد منه - كذا في الشرح ص ١٧٧.
- (٤) قوله «عشراء» كذا في الأصل، أي قريبة الولادة، وأصلها الناقة التي مضت لحملها عشرة أشهر، يمكن أن يستعار للظبية التي قرب زمان وضع حملها؛ وفي م «ظبية» وفي ف، ض «عز» أظن أنه تصحيف «عشراء» إلا أن يعده ان إطلاق العز على الظبية صحيح - والله أعلم.
- (٥) وفي ف، ض «و أولادها».
- (٦) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل «ولو».
- (٧) كذا في ف، ض، م؛ وسقط لفظ «في» من الأصل.
- (٨) وفي ف، ض «فطاف».

فأحصر بها ثم قدم مكة بعد فوت الحج، قال: عليه أن يحل بعمره، ولا يكفيه طوافه الأول لأن عليه أن يحل بعمل عمره بعد يوم النحر. رجل أهل بعمره في أشهر الحج ثم قدم مكة بعد يوم النحر، قال: يقضى عمرته وليس عليه شيء.

٥. وإذا أهل الحاج صبيحة يوم النحر بحجة أخرى لزمته ويقضى ما بقي عليه من الأولى، وعليه لجمعه بينهما دم، وبقيم حراما إلى الحول. وإذا قدم الحاج مكة فأدرك الوقوف بالمزدلفة لم يكن مدركا للحج. رجل أهل بحجتين أو بعمرتين متى يكون رافضا لإحداهما؟ قال: حين يسير متوجها إلى مكة. نوى الرض أو لم ينو في قول أبي حنيفة، ١٠. وقال أبو يوسف: أراه رافضا حين أهل قبل أن يسير؛ وقال محمد: لا يلزمه إلا إحداهما؛ وكذلك لو أهل بإحداهما ثم أهل بالآخرى.

(١) وفي م «فعليه» مكان «قال عليه».

(٢) كذا في م وهو الصواب، وفي بقية الأصول «الأول».

(٣) لأنه أحرم بعد مضى وقت الحج من السنة الماضية فينقضي إحرامه لأداء الحج به في السنة القابلة (وعليه بجمعه بين الحجتين دم) لأن إحرامه للحج باق ما لم يتحلل بالخلق والطواف، والجمع بين إحرام الحجتين ممنوع عنه فإذا فعل ذلك لزمه الدم بالجمع المنهى عنه، وهذا بخلاف ما إذا أهل بحجتين لأن الدم هناك يارمه لرفض إحداهما لأن الجمع هناك لا يتحقق حين صار قاضيا لإحداهما، وهنا يتحقق لأنه يؤدي ما بقي من أعمال الأولى من غير أن يصير رافضا للآخرى فلهذا لزمه للجمع بينهما دم - كذا قال السرخسي في شرح هذه المسألة ص ١٧٨.

(٤) وفي ض «عمرتين».

(٥) قال السرخسي: ثم ذكر بعد هذا حكم الإهلال بحجتين أو بعمرتين،

وإذا قدمت المرأة مكة محرمة بالحج حائضا مضت في حجتها ،
غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ، وعليها طواف الصدر . ولا كفارة
عليها لتأخير طواف الزيارة بعذر الحيض . وإن قدمت طاهرة و طافت
للزيارة يوم النحر ثم حاضت فليس عليها طواف الصدر .

و ليس على أهل مكة ومن دون المواقيت إليها طواف الصدر . هـ

= و قد بينا ذلك (و يستوى فيه ان اهل بهما معا او باحدا عما ثم بالأخرى معا)
لأنه جامع بين الإحرامين في الحالين (فان رفض احدى العمرتين ثم قضاها في
في العام القابل ومعها حجة فهو قارن) لأن القران بالجمع بين الحجة والعمرة
فكما ان كون الحج في ذمته لا يمنع تحقق القران فكذلك كون العمرة واجبة في
ذمته (وكذلك ان اتى بهذه العمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه ذلك فهو
متمتع ان لم يكن ألم بأهله بين النسكين حللا ، فان ألم بأهله بين النسكين حللا
لم يكن متمتعا) بلغنا ذلك عن ابن عمر و سعيد بن المسيب رضى الله عنهم (وهذا
بخلاف القارن ان رجع الى اهله بعد طواف العمرة) لأنه اذا رجع محرما فلم يصح
اللامه بأهله فلهذا كان قارنا ، و قد بينا الفرق بين المتمتع الذى ساق الهدى وبين
الذى لم يسق الهدى في حكم الإلام بأهله ، و قد بينا الفرق ايضا في حكم المبكى الذى
قدم الكوفة ، و بينا القران و المتمتع ؛ و روى ابن سماعة عن محمد ان المبكى اذا
قدم الكوفة انما يجوز له ان يقرن اذا كان خروجه من الميقات قبل دخول اشهر
الحج ، اما اذا دخلت اشهر الحج قبل خروجه من الميقات فقد حرم عليه القران
و المتمتع فلا يرتفع ذلك بالخروج عن الميقات بعد ذلك - اهـ ص ١٧٨ - ١٧٩ .
(١) كذا في ف ، ض ؛ و كان في الأصل « بعد الحيض » و في م « ولا شيء »
عليها بهذا التأخير لأنه كان بعذر الحيض .

ومن نوى المقام بمكة من أهل الآفاق و اتخذها دارا سقط عنه طواف الصدر، فان بدا له الخروج بعد ذلك لم يلزمه طواف الصدر، وإن نوى مقام أيام ثم يصدر^٢ لم يسقط عنه طواف الصدر وإن نوى مقام ٣ سنة^٣.

(١) كذا في ف، وفي الأصل « ثم » مكان « من » تصحيف.

(٢) كذا في ف، ض، م؛ وسقط قوله « ثم يصدر » من الأصل.

(٣) وفي ف « إقامة ».

(٤) قال السرخسي ناقلا من المختصر وشارحا له: قال (وليس على أهل مكة ومن وراء الميقات طواف الصدر) إنما ذلك على أهل الآفاق الذين يصدرون عن البيت بالرجوع إلى منازلهم (فإن نوى الإقامة بمكة فاتخذها دارا سقط عنه طواف الصدر) إن كانت نيته قبل أن يحل التفر الأول لأن وقت الصدر بعد حل التفر الأول فانما جاء وقت الصدر وهو من أهل مكة فلا يلزمه طواف الصدر، وإن كانت نيته الإقامة بعد ما حل التفر الأول فعليه طواف الصدر في قول أبي حنيفة ومحمد لأن ذلك قد لزمه بمجرد مجيء وقت الصدر قبل نية الإقامة فلا يسقط عنه بنيته الإقامة بعد ذلك، كالمرأة إذا حاضت بعد خروج وقت الصلاة لا تسقط عنها تلك الصلاة؛ وقال أبو يوسف: إذا نوى الإقامة قبل أن يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لأنه وإن دخل وقته فلا يصير طواف الصدر ديناً عليه بدخول وقته فنيتها الإقامة بعد دخول وقته وقبله سواء، كالمرأة إذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة لا تنزعها تلك الصلاة، فأما إذا نوى الإقامة بعد ما أخذ في طواف الصدر فعليه أن يأتي بذلك الطواف لأن الشروع فيه لزم إتمامه فلا يسقط بنية الإقامة بعد ذلك (فإن بدا له الخروج من مكة بعد ما اتخذها دارا لا يلزمه طواف الصدر) لأنه بمقالة المكي يقصد الخروج من مكة (وإن نوى أن يقيم بمكة أياما ثم يصدر لم يسقط عنه طواف الصدر وإن نوى إقامة سنة) أو أكثر لأن بهذه النية لم يصير كأهل مكة لأن المكي =

رجل قصد مكة للحج فدخلها بغير إحرام ووافاها يوم النحر و قد فاته الحج فأحرم بعمره وقضاها أجزاء ، و عليه دم لترك الوقت ، وإن لم يحرم بعمره ولكنه أحرم بحجة فهو محرم حتى يحج مع الناس من قابل ، و ينبغي له أن يرجع إلى الوقت و يلبي منه .
و من فاته الحج لم يسعه أن يقيم في منزله حراما من غير عذر . ه
ولا يحل بالهدى إن بعث به لأن هذا ليس بمحصر ٣ .

باب الجمع بين إحرامين

و العمرة لا تضاف إلى الحجة ، و الحجة تضاف إلى العمرة قبل أن يعمل فيها شيئا و بعد ما يعمل فيها ؛ فمن أهل الحج أولا ثم أضف = غير عازم على الصدر منها بعد مدة ، و هذا على الصدر منها بعد مدة فيبقى عليه طواف الصدر على حاله - اه ج ٤ ص ١٧٩ . قال (و ليس على فائت الحج طواف الصدر) لأن العود للقضاء مستحق عليه ، و لأنه صار بمنزلة المعتبر المقيم في حق الأعمال و ليس على المعتبر طواف الصدر - اه ص ١٨٠ .
(١) و في ف ، ض « في القابل » .

(٢) و في ف ، ض ، م « فيلبي » .
(٣-٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ و قوله « به لأن هذا ليس بمحصر » ساقط من الأصل . قال الشارح في شرح قوله : ليس بمحصر بل هو فائت الحج ، و قد تعين عليه التحلل بالطواف و السعي شرعا فلا يحل بعد ذلك ؛ والله اعلم بالصواب - اه ص ١٨٠ .

(٤) هكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، و هذا لأن الله تعالى جعل العمرة بداية و الحج نهاية بقوله تعالى " فمن تمتع بالعمرة إلى الحج " من أضاف الحجة إلى العمرة كان فعله موافقا لما في القرآن ، و من أضاف العمرة إلى الحج كان =

= فعلة مخالفا لما في القرآن، فكان مسيئا من هذا الوجه، ولكن مع هذا هو قارن فان القارن هو جامع بين العمرة والحج وهو جامع بينهما على كل حال، الا انه اذا اضاف الحج الى العمرة بأن اهل بالعمرة اولا ثم بالحج فهو جامع مصيب للسنة فيكون محسنا، ومن اهل بالحج ثم بالعمرة فهو جامع مخالف للسنة فكان مسيئا لهذا، ويلزمه في الوجهين جميعا ما اوجب الله تعالى على المتمتع المترقب بأداء النسكين في سفر واحد كما قال الله تعالى " فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى " وهو شاة في قول علي وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم، وفي قول ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم بدنة، واخذنا بالأول لحديث جابر رضى الله عنه قال: تمتعنا بالعمرة الى الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترطنا في البدنة عن سبعة، (فان لم يجد الهدى فعليه صوم ثلاثة ايام في الحج والأفضل ان يصوم قبل يوم التروية يوم ويوم التروية ويوم عرفة) لأن صوم اليوم بدل عن الهدى فلاولى ان يؤخر الى آخر الوقت الذى يفوته بمضيه رجاء ان يجد الهدى؛ الى ان قال (وان لم يصم حتى جاء يوم النحر تعين عليه الهدى) عندنا وهو قول عمر رضى الله عنه فان رحلا اتاه يوم النحر فقال: انى تمتعت بالعمرة الى الحج؟ فقال: اذبح شاة، فقال: ليس معى شىء! فقال: سل اقاربك، فقال: ليس هنا احد منهم! فقال لغلامه: يا مغيث اعطه قيمة شاة؛ وذلك لأن البدل كان موقفا بالنص فبعد فوات ذلك الوقت لا يكون بدلا فتعين عليه الهدى، والشافعى كان يقول في الابتداء: يصوم ايام التشرىق؛ وهو مروى عن ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ولكن هذا فاسد، فقد صح النهى عن الصوم في هذه الايام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز اداء الواجب بها (ولو وجد الهدى بعد صوم يومين من الثلاثة كان عليه الهدى) لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف، بخلاف ما اذا قدر على اصل الهدى بعد ما يحل يوم النحر لأن المقصود هو التحليل، فانما قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل وهو كالتيميم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة، وأما صوم السبعة ليس ببدل =

إليها عمرة فقد أساء، و لزمته وهو قارن . و من أهل بالعمرة أولا ثم أهل 'بالحجة فهذا قارن وقد أحسن وأصاب السنة . فان أهل ' بالحج فطاف له شوطا ثم أهل بالعمرة رفضها وعليه قضاؤها و دم للرفض . و أما المكي فانه لا يقرن بين الحج والعمرة ، ولا يضيف العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة ، فان قرن بينهما رفض العمرة و مضى في هـ الحج . و كذلك أهل المواقيت و من دونهم إلى مكة لا متعة لهم ولا قران لقوله تعالى " ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام " و كذلك إن أحرم المكي أولا بالعمرة من وقتها ثم أحرم بالحج رفض عمرته . و إن مضى عليها حتى يقضيها أجزأه وعليه دم لجمعه بينهما ، و إن طاف للعمرة شوطا أو ثلاثة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج ١٠ في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : يرفض العمرة [و هو استحسان ذكره في كتاب ابن سماعة] ١٠ . و إن كان طاف لها أربعة أشواط ثم أهل بالحج ، قال : هذا يفرغ مما بقي من عمرته و يفرغ من = فيما هو المقصود وهو التحلل ؛ ألا ترى ان اوان اداها بعد التحلل، و وجوب الهدى لا يمنع اداها ! و المراد من الرجوع المذكور في قوله تعالى " و سبعة اذا رجعت " مضى أيام التشریق، حتى اذا صام بعد مضيتها قبل ان يرجع الى اهله جاز عندنا ، و لا يجوز عند الشافعي ، الا ان ينوى المقام لحيثئذ يجوز الصوم - اهـ ما ذكره السرخسي في شرح هذا الكتاب ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(١-١) من قوله « بالحجة ... » ساقط من ف .

(٢) قوله « وهو استحسان ... » لم يذكر في ف، ض، م؛ و المراد من كتاب

ابن سماعة نوادره التي مروية عن أبي يوسف و محمد .

حجته، وعليه دم لانه أهل بالحج قبل أن يحل من العمرة^١ وهو مكى، ولا ينبغي لأهل مكة أن يجمعوا بينهما؛ ولو كان كوفيا لم يكن عليه هذا الدم. [وذكر في كتاب نوادر ابن سمانة في إحرام المكي بالحج بعد ما طاف أربعة أشواط بالعمرة أنه ليس بقارن ولكنه محرم بشيئين ٥ إن أصاب صيدا كان عليه جزاءان؛ وقال أبو يوسف في الإملاء: إن رفض الحج فهو أفضل] ٢.

كوفي أهل بحجة وطاف لها ثم أحرم بعمرة، قال: يرفض عمرته. ٣ وكذلك إن أهل بها ٣ بعرقة. فان أهل بها^٤ يوم النحر قبل أن يحل من حجته أو بعد ما حل^٥ قبل أن يطوف أمرته^٦ برفضها، فان لم يرفضها ١٠ ومضى فيها أجزاء، وعليه دم إن كان أهل بها قبل أن يقضى حجته^٧. وإن (١) وفي ف «بالعمرة».

(٢) ما بين المربعين لم يذكر في ف، ض، م؛ ولعله تعليق كان على الهامش فأدخله الناسخ في الأصل ظانا أنه من الأصل؛ وعادة الحاكم أيضا أنه يزيد مثل هذه العبارات ويضيفها إلى مسائل الأصل تأييدا للأصل أو رادا عليه.

(٣-٣) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض «وان أهل بها» وفي م «وهذا ان أهل بها».

(٤-٤) كذا في ف، ض، م؛ وسقط قوله «بعرقة فان أهل بها» من الأصل. (٥) وفي ف، ض «يحل».

(٦) وفي م «امر».

(٧) وفي ض «أهل بها في أيام النحر قبل أن يقضى الأول» وفي م «قبل أن يحل بحجته» وزاد في الأصل بعد قوله «حجته» «وكذلك ان أهل بها في أيام النحر قبل أن يقصر من الأول» وهو مكرر فأخرجناه.

أهل بها بعد ما حل^١ من الأول مضى عليها ، وليس عليه شيء إن لم يكن ترك الوقت فيها^٢ .

مكى أهل بالحجة^٣ وطاف لها شوطا ثم أهل بالعمرة ، قال : يرفض العمرة ، فإن لم يرفضها وطاف لها وسعى وفرغ منها أجزاء^٤ ، وعليه دم لأنه أهل بها قبل أن يفرغ من حجته .

محرم بعمرة جامع ثم أضاف إليها عمرة أخرى ، قال : يرفض هذه

(١) وفي ف «أحل» .

(٢) قال السرخسي ناقلا مسألة المتن وشارحا لها : قال (كوفي أهل بحجة وطاف لها ثم أهل بعمرة قال : يرفض عمرته) لأنه لو لم يرفضها كان بانيا للعمرة على الحجة (هذا إذا أهل بعمرة بعرفة ، فإن أهل بها يوم النحر قبل أن يحل بحجته أو بعد ما حل قبل أن يطوف امرأان يرفضها أيضا ، وإن لم يرفضها ومضى فيها أجزاء ، وعليه دم إن كان أهل بها قبل أن يحل بحجته ، وإن كان بعد ما حل من حجته فليس عليه شيء إن لم يترك الوقت فيها ، ولا يؤمر بأن يرفضها إذا أحرم بها بعد تمام الإحلال) لأنه وإن كان منهيًا عن الإحرام فبعد ما أحرم يجب عليه الإتمام لأنه غير جامع بينه وبين أحرام آخر ، فإذا أداها كان صحيحا ، بخلاف ما إذا أهل بها بعرفات فإن هناك قد صار رافضا للعمرة لتحقيق المنافي على ما سبق ، ثم إن كان أهله بالعمرة قبل أن يحل من الحج فقد صار جامعًا بين الإحرامين على وجه هو منهي عن ذلك فلزمه لذلك دم ، وإن كان بعد ما حل لم يصير جامعًا بين الإحرامين فلا يلزمه شيء - ١٨٣ ص .

(٣) كذا في م ، وفي الأصول الثلاثة « بالحج » .

وَيَمْضَى فِي الْأُولَى ، فَنُوى رَفَضَ الْأُولَى وَالْعَمَلَ فِي الثَّانِيَةِ
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا الْأُولَى . وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ٣ جَامِعٌ فِي الْأُولَى وَلَكِنَّهُ
طَافَ لَهَا شَوْطًا ثُمَّ أَحْرَمَ بِالثَّانِيَةِ ؛ وَكَذَلِكَ هَذَا فِي الْحَجَّتَيْنِ ٤ . وَإِذَا
أَهْلُ بِحَجَّتَيْنِ جَمِيعًا ثُمَّ جَامِعٌ قَبْلَ أَنْ يَسِيرَ ٥ ، قَالَ : عَلَيْهِ لِلْجَمَاعِ دِمَانٌ ،
وَيَمْضَى فِي إِحْدَاهُمَا وَيَرْفُضُ الْآخَرَى ، وَ عَلَيْهِ قِضَاءُ الَّذِي مَضَى فِيهَا وَعُمْرَةٌ
وَحِجَّةٌ وَدَمٌ مَكَانَ الْحِجَّةِ الَّتِي رَفَضَهَا ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا سَارَ
فَعَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ٦ .

(١-١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ ؛ وَفِي ، ض ، « وَيَقْضَى الْأُولَى » .

(٢) كَذَا فِي ، ض ؛ وَكَانَ فِي الْأَصْلِ « فِي الْعَمَلِ » .

(٣) وَفِي ، ف « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ » .

(٤) قَالَ السَّرْحِيُّ : قَالَ (مُحْرَمٌ بِعُمْرَةٍ جَامِعٌ ثُمَّ أَضَافَ إِلَيْهَا عُمْرَةً أُخْرَى ، قَالَ :

يَرْفُضُ هَذِهِ وَيَمْضَى فِي الْأُولَى) لِأَنَّ الْفَاسِدَ مُعْتَبَرٌ بِالصَّحِيحِ فِي وَجُوبِ الْإِتِمَامِ ،

وَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى صَحِيحَةً كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضَى فِيهَا وَيَرْفُضَ الثَّانِيَةَ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ

فَسَادِهَا (وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَجْمَعْ فِي الْأُولَى وَلَكِنَّهُ طَافَ لَهَا شَوْطًا ثُمَّ أَحْرَمَ بِالثَّانِيَةِ

رَفَضَ الثَّانِيَةَ) لِأَنَّ الْأُولَى قَدْ تَأَكَّدَتْ لَهَا طَافَ لَهَا فَتَعَيَّنَتِ الثَّانِيَةُ لِلرَّفْضِ

(وَكَذَا هَذَا فِي حَجَّتَيْنِ) .

(٥) وَفِي ، ض « فَإِنْ » .

(٦) سَقَطَ قَوْلُهُ « ثُمَّ جَامِعٌ » مِنْ ، ض .

(٧) زَادَ فِي ض بَعْدَ قَوْلِهِ « أَنْ يَسِيرَ » « وَلَكِنَّهُ طَافَ » .

(٨) وَفِي الشَّرْحِ : قَالَ (وَإِذَا أَهْلُ بِحَجَّتَيْنِ مَعًا ثُمَّ جَامِعٌ قَبْلَ أَنْ يَسِيرَ فَعَلَيْهِ لِلْجَمَاعِ

دِمَانٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ) لِأَنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ رَافِضًا لِإِحْدَاهُمَا مَا لَمْ يَأْخُذْ =

وإذا كان للكوفي أهل بالكوفة وأهل بمكة يقيم عند هؤلاء سنة
وعند هؤلاء سنة فاعتمر في أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعاً ،
فإن لم يكن له بمكة أهل واعتمر من الكوفة في أشهر الحج وقضى
عمرته ثم خرج إلى مصر من الأمصار ليس فيه أهله ثم حج من عامه
كان متمتعاً ما لم يرجع إلى المصر الذي فيه أهله ، فإذا رجع إلى المصر^٥
الذي فيه أهله^٣ ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً ؛ بلغنا ذلك عن ابن
عمر رضي الله عنهما^١ وسعيد بن المسيب وإبراهيم^٢ . فإن كان له بالكوفة
= في عمل الأخرى ، وعند أبي يوسف عليه دم واحد للجماع لأنه كما فرغ من
الإحرامين صار رافضاً لأحدهما بجماعه جنابة على إحرام واحد (وإن كان ذلك
الجماع منه بعد ما سار فعليه دم واحد) لأنه صار رافضاً لأحدهما حين سار إلى
مكة بجماعه جنابة على إحرام واحد ، ثم ما يلزمه بالرفض وبالإفساد من القضاء
والدم قد بيناه فيما سبق (فإن أحرم لا ينوي شيئاً فطاف ثلاثة أشواط ثم أهل
بعمره فانه يرفض هذه الثانية) لأن الأولى قد تعينت عمرة حين أخذ في الطواف ،
لأننا إن الإيهام لا يبقى بعد الشروع في الأداء بل يبقى ما هو المتيقن وهو العمرة
فحين أهل بعمره أخرى فقد صار جامعاً بين عمرتين فهذا يرفض الثانية - اهـ ص ١٨٤ .
(١) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « وإن » .
(٢) وفي ف ، ض « مصر » .
(٣-٣) وسقط قوله « الذي فيه أهله » من ف ، ض .
(٤) وفي ج ٣ ص ٢٢ من كثر العيال عن ابن عمر قال : قال عمر : إذا اعتمر في
أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع ، فإن رجع فليس بمتمتع (ش) ؛ يعني أخرجه ابن
أبي شيبة . قلت : وفي ف « عن عمر » وهو الصواب ، يؤيد ما في كثر العيال
من رواية ابن أبي شيبة - والله أعلم .

(٥) وفي ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية قوله : روى عن عدة من التابعين =

أهل و بالبصرة أهل فرجع إلى أهله بالبصرة ثم حج من عامه لم يكن متمعا .

وإذا خرج المسكى إلى الكوفة لحاجة فاعتمر منها^١ و حج من عامه لم يكن متمعا ، وإن قرن من الكوفة كان قارنا ، ألا ترى أن = إذا رجع إلى أهله بعد فراقه من العمرة و لم يكن ساقى الهدى يبطل تمتعه ؛ قلت : رواه الطحاوى في كتاب احكام القرآن عن سعيد بن المسيب و عطاء و طاوس و مجاهد و النخعي ان المتمتع اذا رجع إلى أهله بعد العمرة بطل تمتعه ؛ كذا ذكره الرازى في احكامه - اه . قلت : و كذا ذكره ابن الهمام في فتح القدير ، و كذا العيني في البناية ؛ و اما قول ابراهيم فأخرجه الإمام في آثاره ص ٦٠ : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل اذا اهل بالعمرة في غير اشهر الحج ثم اقام حتى يحج او رجع إلى أهله ثم حج فليس بمتمتع ، و اذا اهل بالعمرة في اشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم حج فليس بمتمتع ، و اذا اعتمر في اشهر الحج ثم اقام حتى يحج فهو متمتع ، قال مجد : و بهذا نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة . و اخرجه الإمام ابو يوسف ايضا في ص ١٠٢ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : اذا احرمت بالعمرة في اشهر الحج و انت لست من اهل مكة ثم اقامت حتى تحج فانت متمتع و عليك ما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة ، و ان هو اهل بالعمرة في اشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم اهل من عامه ذلك الحج لم يكن متمعا و لم يكن عليه هدى ؛ قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن ابراهيم انه قال : اذا اهل الرجل بالعمرة في غير اشهر الحج و طاف لها في اشهر الحج ثم اقام حتى يحج من عامه فهو متمتع - اه .

(١) لأنه ألم بأهله بين النسكين حلالا - كذا في الشرح ص ١٨٤ .

(٢) وفي ف ، ض « فيها » مكان « منها » .

كوفيا لو قرن بين حجة وعمره وطاف لعمرته في أشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم وافى الحج فحج كان قارنا ١ ولم يبطل دم القران عنه برجوعه إلى أهله كما يبطل دم المتعة ٢ .

وإن ٣ اعتمر الكوفي في أشهر الحج وساق هديا لمتعته ٤ وهو يريد الحج فطاف لعمرته ولم يخلق ثم رجع إلى أهله ثم حج كان ٥ متمتعا لأنه لم يرجع إلى أهله حلالا ، وليس المكى كذلك ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إذا رجع الكوفي إلى أهله بعد ما طاف الأكثر من طوافه فهو بمنزلة المكى لأنه رجع وقد قضى عمرته ؛ ألا ترى أنه لو لم يكن معه هدى ثم حج ٦ من عامه لم يكن متمتعا ٧ .

١٠

(١) لم تذكر هذه المسألة في الشرح .

(٢) وفي ف ، ض « وإذا » .

(٣) وفي م « للتعنة » .

(٤) وفي ض « يحجج » .

(٥) وأبو حنيفة وأبو يوسف يقولان : المامه غير صحيح بأهله هنا لأنه محرم على حاله ما لم ينحر عنه الهدى فكان العود مستحقا عليه وذلك يمنع صحة المامه بأهله ، كالقارن إذا أتى بعمل العمرة ثم رجع إلى أهله ثم عاد فحج كان قارنا ولم يصح المامه بأهله محرما ، فكذا هذا ؛ وهذا بخلاف من لا هدى معه وقد حل هناك من إحرام العمرة فانما الم بأهله حلالا فكان المامه صحيحا - اهـ ما قاله السرخسي في شرح هذه المسألة ص ١٨٥ .

رجل أهل بعمره في أشهر الحج وساق هدياً لمثته ثم بدا له أن يحل وينحر هديه ويرجع إلى أهله ولا يحج، قال: له ذلك ٣. فان فعل ذلك ثم حج من عامه^٤، قال: لا شيء عليه^٥. وإذا أراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع إلى أهله ويحج من عامه لم يكن له ذلك^٦؛ فان فعله ثم رجع إلى أهله ثم حج، قال: لا شيء عليه^٧؛ وإن فرغ من عمرته وحل ونحر هديه ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فعليه دم لمثته^٨، وعليه دم آخر لأنه حل قبل يوم النحر ولم يكن ينبغي له

(١) وفي م «هديا معه» .

(٢) وفي ض «لمثته» .

(٣) وفي م «كان له ذلك» .

(٤) وفي ف، ض «من عامه ذلك» .

(٥) وفي م «فلا شيء عليه» .

(٦) وفي ف، ض، م «وان أراد» .

(٧) لأنه إذا لم يقصد الرجوع إلى أهله فهو قاصد إلى التمتع فكان هديه هدى المتعة فليس له أن ينحرها قبل يوم النحر، لاختصاص هدى المتعة بيوم النحر، ولأنه لما ساق الهدى وهو عازم على التمتع لزمه البقاء في الإحرام إلى أن يفرغ من عمل الحج وليس له أن يتعجل في الإحلال قبل وقته - إه ما قاله الشارح في شرح هذا القول ص ١٨٥ .

(٨) وفي م «ثم حج فلا شيء عليه» . قال الشارح: لأنه لما رجع إلى أهله فقد خرج من أن يكون متمتعاً، وإنما كان يلزمه تأخير الخروج عن إحرام المرأة لأجل التمتع، فإذا خرج من أن يكون متمتعاً تبين أن إحلاله كان في وقته فلا يلزمه شيء - إه ما ذكر الشارح في شرح هذا القول .

(٩) وفي ض «لمثته» هو في م «للمتعة» .

ذلك ' .

رجل أهل بعمره في أشهر الحج ثم أفسدها بالجماع فلما فرغ منها أهل بأخرى ينوي قضاءها ثم حج من عامه ، قال : لا يكون متمعا ' .
وكذلك إن كان دخل مكة في العمرة الأولى قبل أشهر الحج .
ولو خرج ٣ من مكة حتى جاوز وقتا من المواقيت ثم أهل بعمره في ٥ أشهر الحج ثم حج من عامه ؛ فإن كان ' جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمعا ، وإن كان لم يجاوز الوقت إلا في أشهر الحج فليس بمتمتع لأن أشهر الحج أدركته وهو فيها ' فهو بمنزلة أهلها . فإن كان دخوله الأول في أشهر الحج بعمره فأفسدها ثم كانت حاله كما ذكرت لك لم يكن متمعا إلا أن يرجع إلى أهله ؛ ٧ فإن رجع إلى أهله ٧ ثم اعتمر ١٠

(١) وفي الشرح : (وإن فرغ من عمرته وحل ونحر هديه ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فعليه) دمان لمنعته فإنه أتى بالنسكين في سفر واحد وكان متمعا ، وما نحر من الهدى قبل يوم النحر فلا يجزيه عن هدى المنعة فلماذا ألزمه (دم المنعة ودم آخر لإحلاله قبل وقته) لأنه لما كان متمعا (و) قد ساق الهدى (لم يكن له أن يحل قبل يوم النحر) وهو قد حل من عمرته قبل يوم النحر فعليه دم لتبجيل الإحلال - اء ص ١٨٠ .

(٢) وفي م « من عامه لم يكن متمعا » .

(٣) وفي ف « وإذا خرج » وفي ض « وإن خرج » .

(٤) كذا في ف ، وفي ض « ثم كان » و كان في الأصل « قال إن كان » .

(بها) كذا في ف ، ض ؛ وسقط قوله « وهو فيها » من الأصل .

(٦) وفي ف « بما » .

(٧-٧) سقط قوله « فإن رجع إلى أهله » من ض .

و حج من عامه كان متمتعاً في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد :
إذا دخلت عليه أشهر الحج و هو بمكة أو دخل بعمره فاسدة ثم خرج
فجاوز وقتاً من المواقيت ثم اعتمر و حج من عامه فهو متمتع . و إن دخل
بعمره فاسدة في أشهر الحج فقضاها ثم خرج حتى جاوز الوقت ثم
قرن عمره و حجة كان قارناً ، لأنه لو كان من أهل مكة كان قارناً .

(١) وفي ف ، ض « لقضائها » .

(٢) قال الشارح : (رجل اهل بعمره في اشهر الحج ثم افسدها بالجماع فلما فرغ
منها اهل بأخرى ينوي قضاءها ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً) اما بالعمره الأولى
فلأنه افسدها بالجماع ، و التمتع بالعمره الفاسدة لا يكون . و اما بالثانية فلأنه
احرم لها من غير الميقات . و التمتع من تكون عمرته ميقاتية و حجته مكية ،
و لأنه لما دخل مكة بالعمره الفاسدة صار بمنزلة اهل مكة (و ان كان فرغ
من العمره الفاسدة خرج من مكة حتى جاوز المواقيت ثم اهل في اشهر الحج
ثم حج من عامه) ذلك (فان جاوز الوقت قبل الحج كان متمتعاً) لأنه بمجاوزة
الميقات صار في حكم من لم يدخل مكة فاذا اعتمر في اشهر الحج و حج من عامه
فقد أتى بعمره ميقاتية و حجة مكية فكان متمتعاً (و ان لم يجاوز الوقت الا في
اشهر الحج فليس بمتمتع لأن اشهر الحج لما دخلت و هو داخل الميقات حرم
عليه التمتع كما هو حرام على اهل مكة و من هو داخل الميقات) فلا تنقطع
هذه الحرمة بخروجه من الميقات بعد ذلك في حق المكى و من هو داخل الميقات
(فان كان دخوله الأول في اشهر الحج بعمره فافسدها و اتهمها مع الفساد ثم رجع
الى اهله ثم عاد فقضاها و حج من عامه كان متمتعاً) لأن سفره الأول قد انقطع
برجوعه الى اهله فصار كأن لم يوجد فالمعتبر سفره الثاني و قد ادى النسكين في
هذا السفر بصفة الصحة فكان متمتعاً (و ان رجع الى بلدة اخرى ثم عاد فقضى
عمرته و حج من عامه لم يكن متمتعاً في قول أبي حنيفة) بناء على الأصل الذي =

و لو قضى عمرته الفاسدة ثم أهل من مكة بعمره و 'حجة' قال: يرفض 'العمره' لأنه بمنزلة أهل مكة . و لو كان أهل بعمره في أشهر الحج فطاف لها شوطا ثم أهل بحجة رفض حجته في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد: يرفض العمره ما لم يكن طاف لها أربعة أشواط ٢

و إذا ترك المحكي أو الكوفي الوقت في العمره و طاف ٣ لها ه شوطا ثم أراد أن يلبى من الوقت لم ينفعه ، و لم يسقط عنه الدم .

باب التلبية

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه كان يقول: «ليكن اللهم ليكن ؛ ليكن لا شريك لك ، ليكن إن الحمد و النعمة لك و الملك

= قررنا أنه ما لم يصل الى بلده فهو في الحكم كأن لم يخرج من مكة فلا يكون متمتعاً (و عندهما يكون متمتعاً) لأن من اصلها ان يخرج من الميقات انقطع حكم ذلك السفر في حق التمتع بمنزلة ما لو رجع الى بلده فاذا عاد معتمرا و حج من عامه كان متمتعاً لأداء النسكين في سفر واحد صحيحاً - اه ص ١٨٦ .

(١) وفي م « بحجة فانه يرفض » .

(٢) وفي الشرح : لأنه لما لم يطف لها أربعة أشواط فهو بمنزلة من لم يطف لها شيئاً - اه ص ١٨٦ .

(٣) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « ثم طاف » .

(٤) لأن احرامه وراه الميقات قد تأكد بالطواف فهو و ان عاد الى الميقات و لبي فلم يصير متداركاً لما فاتته في وقته فلا يسقط عنه الدم ، ألا ترى انه اذا عاد لا يمكن ان يجعل كالمنشئ للاحرام الآن لأن ما تقدم من الطواف محسوب له ! و كيف يجعل كالمنشئ الآن و طوافه قبل ذلك محسوب ؟ فهذا لا يسقط عنه الدم ؛ و اقه اعلم بالصواب - اه ما في شرح السرخسي ص ١٨٦ - ١٨٧ .

لا شريك لك ، ؛ وإن زاد فحسن ، وإن اقتصر فحسن .

و بلغنا ٣ عن عبد الله بن مسعود : رضى الله عنه أنه خرج من مسجد

الخيف يلبي فقال قائل : لا يلبي هاهنا ! فقال أجهل الناس أم طال ؟ عليهم

العهد ؟ ليك عدد التراب ليك ٦ . و بلغنا عن ابن عمر رضى الله عنهما

(١) وصله في موطنه ص ١٩١ : أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر أن

تلبية النبي صلى الله عليه وسلم « ليك ، اللهم ليك . ليك لا شريك لك ، ليك

أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال : وكان عبد الله بن عمر يزيد

فيها « ليك ليك ليك وسعديك ، والخير بيدك ، والرغبا إليك والعمل » ؛

قال محمد : وبهذا نأخذ ، التلبية هي التلبية الأولى التي روى عن النبي صلى الله عليه

وسلم ، وما زدت فهو حسن ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا - هـ .

قلت : حديث التلبية معروف أخرجه أصحاب الصحاح والسنن ، وأخرجه الإمام

أبو يوسف في ص ٤٤ من آثاره : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن محمد

ابن ابن عمر رضى الله عنهما لبي مثل حديث إبراهيم وزاد فيه « ليك ، ليك

وسعديك ، ليك والرغبا إليك والعمل » - هـ .

(٢) وفي ض « فهو حسن » وفي الحرف الثاني « وهو حسن » .

(٣) كذا في ف ، ض ؛ وكان في الأصل « بلغنا » بلا واو .

(٤) وفي ض « عن ابن مسعود » .

(٥ - هـ) وفي ض « قال أجهل الناس أو طال » .

(٦) قوله « ليك » ساقط من ض . قلت : وصله الإمام في ج ٢ ص ٨٧ من

كتاب الحج : أخبرنا محمد بن إبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم قال :

أفاض ابن مسعود رضى الله عنه من عرفات يلبي بفعل الناس ينظرون إليه

فقال : ما شأنهم أضلوا سنة نبيهم أم نسوا ؟ ثم رفع صوته فقال « ليك اللهم ليك =

أنه كان يزيد في التلبية « ليك والخير في يديك والرغبة إليك والعمل
ليك إله الحق ليك ' ، .

= عدد التراب ليك « فلبى حتى رمى جمره العقبة - هـ . و اخرج الطحاوى في
شرح معاني الآثار : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عبيد الله بن موسى قال انا شريك
عن ثوير عن ابيه قال : حججت مع عبد الله فلم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة ،
قال : ولم يسمع الناس يلبيون عشية عرفة فقال : ايها الناس أنسيتم ؟ والذي نفسي
بيده لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمره العقبة ؛ حدثنا
ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر الزهراني قال ثنا شعبة قال اخبرني الحكم عن
ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما افاض الى جمع
جعل يلبي فقال رجل : اعرأى ! فقال عبد الله : أنسى الناس ام ضلوا ؟ ثم لبي حتى
رمى جمره العقبة ؛ حدثنا فهد قال ثنا احمد بن حميد الكوفي قال ثنا عبد الله بن
المبارك عن الحارث ابن ابي ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن صبرة قال : لبي
عبد الله وهو متوجه الى عرفات فقال الناس : من هذا الأعرأى ؟ فالتفت الى
عبد الله فقال : أضل الناس أم نسوا ؟ والله ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يلبي حتى رمى الجمره ، الا ان يخط ذلك بتهليل او تكبير ؛ حدثنا روح بن
الفرج قال ثنا ابو مصعب قال ثنا الدراوردي عن الحارث بن ابي ذباب عن
مجاهد المكي عن ابن صبرة قال : غدوت مع ابن مسعود غداة جمع وهو يلبي
فقال ابن مسعود أضل الناس ام نسوا ؟ اشهد لكننا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلبى حتى رمى جمره العقبة ؛ حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عاصم بن علي قال
ثنا ابو الأحوص عن حصين عن كثير بن مدرك عن عبد الرحمن بن يزيد قال
قال عبد الله بن مسعود ونحن بجمع : سمعت الذي أنزل عليه سورة البقرة يلبي في
هذا المكان « ليك اللهم ليك » - هـ ج ١ ص ٤١٧ .

(١) تخريج بلاغ ابن عمر في تخريج البلاغ الأول .

و الحاج والقارن سواء في قطع التلبية ، لا يقطعان ' حتى يرميان ' ١

جمرة العقبة يوم النحر بأول حصة . بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ٢ .

و يقطع المعتمر التلبية حين يستلم الحجر في أول الطواف . بلغنا

٥ ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ٣ و ابن عباس رضي الله عنهما ٤ .

(١) كذا في الأصل ؛ وقوله « لا يقطعان » لم يذكر في ف ، ض ، م .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « حتى يرميا » .

(٣) وصله في كتاب الحجة : أخبرنا محمد بن عبد الله بن سلام بن سليم الحنفي عن خصيف عن مجاهد قال قال عبد الله بن عباس : قال الفضل بن عباس : كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زلت اسمعه يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، فلما رماها قطع التلبية - اهـ ج ٢ ص ٩٧ . و أخرجه البخاري بطريقه ، منها : حدثنا زهير بن حرب حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : أن اسامة كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال : فكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمرة العقبة - اهـ ص ٢٢٨ . و أخرجه مسلم وغيره ، والحديث هذا معروف .

(٤) وصله الترمذي في ص ١٥٤ من باب متى يقطع التلبية في عمرة من جامعه : حدثنا هناد نا هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث أنه كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر ، قال : وفي الباب عن عبد الله ابن عمرو ، قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم قالوا : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر ، وقال بعضهم : إذا انتهى إلى بيوت مكة قطع التلبية ، والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وبه يقول سفيان والشافعي وأحمد وإسحاق - اهـ . و رواه أبو داود في =

و يستحب للحرم أن يلي في دبر كل صلاة أو لقي رفقة أو علا شرفاً أو ربط وادياً وبالأشجار وحين يستيقظ من منامه؛ وما أكثر من التلبية فهو أفضل^١. بلغنا عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال:

= باب متى يقطع المعتمر التلبية من المناسك: حدثنا مسددنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يلي المعتمر حتى يستلم الحجر؛ قال أبو داود: رواه عبد الملك بن أبي سليمان وهمام عن ابن عباس موقوفاً - انتهى ج ١ ص ٢٥٩. ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١٠٤ من سننه من طريق شاذان: ثنا زهير والحسن بن صالح عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يلي في العمرة حتى يستلم الحجر، وفي الحج حتى يرمى الجمرة - اهـ. قال الزيلعي: وروى الواقدي في كتاب المغازي: حدثنا أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام لبى يعني في عمرة القضية حتى استلم الركن - انتهى راجع ج ٣ ص ١١٥ من نصب الراية.

(هـ) وصله في كتاب الحجة له ج ٢ ص ٨٢: أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهداً: متى يقطع المعتمر التلبية؟ قال: كان ابن عباس رضي الله عنهما يلي حتى يستلم الركن، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا قدم معتمراً قطع التلبية إذا رأى بيوت مكة؛ قال محمد: وقول ابن عباس رضي الله عنهما أحب إلينا؛ أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يلي المعتمر حتى يستلم الركن؛ أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن خصيف عن مجاهد قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: يقطع التلبية المعتمر إذا استلم الحجر - اهـ ص ٨٦.

(١) قلت: وقد مر هذا في ابتداء كتاب المناسك، كرره هنا لمناسبة باب التلبية.

أفضل الحج العج و التّج ؛ و قال : ارفعوا أصواتكم بالتلبية فانها شعار الحج .^٢

و لو لم يلبّ القارن أو المفرد بالحج أ. العمرة ٣ إلا مرة واحدة

(١) اسنده الإمام ابو يوسف في آثاره ص ٩٥ : ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود رضی الله عنه انه قال : افضل الحج العج و التّج ؛ فأما العج فالعجيج بالتلبية ، و اما التّج فنحمر البدن - ٥٠ . و اخرجه ابو محمد الحارثي في مسنده من طريق ابي اسامة عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : افضل الحج العج و التّج ؛ فأما العج فالعجيج بالتلبية ، و اما التّج فتشج البدن - او قال : فتج الدم ؛ و رواه من طريق حاتم بن اسمعيل و خلف بن ياسين و ابي مقاتل و نوح بن دراج قال : هؤلاء روه مسندا ، و بعضهم اوقفوه منهم سعيد بن ابي الجهم و ايوب بن هاني و الحسن ابن الفرات و زفر و ابو يوسف و اسد بن عمرو و الحسن بن زياد و محمد بن مسروق عن ابيه مسروق . و اخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق ابي اسامة ، و اخرجه الحافظ محمد بن المظفر و ابن خسر و من طريقه عن الحسن بن زياد عنه ، و اخرجه الحسن بن زياد في آثاره عنه - راجع ج ١ ص ٥٠٩ من جامع المسانيد . و اخرجه ابن ابي شيبة ، قال ابن ابي شيبة : حدثنا ابو اسامة عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : افضل الحج العج و التّج ؛ و العج العجيج بالتلبية ، و التّج نحور الدماء . و اخرجه ابو يعلى بسنده عن ابي اسامة سواء - راجع ج ٣ ص ٥٠٠ من نصب الراية ، و ليس فيها زيادة آخر الحديث « و قال : ارفعوا أصواتكم الى آخره » .

(٢-٢) قوله « فانها شعار الحج » ساقط من ف ، ض ، و لعل الصواب « من شعار الحج » .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ و سقط لفظ « العمرة » من الأصل .

قد أساء ولا شيء عليه^١ . ومن فاته الحج لي كما يلي المتمر . ومن
أفسد حجه بالجماع لي كما يلي من لم يفسد حجه^٢ . والمحصر يلي
حتى يذبح عنه^٣ . ومن لي وهو لا يريد الإحرام لم يكن عليه شيء .
وإن أراد الإحرام صار محرماً بما نوى . وكذلك إن كبر
أو هلل أو سبح ينوي به الإحرام^٤ والإيجاب على نفسه من ساعته
كان محرماً^٥ .

(١) قال السرخسي في شرح المختصر : (وإذا لم يلب القارن والمفرد بالحج
والعمرة المرة واحدة فقد أساء ولا شيء عليه) لأن الشروع في الإحرام
بالتلبية كما أن حصة الشروع في الصلاة بالتكبير ، ولو لم يأت المصلي إلا بتكبيره
الافتتاح جازت صلاته وكان مسيئاً ، فكذلك إذا لم يأت المحرم بالتلبية المرة
واحدة جاز لأنه أتى بما هو الواجب وترك السنون فيكون مسيئاً - اهـ ج ٤
ص ١٨٨ .

(٢) وفي ف ، ض « لم يفسده » مكان « لم يفسد حجه » .
(٣) قال الشارح : وقد بينا وقت قطع التلبية في حق فائت الحج والمحصر ومن
أفسد حجه - اهـ ص ١٨٧ .
(٤) وفي ف ، ض « وإن اراده » .
(٥) وفي ف ، ض « الإحرام به » .

(٦) قال الشارح ذاكرًا متن المختصر وشارحاً له : (وإنما يصير محرماً بالتلبية
إذا نوى الإحرام ، فأما بدون النية لا يصير محرماً وإن لبى ، كما لا يصير بالتكبير
شارعاً في الصلاة إذا لم ينو) (والتهليل والتسبيح بنية الإحرام به بمنزلة التلبية)
كما عند افتتاح الصلاة ، وقد بينا الفرق بينه وبين الصلاة لأبي يوسف -
اهـ ص ١٨٧ .

وإذا توضأ الآخرس و لبس ثوبين و صلى ركعتين و هو يريد الإحرام فلما انصرف نوى الإحرام بقلبه و حرك لسانه كان محرماً .
و المرأة بمنزلة الرجل في التلبية غير أنها لا ترفع صوتها بها . قال ٣ :
و لا يكون محرماً إلا بالتلبية ، و التلبية الأولى بمنزلة [تكبير] الصلاة .
٥ افتتاحها ، و التلبية بعد ذلك بمنزلة التكبير في الصلاة بعد تكبير الافتتاح .

باب الصيد^١

رجل رمى صيدا في الحل و هو في الحل فأصابه في الحرم ، قال ٧ :
عليه الجزاء^٨ لأنه من جنايته^٨ ؛ و هو قول أنى حنيفة فيما أعلم .

(١) قال السرخسي : (و اذا توضأ الآخرس و لبس ثوبين و صلى ركعتين ثم نوى الإحرام بقلبه و حرك لسانه كان محرماً) لأنه أتى بما في وسعه ، و ليس عليه فوق ذلك ، كما اذا شرع في الصلاة بتحريك اللسان مع النية يصح شروعه -
اه ص ١٨٨ .

(٢) كذا في الأصل ؛ و سقط لفظ « بها » من ف ، ض ، م . قال السرخسي :
لا يبين ان صوتها فتنة - اه ص ١٨٨ .

(٣) وفي ف ، ض « و قال » .

(٤) كذا في ف ، ض ؛ و قوله « و التلبية » ساقط من الأصل .

(٥) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و لا بد منه .

(٦) وفي ض « باب الصيد في الحج » .

(٧) وفي م « كان » .

(٨-٨) وفي ف « لأنه قد تمت جنايته » و في ض « لأنه جنايته » .

(٩) و معنى هذا التعليل ان ذهاب السهم حتى وصل الى الصيد كان بقوة =

ولو أرسل كلبه في الحل على صيد في الحل فطرد الكلب الصيد حتى قتله في الحرم لم يكن عليه جزاء [لأن هذا ليس من جنايته] ، ولا يشبه الرمية ^٢ فإن ^٣ زجر الكلب بعد ما 'حل في الحرم' فانزجر وأخذ الصيد فقتله فعليه جزاؤه استحساناً . ولو أرسل كلباً

= الرامي وهو مباشر لذلك الفعل حتى يستوجب القصاص به إذا رمى إلى مسلم عمداً فقتله ، وإنما أصابه بعد ما صار صيد الحرم فكان هو قاتلاً لصيد الحرم بفعله فيلزمه الجزاء - اهـ ، كذا قاله السرخسي ص ١٨٨ .

(١) ما بين الربيعين ساقط من الأصول الثلاثة ، وزيد من م .

(٢) قال الشارح : (وهذا بخلاف ما لو أرسل كلبه على صيد في الحل فطرد الكلب الصيد حتى قتله في الحرم حيث لا يضمن) قال (لأن هذا ليس من جنايته) ومعنى هذا أن طرد الكلب الصيد فعل أحدثه الكلب فلا يصير المرسل به جانياً على صيد الحرم ، و حقيقة المعنى في الفرق أن الرامي مباشر لما يصيبه سهمه ، وفي مباشرة الفعل لا فرق بين أن يكون متعدداً وبين أن يكون غير متعدداً فيما يلزمه من الجزاء (ألا ترى أن من رمى سهماً في ملك نفسه فأصاب مالا أو نفساً كان ضامناً له) فأكثر ما في الباب هنا أنه في أصل الرمي لم يكن متعدداً وهذا لا يمنع وجوب الجزاء عليه عند مباشرته ، فأما مرسل الكلب متسبب لإتلاف ما يأخذه الكلب لا مباشر ، حتى لا يلزمه القصاص بحال ، والتسبب إذا كان متعدداً في تسببه كان ضامناً ، وإذا لم يكن متعدداً لا يكون ضامناً ؛ كمن حفر بئراً في ملك نفسه ، وهنا هو غير متعد في إرسال الكلب على صيد في الحل ، فلهذا لا يلزمه الجزاء - اهـ ما قاله الشارح ص ١٨٨ .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض ، م « وان » .

(٤-٥) وفي ض ، م « دخل في الحرم » وفي ف « دخل الحرم » .

(٥) وفي القياس لا يلزمه شيء ، لأن الأخذ من الكلب يكون محالاً على أصل =

في الحرم على ذئب فأصاب صيدا [في الحرم] لم يكن عليه جزاء .
ولو أرسل المجوسى كلبا على صيد [في الحرم] فزجره محرم فأنزجر
فقتل الصيد كان على المحرم جزاءه ، ولم يؤكل الصيد .

= الإرسال دون الزجر، ألا ترى لو أن مسلما أرسل كلبه على صيد فزجره مجوسى
فأنزجر حتى أخذ الصيد حل تناوله ! و أصل الإرسال هنا جنابة ، فوجود الزجر
بعد ذلك كعدمه ؟ وجه الاستحسان أنه في هذا الزجر متسبب لأخذ الصيد
و هو متعدي في هذا التسبب ، ثم أصل الإرسال هنا ما انعقد تعديا ، و كان ذلك في
حكم الزجر كالعديم أصلا ، و هو نظير القياس ، و الاستحسان الذى ذكر في
كتاب الصيد أن الكلب المعلم إذا انبعث على أثر الصيد من غير إرساله فزجره
صاحبه فأنزجر حتى أخذ الصيد إنما يحل تناوله استحسانا ، بخلاف ما إذا أرسله
مجوسى ثم زجره مشم لأن أصل الإرسال هناك كان معتبرا فيحال الحكم عليه
دون الزجر - اه ما قاله الشارح في شرح هذا القول ص ١٨٩ .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول الثلاثة ، و زيد من م .

(٢) بخلاف ما إذا رمى إلى ذئب فأصاب صيدا لأنه مباشر فلا يعتبر فيه معنى
التعدي ، و لكن قتل الصيد في الحرم خطأ موجب للضمان كقتله عمدا ، و كذلك
أو أرسل حلال كلبا على صيد في الحل فذهب الكلب إلى صيد في الحرم فقتله
لم يكن عليه جزاء ، كما لو دخل الصيد الذى أرسله عليه في الحرم فقتله فيه - اه
ما قاله الشارح ص ١٨٩ . قلت : و في م « شىء » مكان « جزاء » .

(٣) لأن زجر المحرم لا يكون دون دلالة على الصيد ، و المحرم يضمن الصيد
بالدلالة ، فبالزجر أولى (و لا يؤكل) ذلك (الصيد) لا لزجر المحرم ، فان حرمة
الصيد تثبت به كما تثبت بالدلالة ، و لكن لأن أخذه محال به على أصل الإرسال
و المرسل كان مجوسيا - اه ما قاله الشارح ص ١٨٩ .

ولو نصب المحرم شبكا^١ للصيد فأصاب^٢ صيدا فعليه جزاؤه .
وإن كان نصبه لذئب أو سبع قد آذاه أو ابتدأه^٣ فوقع فيه صيد
لم يكن عليه شيء .

محرم دل محرما على صيد وأمره بقتله فأمر المأمور ثانيا^٤ بقتله
فقتله كان على كل^٥ واحد منهم^٦ جزاء كامل^٧ .

ولو أخبر محرم محرما بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر به
فلم يصدق الأول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد

(١) كذا في ف، ض؛ وفي م «شبكة» وكان في الأصل «شركا» .

(٢) وفي ف «وقع فأصاب» .

(٣) كذا في الأصول الثلاثة، وفي م «و ابتدأه» .

(٤) كذا في ض، م؛ وفي الأصل وكذا في ف «ثالثا» لكن في ض «هذا
ثانيا» وفي ف «هذا ثالثا» .

(٥) كذا في ف، ض، م؛ وسقط لفظ «كل» من الأصل .

(٦) وفي ض «منهما» وهو تصحيف .

(٧) لأن كل واحد منهم جان على الصيد بما صنع ، القاتل بالمباشرة ، والأمـ
الثاني بدلالة القاتل عليه ، والأمـ الأول بإعلامه الأمر الثاني بمكان الصيد حتى
أمر به غيره ، فكانوا جميعا ضامينين ، وهذا لأن فعل المأمور الثاني كفعل أمره ،
ولو قتل الأمر الثاني وجب الجزاء به على الأمر الأول ، فكذلك إذا أمر به
غيره حتى قتله ، وجزاء الصيد في حق المحرم لا يتجزأ فلهذا كان على كل واحد

من الثلاثة جزاء كامل - اهـ ما ذكره السرخسي في شرحه ص : ١٩٠ .

منهم 'الجزاء'؛ وإن كذب الأول به^٣ لم يكن على الأول جزاء^٤.
محرم أرسل محرماً إلى محرم فقال: «إن فلانا يقول لك: إن في
هذا الموضع صيدا^٥»، فذهب فقتله كان على المرسل و الرسول^٦ والقاتل
جميعاً جزاء^٧.

وإن دل محرم محرماً على صيد هو يراه ويعلم به فقتله لم يكن على
الدال إذا قتله شيء^٨.

محرم استعار من محرم سكيناً ليدبح بها صيداً فأعارها إياه فذبح
بها الصيد فلا جزاء على صاحب السكين، ويكره له ذلك^٩.

(١) وفي ض «منها» وليس بشيء.

(٢) وفي م «جزأؤه».

(٣) وفي ف، ض «فيه».

(٤) لأنه بتكذيبه إياه انتسخ حكم دلالاته فلم يكن قتل الصيد بعد ذلك محالاً به على
دلالة الأول، وإنما كان محالاً به على دلالة الثاني، فأما إذا لم يصدقه ولم يكذبه
لم ينتسخ حكم دلالاته - اهـ ما قاله الشارح ص ١٩٠.

(٥) كذا في ف، م؛ وفي الأصلين «صيد» بالرفع - خطأ.

(٦-٧) وفي م «والقاتل الجزاء».

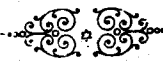
(٧) قال الشارح: (وإن دل محرم على صيد رجلاً وهو يعلم به ويراه فقتله
لم يكن على الدال شيء) لأن تمكن القاتل من قتل الصيد لم يكن بدلالاته فقد كان
متمكناً منه قبل دلالاته - اهـ ص ١٩٠.

(٨) قال السرخسي: ولم يذكر في الكتاب مسألة نكاح المحرم، وهي مسألة
خلافية معروفة، عندنا يجوز للمحرم أن يتزوج وأن يزوج وليته - الخ. ثم بين
المسألة بالتفصيل مع دلائل الجاهل - راجع ج ٤ ص ١٩١ من مبسوط السرخسي
أن شئت التفصيل الممتع المفيد، وتركناها روما للاختصار.

خاتمة الطبع

بم بفضل الله ومنه وكرمه تعليق الجزء الثاني من كتاب الأصل للإمام الرباني ،
وبتمامه تم الجزء الثاني ، ليلة الأحد ١٥ من شوال المكرم من شهور سنة ١٣٨٨ هـ .
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام
على نبيه سيد الأبرار وآله الأطهار وأصحابه الأخيار .

وتم بفضلته تعالى طبع الجزء الثاني من كتاب الأصل المسمى بالمبسوط
يوم الأربعاء الثالث من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٨٨
من هجرة خير الأنام عليه الصلاة والسلام وعلى آله
الاعلام وأصحابه الكرام . ويتلوه في الجزء الثالث
« كتاب التخرى »



اعتذار

سقط بعض الألفاظ سهواً من قلم الناسخ في ص ٦١ سطر ١٢ فطبع كذلك
وهو « فاذا بلغت ستين » بعد قوله « تبلغ البقر ستين » .
ولا يخفى أن رمز « م » الذي زيد في أثناء طبع كتاب المناسك وهو رمز متن
نسخة الشارح الذي يذكره في شرحه ثم يشرحه .